Elena Chuzhakova

مؤسسة التمويل الدولية التقرير السنوى ٢٠٠٦

محتويات المجلد الأول

مؤسسة التمويل الدولية فى لمحة	٢
أعضاء مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية	٦
رسائل المسئولين التنفيذيين	٧
زيادة التأثير الإنمائى	١٢
تقرير عن العمليات	٢٤
الاستثمار والعمل بروح المسئولية	٣٢
تقرير عن الأقاليم	٤١
ملاحظات وتعريفات	٧٧
للحصول على مزيد من المعلومات	٧٨

مؤسسة التمويل الدولية فى لمحة

عامل محفز للتنمية وتمويل القطاع الخاص

تقتصر استثمارات مؤسسة التمويل الدولية على البلدان النامية، بما يحفز الاستثمار، ويسهم فى ايجاد الظروف المواتية لتدفق رأس المال الخاص. ونحن مؤسسة عالمية، واستثماراتنا ومشروعاتنا شديدة التنوع، وتعكس نتائجنا المالية نجاح المشروعات ونموها فى الأسواق الناشئة فى جميع أنحاء العالم.

رسالة المؤسسة

تشجع مؤسسة التمويل الدولية الاستثمار المستدام من جانب القطاع الخاص فى البلدان النامية، مما يسهم فى تخفيض اعداد الفقر، وتحسين حياة الناس.

صافى إيراد المؤسسة وصافى قيمة أصولها

حققت مؤسسة التمويل الدولية ربحا فى كل عام على مدار ٥٠ عاما، الأمر الذى يدلل على ما تحمله الاستثمارات فى الأسواق الناشئة من فوائد.

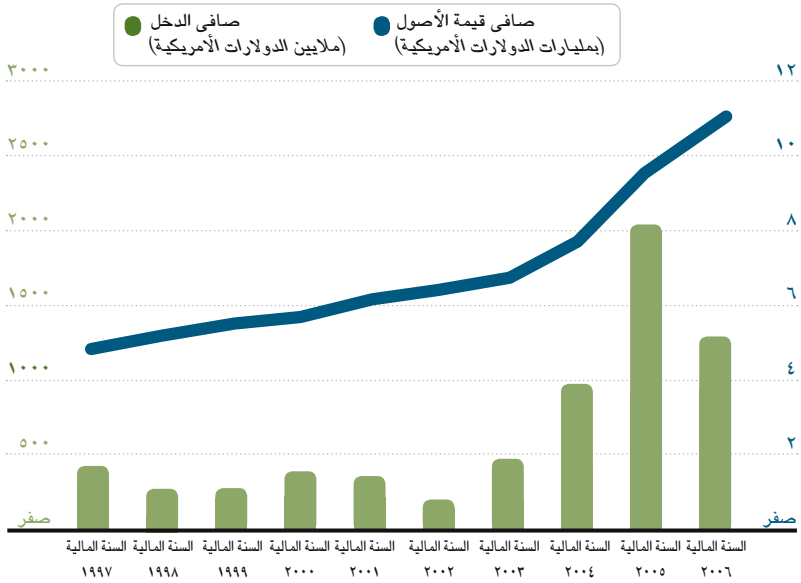

المؤسسة قوية ماليا

حصلت المؤسسة على تقديرات AAA/Aaa من مؤسستى ستاندارد آندبور وموديز (Standard & Poor, Moody's) وقد جرى اعادة تعزيز هذه التقديرات كل عام منذ ١٩٨٩ وتشير دلائل المستقبل إلى وضع مستقر.

وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بحشد الأموال اللازمة لإقراض العملاء فى الأسواق الناشئة من الأسواق الدولية. كما تقوم أيضا باصدار سندات فى أسواق العملات المحلية لحفز تنمية أسواق المال فى البلدان النامية

ومؤسسة التمويل الدولية تملكها مباشرة ١٧٨ بلدا من البلدان الأعضاء فيها، وتعتمد قوة التصويت فيها على المساهمات فى رأس المال المدفوع.

تقدير موديز Aaa
(أكتوبر ٢٠٠٥)

تقدير ستاندارد آندبور AAA
(سبتمبر ٢٠٠٥)

دلائل المستقبل: وضع مستقر

اقتراض ١,٨ مليار دولار بسبع عملات خلال العام المالى ٢٠٠٦

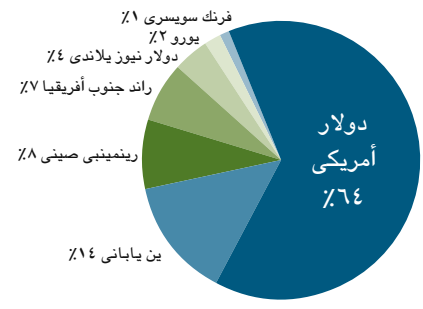

دعم قوى من المساهمين

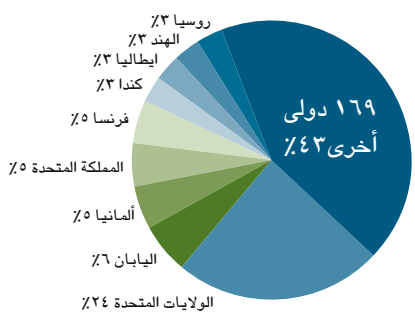

تركز المؤسسة كثيرا من استثماراتها ومساعداتها الفنية على بلدان الفرص الجديدة الرائدة

مع تزايد الاستثمار فى الأسواق الناشئة، قامت مؤسسة التمويل الدولية بتطويع استراتيجيتها بحيث تركز أكثر فأكثر على بلدان الفرص الجديدة الرائدة وبذلك أصبحت استثمارات المؤسسة الآن أكثر تركيزا فى البلدان منخفضة الدخل أو عالية المخاطر عنها فى بلدان المستثمرين الأخرين. وتبلغ حصة استثمارات مؤسسة التمويل الدولية فى هذه البلدان حوالى ضعف حصتها من إجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وحتى تسهم فى تحسين مناخ الاستثمار فى بلدان الفرص الجديدة الرائدة الذى غالبا ما يواجه تحديات، تقدم المؤسسة مساعدات فنية وخدمات استشارية لمعالجة العقبات التى تعترض الاستثمار الخاص وتساعد الشركات الخاصة. وتبلغ حصة المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية التى تقدمها مؤسسة التمويل الدولية فى بلدان الفرص الجديدة الرائدة أربعة أمثال حصتها من الاستثمار الأجنبى المباشر.

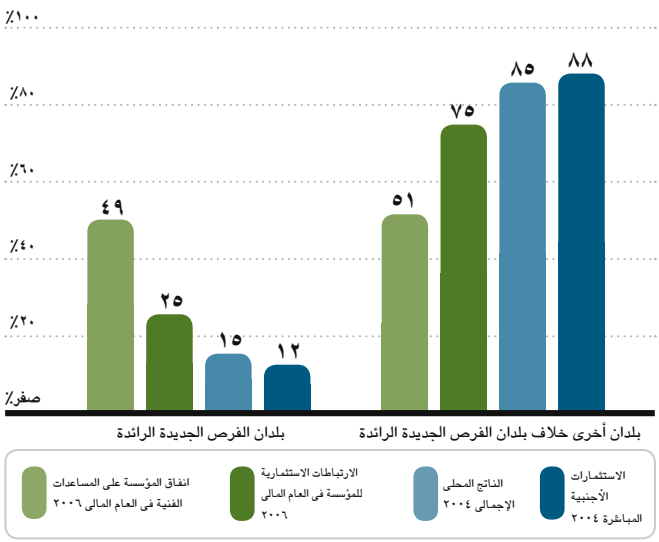

الاستثمار فى تنمية القطاع الخاص: محفظة الارتباطات

لحساب المؤسسة الخاص كما هى فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٦: ٢١,٦ مليار دولار

حسب الإقليم*

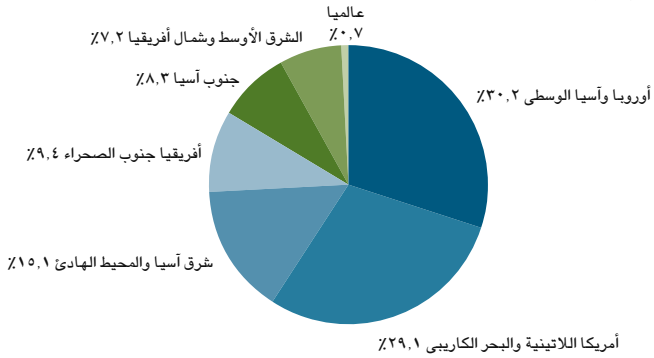

حسب القطاع

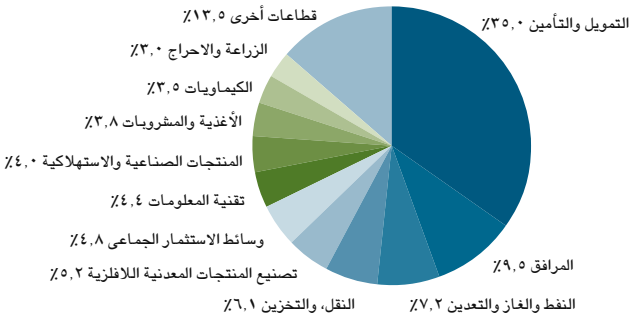

أكبر مخاطر الائتمان القطرية**

البلد	بملايين الدولارات الأمريكية	نسبة مئوية من المحفظة العالمية
الاتحاد الروسى	١٩٧٤	٪٩
البرازيل	١٥٠٥	٪٧
الصين	١٤٩٨	٪٧
الهند	١٢٦١	٪٦
تركيا	١١٩٧	٪٦
المكسيك	١٠٩٣	٪٥
الأرجنتين	٨١٠	٪٤
اندونيسيا	٦٠٦	٪٣
نيجيريا	٥٤٤	٪٣
أوكرانيا	٥٣٣	٪٢

تشمل محفظة قروضنا وأسهمنا لرأس المال ١٣٦٨ شركة فى ١١٢ بلدا.

* بعض المبالغ تتضمن حصصا إقليمية من الاستثمارات التى تصنف رسميا كمشروعات عالمية. للحصول على تفاصيل أنظر الأقسام الخاصة بالأقاليم.

** لاتدخل فيها حصص البلدان فرادى من المشروعات الإقليمية والعالمية.

مؤسسة التمويل الدولية فى لمحة

فى العام الخمسين للمؤسسة، قدمنا ارتباطات استثمارية بمبلغ ٦,٧ مليار دولار لحسابنا الخاص فى ٦٦ بلدا.

عمليات استثمارات مؤسسة التمويل الدولية وموادرها فى الفترة من العام المالى ٢٠٠٢ إلى العام المالى ٢٠٠٦

(بملايين الدولارات)

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥	العام المالى ٢٠٠٤	العام المالى ٢٠٠٣	العام المالى ٢٠٠٢
الارتباطات الاستثمارية					
عدد المشروعات[1]	٢٤٨	٢٣٦	٢١٧	٢٠٤	٢٠٣
عدد البلدان	٦٦	٦٧	٦٤	٦٤	٧٦
إجمالى الارتباطات الموقعة	٨٢٧٥ دولار	٦٤٤٩ دولار	٥٦٣٢ دولار	٥٠٣٧ دولار	٣٤٩٤ دولار
لحساب المؤسسة الخاص	٦٧٠٣	٥٣٧٣	٤٧٥٣	٣٨٥٦	٢٩٥٧
المحتفظ بها لحساب الغير[3]	١٥٧٢	١٠٧٦	٨٧٩	١١٨١	٥١٨
الدفعات المنصرفة من الاستثمار					
إجمالى التمويل المنصرف	٥٧٣٩ دولار	٤٠١١ دولار	٤١١٥ دولار	٤٤٦٨ دولار	٢٠٧٢ دولار
لحساب المؤسسة الخاص	٤٤٢٨	٣٤٥٦	٣١٥٢	٢٩٥٩	١٤٩٨
المحتفظ بها لحساب الغير	١٣١١	٥٥٥	٩٦٤	١٥٠٩	٥٧٤
المحفظة المرتبط بها[2]					
عدد الشركات	١٣٦٨	١٣١٣	١٣٣٣	١٣٧٨	١٤٠٢
إجمالى المحفظة المرتبط بها	٢٦٧٠٦ دولار	٢٤٥٣٦ دولار	٢٣٤٦٠ دولار	٢٣٣٧٩ دولار	٢١٥٦٩ دولار
لحساب المؤسسة الخاص	٢١٦٢٧	١٩٢٥٣	١٧٩١٣	١٦٧٧٧	١٥٠٤٩
المحتفظ بها لحساب الغير	٥٠٧٩	٥٢٨٣	٥٥٤٦	٦٦٠٢	٦٥١٩

١ – تشمل أول ارتباط لمشروعات فى السنة المالية، تحسب المشروعات التى تشمل تمويلا لأكثر من شركة على أنها ارتباط واحد.
٢ – تشمل ضمانات القروض ومنتجات إدارة المخاطر.
٣ – تشمل إجمالى الحافظة المرتبط بها والمحتفظ بها للغير قروضا مورقة.

مشروعات الاستثمار فى العام المالى ٢٠٠٦

بلغ مجموع ما ارتبطت به مؤسسة التمويل الدولية لحسابها الخاص وتم حشده من خلال قروض مشتركة ٨,٣ مليار دولار

حسب الصناعة

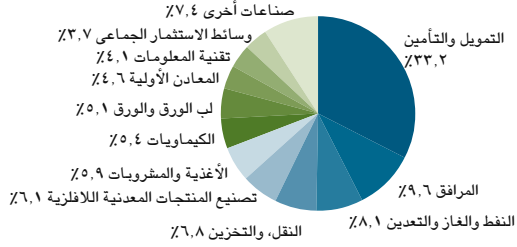

حسب الإقليم*

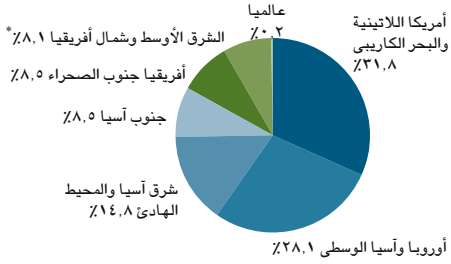

حسب المنتج

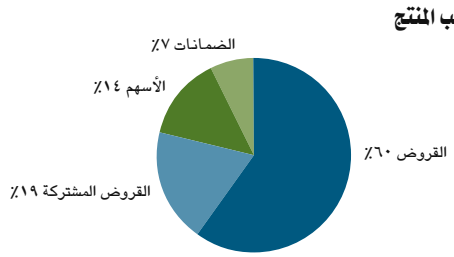

* بعض المبالغ تتضمن حصصا إقليمية من الاستثمارات التى تصنف رسميا كمشروعات عالمية. للحصول على تفاصيل أنظر الأقسام الخاصة بالأقاليم.

قدمت المؤسسة أيضا مساعدات فنية لشركات وحكومات فى أكثر من ٨٠ بلدا. وقد خصص ٤٠ فى المائة من التمويل المعتمد للمشروعات هذا العام للعمل فى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

مشروعات المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية فى العام المالى ٢٠٠٦

تم اعتماد تمويل قيمته حوالى ٢٠٠ مليون دولار*

حسب الإقليم

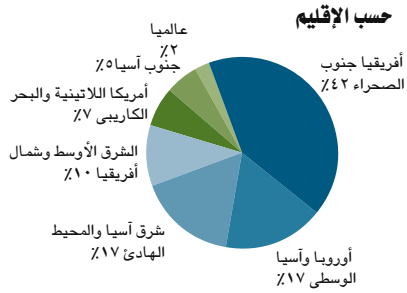

حسب نوع المشروع

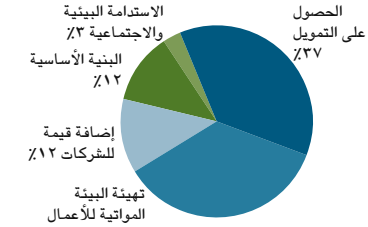

* البيانات المعروفة غير مدققة وتستند إلى مشروعات المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية المعتمدة فى المنظومة المؤسسية لمؤسسة التمويل الدولية خلال الفترة من أول يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ يونيه ٢٠٠٦. وبعض المشروعات التى اعتمدت فى العام المالى ٢٠٠٦ لم يتم تجهيزها، ولم تدرج ضمن هذه البيانات، إلا أن ذلك لايؤثر تأثيرا ملموسا فى مسار الأعمال والتوزيعات الإقليمية.

الملامح البارزة للميزانية العمومية

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥	العام المالى ٢٠٠٤	العام المالى ٢٠٠٣	العام المالى ٢٠٠٢
الأصـــول					
أصول سائلة، باستثناء المشتقات	٢٠٥٩٤ دولار	٢٢٧٨١ دولار	١٨٣٩٧ دولار	١٧٠٠٤ دولار	١٦٩٢٤ دولار
صافى القروض واستثمارات الأسهم	١٢٧٣١	١١٤٨٩	١٠٢٧٩	٩٣٧٧	٧٩٦٣
أصول مشتقة	١١٢٨	١٥١٦	١٠٩٢	١٧٣٤	١٠٧٧
مقبوضات وأصول أخرى	٣٩٦٧	٣٧٧٤	٢٥٩٣	٣٤٢٨	١٧٧٥
إجمالى الأصول	٣٨٤٢٠	٣٩٥٦٠	٣٢٣٦١	٣١٥٤٣	٢٧٧٣٩
الخصـــوم					
قروض مستحقة السداد	١٤٩٦٧ دولار	١٥٣٥٩ دولار	١٦٢٥٤ دولار	١٧٣١٥ دولار	١٦٥٨١ دولار
خصوم مستحقة السداد	١٢٨٨	٢٣٣٢	١٥٤٩	١٢٦٤	١٥٧٦
مبالغ مستحقة الدفع وخصوم أخرى	١١٠٨٩	١٢٠٧١	٦٧٧٦	٦١٧٥	٣٢٧٨
إجمالى الخصوم	٢٧٣٤٤	٢٩٧٦٢	٢٤٥٧٩	٢٤٧٥٤	٢١٤٣٥
رأس المال					
رصيد رأس المال	٢٣٦٤ دولار	٢٣٦٤ دولار	٢٣٦١ دولار	٢٣٦٠ دولار	٢٣٦٠ دولار
أرباح محتجزة	٨٧١١	٧٤٣٣	٥٤١٨	٤٤٢٥	٣٩٣٨
أخرى	١	١	٣	٤	٦
إجمالى رأس المال	١١٠٧٦	٩٧٩٨	٧٧٨٢	٦٧٨٩	٦٣٠٤

الملامح البارزة لقائمة الإيرادات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥	العام المالى ٢٠٠٤	العام المالى ٢٠٠٣	العام المالى ٢٠٠٢
فوائد وأتعاب مالية من القروض	٨٠٧ دولار	٦٦٠ دولار	٥١٨ دولار	٤٧٧ دولار	٥٤٧ دولار
إيرادات من أنشطة تداول الأصول السائلة	٤٤٤	٣٥٨	١٧٧	٤٧٥	٥٢٤
أعباء ورسوم على الإقتراض	(٦٠٣)	(٣٠٩)	(١٤١) دولار	(٢٢٦) دولار	(٤٣٨)
إيرادات من استثمارات الأسهم	١٢٢٨	١٣٦٥	٦٥٨	١٤٥	١٦٠
الإفراج عن/ مخصصات الخسائر على القروض والضمانات	(١٥)	٢٦١	١٠٣	(٤٨)	(٣٨٩)
صافى المصروفات الأخرى	(٣٦٢)	(٣٤٤)	(٣٠٤)	(٢٩٥)	(٢٤٣)
الإنفاق على المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية	(٥٥)	(٣٨)	(٢٩)	–	–
الإنفاق على المنح المربوطة بالأداء	(٣٥)	–	–	–	–
إيراد التشغيل	**١٤٠٩ دولار**	**١٩٥٣ دولار**	**٩٨٢ دولار**	**٥٢٨ دولار**	**١٦١ دولار**
صافى المكاسب/ الخسائر من الصكوك المالية غير المتداولة	(١٣١)	٦٢	١١	(٤١)	٥٤
صافى الإيرادات	**١٢٧٨ دولار**	**٢٠١٥ دولار**	**٩٩٣ دولار**	**٤٨٧ دولار**	**٢١٥ دولار**

أعضاء مجلس إدارة
مؤسسة التمويل الدولية

(من اليسار إلى اليمين)
(وقوفا) جينو ألزيتا، زو جيايي، مارسيل ماسيه، باولو ف. غدمين، جاكوب كارنوسكي، خايمي كوخاندرا، مولو كيتسيلا، زاتندرا كومار، يوشيو أوكوبو، سيد أحمد ديب، بيير دوكويسني، يونج–كيونج شوا، جينفر دورن، هيرو يداتامو، مهدى اسماعيل الجزاف، عبد الرحمن م. الموفازى، بياجيو بوسونى؛ (جلوسا) أوتافيانو كانوتو، تورشتاين انجولفسون، ايكارد دويتشر، أليكس كفاسوف، يان ويليم فان دى كابيج، توم سكولار، ولم يظهر فى الصورة : لويس مارتى.

مجلس الإدارة :
رؤية مجلس الإدارة وإشرافه على مؤسسة التمويل الدولية

أقر مجلس الإدارة هذا العام عدد من الاستثمارات، وتابع الإشراف عن كثب على وضع استراتيجية المؤسسة وتنفيذها. وقد استعرض المجلس العمليات المخصصة لبلدان معينة، وناقش ١٧ استراتيجية مشتركة بين البنك الدولى، ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار للمساعدات القطرية وما يتصل بها من منتجات.

وقد أكد أعضاء مجلس الإدارة مجددا دعمهم للأولويات الإستراتيجية الخمس لمؤسسة التمويل الدولية، وعلى زيادة الأنشطة الرامية إلى توسيع التأثير الإنمائى للمؤسسة. وتتضمن القضايا المحددة التى ناقشها أعضاء مجلس الإدارة مع إدارة مؤسسة التمويل الدولية – سياسة المؤسسة ومعايير أدائها الجديدة بشأن الاستدامة الاجتماعية والبيئية، والإفصاح. واتساقا مع مسئوليته فى الإشراف، ناقش المجلس التقييم السنوى لعمليات المؤسسة واستجابة إدارة المؤسسة. وقد أعرب المجلس عن تقديره لاستمرار الحوار الإيجابى بين إدارة مؤسسة التمويل الدولية وفريق التقييم المستقل.

وفيما يتعلق بأداء المؤسسة، رحب المجلس بإنجازات مؤسسة التمويل الدولية خلال العام المالى ٢٠٠٦ . وقد تضمنت هذه الإنجازات نتائج مالية قوية، وتوسعا بارزا فى النشاط فى الأسواق الرائدة، خاصة فى أفريقيا، وخطوات كبيرة مهمة فى قياس التأثير الإنمائى للاستثمارات والمعونة الفنية.

رسالة إلى مجلس المحافظين

عمل مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية على أن يتم إعداد هذا التقرير السنوى وفقا للنظام الأساسى للمؤسسة. وقد قام بول وولفيتز رئيس مؤسسة التمويل الدولية ورئيس مجلس الإدارة بعرض هذا التقرير مشفوعا بالقوائم المالية المدققة على مجلس المحافظين.

ويسر المديرين الإفادة بأن مؤسسة التمويل الدولية، وسعت خلال العام المالى المنتهى فى ٣٠ يونية ٢٠٠٦ من نطاق تأثيرها الإنمائى المستدام من خلال عمليات تمويل مشروعات القطاع الخاص، والأنشطة الاستشارية.

المديــرون والمناوبون

المديــرون	والمناوبون
Mahdy Ismail Aljazzaf	Mohamed Kamel Amr
Abdulrahman M. Almofadhi	Abdulhamid Alkhalifa
Gino Alzetta	Melih Nemli
Biagio Bossone	Nuno Mota Pinto
Otaviano Canuto	Jeremias N. Paul, Jr.
Joong-Kyung Choi	Terry O'Brien
Eckhard Deutscher	Walter Hermann
Sid Ahmed Dib	Shuja Shah
Pierre Duquesne	Alexis Kohler
Paulo F. Gomes	Louis Philippe Ong Seng
Herwidayatmo	Nursiah Arshad
Thorsteinn Ingolfsson	Svein Aass
Dhanendra Kumar	Zakin Ahmed Khan
Alexey Kvasov	Eugene Miagkov
Luis Marti	Jorge Familiar
Marcel Massé	Gobind Ganga
Jaime Quijandria	Alieto Guadagni
Tom Scholar	Caroline Sergeant
Mathias Sinamenye	Mulu Ketsela
Jan Willem van der Kaaij	Anca Ciobanu
Pietro Veglio	Jakub Karnowski
Zou Jiayi	Yang Jinlin
(vacant)	Jennifer Dorn
(vacant)	Toshio Oya

Katherine Lambert

(من اليسار إلى اليمين)

بول وولفيتز
رئيس مجموعة البنك الدولى

لارس تونيل
نائب الرئيس التنفيذى

رسالة من الرئيس

خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، وهى أنجح ربع قرن فى الحرب العالمية ضد الفقر، نجا نصف مليار من البشر فى الصين، والهند، وغيرهما من البلدان النامية الناجحة، من الفقر. ويمكن أن يعزى معظم هذا النجاح إلى الإصلاحات التى مكنت مشروعات أعمال القطاع الخاص من النمو وخلق وظائف. وفى هذا العام المنصرم، شاهدت فى أسفارى إلى القارات الخمس نماذج مفحمة لأهمية دور القطاع الخاص فى توفير الفرص أمام الفقراء ليغيروا حيواتهم ويمنحوا أطفالهم مستقبلا أفضل.

ففى مونتيرى، فى المكسيك قابلت واحد من أكثر من ٤٠٠٠ أسرة تمكنت من شراء منازل جديدة فى حدود مقدرتها المالية فى تجمع عمرانى قامت بتطويره شركة هوميكس، التى استثمرت فيها مؤسسة التمويل الدولية من خلال صندوق خاص لشراء حقوق الملكية. وقبل انتقالهم إلى تجمع ريال دى سان خوزيه العمرانى، الذى يضم مدارس، ومرافق ترفيهية وصحية جيدة، كان أفراد أسرة رويز الثمانية يعيشون بلا ماء جار أو غيره من البنى الأساسية الرئيسية.

وفى تنزانيا، رأيت بأم عينى فى مصنع لصناعة ناموسيات الأسرة الشبكية، كيف يساعد القطاع الخاص الحكومات، من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص، فى توصيل الخدمات إلى الفقراء. ونظرا لشدة تعرضهن بوجه خاص للإصابة بالملاريا، يحق لكل النساء الحوامل فى تنزانيا الحصول على قسيمة نقدية يمكن أن يعدن شراء ناموسية سرير من تجار التجزئة. وقد تأثرت كثيرا عندما تحدثت إلى أم لخمسة أطفال، كلهم مصابون بالملاريا، حصلت على ناموسية سرير لأول مرة.

لقد تحول الهيكل الأساسى للتمويل بالنسبة للبلدان النامية خلال الأعوام العشرين المنصرمة، وصارت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة أقوى عامل فى التنمية. ومقابل كل دولار من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، هناك الآن أكثر من ٤ دولارات من الاستثمار الخاص العابر للحدود من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة. ويمثل القطاع الخاص اليوم ٩٠ فى المائة من الوظائف فى العالم النامى، وفى نهاية المطاف سوف تكون هذه الوظائف هى التى توفر المسار الواعد بدرجة أكبر للخروج من ربقة الفقر.

إن استثمارات مؤسسة التمويل الدولية تحشد أموال القطاع الخاص من أجل المشروعات المبدعة، والمبتكرة مستدامة المنفعة الاقتصادية. وبتبنى نظرة طويلة المدى، وتقديم رأس المال طويل البال، تحدث مشروعات مؤسسة التمويل الدولية تأثيرا مباشرا فى خلق وظائف ومستويات للدخل. وبهذه الطريقة، يتم انتشال أسر لا تحصى ولا تعد من غائلة الفقر، واحدة تلو الأخرى. وكل وظيفة جديدة، وكل فرصة جديدة تعطى كل جيل فرصة لتحقيق نجاح أكبر مما سبقه.

ومن أهم الأعمال التى يمكننا القيام بها – بل ونقوم بها – مساعدة الحكومات فى الوقوف على اللوائح التى تعترض طريق مشروعات الأعمال الخاصة. وسرعان ما صار تقرير *ممارسة الأعمال*، وهو مطبوعة مشتركة بين مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولى، تقيس كيف تؤثر اللوائح الحكومية فى النمو الاقتصادى، بل غالبا ما تحد منه، أداة معيارية فى أيدى الحكومات، وصانعى السياسات، والباحثين، والمستثمرين الذين يسعون إلى تقييم مناخ الأعمال فى بلد ما. وفى عدد من البلدان، أصبحت النتائج المستقاة من تقرير ممارسة الأعمال نقطة انطلاق للإصلاح الاقتصادى.

إن التنمية الناجحة جهد جماعى، يتطلب المشاركة العامة بين كثير من الأفراد والمؤسسات. لقد دأب موظفو مؤسسة التمويل الدولية، المتفانون، رجالا ونساء، على ريادة الطريق فى تبيان قوة المشروع الخاص فى تحسين مستوى حيوات الناس، مع الموازنة بين الربحية، والتأثير الإنمائى الملموس، ولذلك أشكرهم على جهودهم التى يبذلونها بلا كلل، كما أشكر أيضا مساهمينا والدول المانحة، التى تبنت رسالة مؤسسة التمويل الدولية، ودعمت جهودها من أجل تقديم التمويل الحاسم، وتنمية روح المبادرة بتنظيم المشروعات فى جميع أنحاء العالم.

بول وولفيتز
٣٠ يونية ٢٠٠٦

رسالة من نائب الرئيس التنفيذى نمو قوى، وتأثير إنمائى رائع

تقوم مؤسسة التمويل الدولية، باعتبارها الرائد العالمى فى تنمية القطاع الخاص، بصورة ناجحة، بتوسيع عملياتها، وزيادة قدرتها على تحفيز استثمارات القطاع الخاص المستدامة فى الأسواق الناشئة والنامية. وفى هذا العام نمت الاستثمارات الجارية لحسابنا بنحو ٢٥ فى المائة، وازداد عدد الموظفين بمقدار الربع. كما نقوم أيضا بزيادة نشاطنا فى المناطق عالية المخاطر ومنخفضة الدخل، حيث تكون الحاجة إلى مساعدتنا على أشدها، وبتوفير قياس أفضل للتأثير الإنمائى لأنشطتنا.

إن الذكرى الخمسين لقيام مؤسسة التمويل الدولية التى تحل هذا العام، هى أكثر من معلم تاريخى، فهى تمثل خطوة حاسمة فى تطور المؤسسة. ففى ٢٠٠٥، وافق مجلس إدارتنا على استراتيجية المؤسسة لتوسيع حجمها على المدى الطويل: بزيادة التزاماتنا بالقيام بالاستثمار بنسبة ٥٠ فى المائة خلال ثلاث سنوات مقرونا بنمو كبير فى المعونة الفنية. وكما يتبين من جميع أجزاء تقرير هذا العام، فقد سبقت المؤسسة جدولها الزمنى فى تنفيذ هذه الاستراتيجية:

- فقد ازدادت التزامات القيام بالاستثمار لحساب مؤسسة التمويل الدولية الخاص من ٥,٤ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٥ إلى ٦,٧ مليار دولار فى هذا العام.
- بلغت قيمة الأنشطة ذات التأثير الإنمائى المرتفع، مثل الاستثمارات فى البلدان والأقاليم عالية المخاطر ومنخفضة الدخل ١,٥ مليار دولار، مرتفعة بذلك بقدر طيب عن مستواها فى العام المالى الماضى وهو ١,٣ مليار دولار.
- ارتفعت التزاماتنا بالقيام بالاستثمار فى أفريقيا جنوب الصحراء إلى ٧٠٠ مليون دولار، بزيادة تبلغ نحو ٦٠ فى المائة عن العام الماضى.
- زادت الاستثمارات التى تستفيد منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ثلاث مرات تقريبا خلال السنوات الثلاث المنصرمة، متجاوزة مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٦.
- فى المجالات الحساسة المتمثلة فى البنية الأساسية وأنشطة القطاع الخاص فى مجال التعليم والصحة، ازدادت استثماراتنا بأكثر من ٥٠ فى المائة.

وبينما تجاوزت المؤسسة فى أدائها أهدافنا، فإن نوعية استثمارات مؤسسة التمويل الدولية ومساهمتها فى التنمية المستدامة تعتبر تماما على نفس القدر من الأهمية. وتحسنت نوعية الاستثمار، مقيسة بالإنخفاض فى إجمالى الاحتياطيات المخصصة للخسائر فى القروض، خلال العام المالى ٢٠٠٦، للعام الثالث على التوالى، بينما انخفضت القروض المتعثرة. كما تجنى مشروعات مؤسسة التمويل الدولية بوجه عام منافع اقتصادية تتجاوز معدلات العائد المالى منها.

إن المؤسسة تحقق نتائج إنمائية ملموسة. فقد وفرت المشروعات التى استثمرنا فيها رعاية صحية إلى ٢,٤ مليون مريض، وخدمات تعليمية إلى ٣٢٠ ألف طالب فى العام الماضى. كما ساعدت استثماراتنا فى مجال الاتصالات

Jonathan Hill

نائب الرئيس التنفيذى لمؤسسة التمويل الدولية لارس تونيل يلتقى أطفالا فى مقاطعة يونجشو الصينية التى تحولت أسرها إلى موردين أكثر إنتاجية لشركة شمال أندرية لمركزات عصير التفاح من خلال المعونة الفنية المربوطة بأحد استثمارات مؤسسة التمويل الدولية.

السلكية واللاسلكية ٨٠ مليون نسمة فى الحصول على الخدمة الهاتفية منذ ١٩٩٦، وقد أسهمت شركات النفط والغاز والتعدين التى استثمرت مؤسسة التمويل الدولية فيها بمبلغ ٤,٤ مليار دولار، فى الإيرادات الحكومية فى بلدان نامية العام الماضى. وقد خلقت هذه الشركات أيضا ٥٠ ألف وظيفة.

كما خطت مؤسسة التمويل الدولية خطوات واسعة مهمة فى مجال تقديم المعونة الفنية، والأنشطة الاستشارية، من خلال إعادة هيكلة هذه الأنشطة إلى خمسة مجالات أعمال استراتيجية، الأمر الذى سمح لنا بالتركيز على نقاط القوة لدينا، وتحسن نوعية المشروعات، وزيادة تقاسم المعرفة. كما أنشأنا نظما جديدة لرصد التأثير الإنمائى لكل من استثماراتنا، وأنشطتنا فى مجال المعونة الفنية. وواصلنا تحسين التعاون مع الأعضاء الآخرين فى مجموعة البنك الدولى على المستوى الاستراتيجى من خلال معاملات من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل دون القومى، ومن خلال برامج المعونة الفنية فى مجالات مثل إصلاح مناخ الاستثمار.

لقد أكد مجلس إدارتنا مجددا الركائز الخمس لإستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية وهى: تدعيم التركيز على الأسواق الرائدة، وإقامة علاقات طويلة المدى مع الشركات العالمية الناشئة التى تتخذ من البلدان النامية مقرا لها؛ والريادة فى مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية؛ ومعالجة القيود التى تعترض نمو القطاع الخاص فى مجالات البنية الأساسية، والصحة والتعليم، وتطوير الأسواق المالية المحلية من خلال منتجات مبتكرة، وبناء المؤسسات.

وفى الوقت نفسه، حددنا رؤى أعلى لأهداف مؤسسة التمويل الدولية ومددنا استراتيجيتنا للنمو بمقدار عام واحد، حتى العام المالى ٢٠٠٩. كما تم تحديد ست غايات رئيسية للمؤسسة :

- تحسين التأثير الإنمائى للمؤسسة بزيادة التركيز على أفريقيا والشرق الأوسط، وتعزيز معونتنا الفنية، ودعم إصلاح مناخ الاستثمار.
- التعاون بفاعلية أكثر عبر مجموعة البنك الدولى.
- توسيع دورنا القيادى إلى خارج نطاق الحوكمة البيئية، والاجتماعية، وحوكمة الشركات.

ولموظفى مؤسسة التمويل الدولية أن ينظروا خلفهم عبر تاريخنا ويشهدوا نماذج لا تحصى ولا تعد تمكنوا فيها من تسخير قوة المشروع الخاص لتحسين حيوات الناس

- تحسين مستوى رضاء العملاء من خلال زيادة اللامركزية فى العمليات، وإدخال التحسينات فى طرائق العمل.
- مواصلة الأداء المالى السليم للمؤسسة، مع زيادة التركيز على إدارة المخاطر.
- جذب مجموعة متنوعة من الموظفين

الموهوبين، وتدريبهم، والاحتفاظ بهم، واتباع أسلوب صارم فى تقييم أدائهم.

وتوفر استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية، على المدى الطويل، أساسا متينا للسنوات القادمة. ورغم ذلك، فمازال هناك دائما مجال للتحسين. وخلال شهرى يناير وفبراير من هذا العام، أصرت مؤسسة التمويل الدولية استعراضا واسع النطاق لاتجاه المؤسسة، على ضوء البيئة الخارجية، والاحتياجات المتغيرة لعملائنا، ودور المؤسسة كعضو فى مجموعة البنك الدولى.

إن النتائج التى حققناها تجعل من الذكرى السنوية الخمسين مدعاة للاحتفاء بها. ولموظفى مؤسسة التمويل الدولية أن ينظروا خلفهم عبر تاريخنا ويشهدوا نماذج لا تحصى ولا تعد تمكنوا فيها من تسخير قوة المشروع الخاص لتحسين حيوات الناس، بدءا من المساعدة فى تنمية مشروعات فى بلدان نامية صارت محركات لخلق الوظائف، إلى تشجيع المستثمرين فى أسهم الشركات الخاصة على دخول تلك البلدان، إلى المساعدة فى خصخصة سائر القطاعات الاقتصادية، وإعادة هيكلتها.

وخلال الشهور القليلة الماضية وحدها، واصلت مؤسسة التمويل الدولية الاضطلاع بدور ريادى فى إصدار سند تصدره لأول مرة مؤسسة متعددة الأطراف فى الصين. كما استحدثت المؤسسة أيضا جيلا جديدا من معايير الأداء البيئى والاجتماعى، أسهمت فى إيجاد مؤشر للاستدامة فى البرازيل، وبدأت مبادرة تجريبية فى جمهورية الكونغو الديموقراطية، وهى دولة خرجت لتوها من أتون الصراع فى قلب أفريقيا.

ويتمثل التحدى الذى تواجهه مؤسسة التمويل الدولية فى حمل إرثها الذى تعتز به، ودورها المهم نحو المستقبل. وهو دور يجمع بين الانضباط التجارى، والتأثير الإنمائى، الذى يجمع بين الحكمة التى عرفها الزمن لمستثمر مجرب وبين الاستعداد لارتياد حلول إنمائية جديدة، والذى يجمع بين التقدم الملموس والقابل للقياس وأرفع السمات معنوية وهى القيادة.

وما نشهده اليوم من نجاح لم يأت بالضرورة نتيجة للسياسات المعتمدة حديثا، لكنه جاء فى حالات كثيرة نتيجة للعمل الشاق، والقرارات الصعبة التى اتخذت منذ خمسة، أو عشرة أعوام، أو حتى عشرين عاما خلت. وإنه لمن دواعى فخرى واعتزازى أن أعمل مع مثل هذا الطاقم من الموظفين الموهوبين والمتفانين. وإننى أتطلع إلى قيادة هذه المؤسسة نحو نصف القرن الثانى الذى نجتازه، وإلى البناء على سجل المسار المثير للإعجاب فى توسيع فرص القطاع الخاص فى جميع أرجاء العالم النامى.

فقد وفرت المشروعات التى استثمرنا فيها رعاية صحية إلى ٢,٤ مليون مريض، وخدمات تعليمية إلى ٣٢٠ ألف طالب فى العام الماضى. كما ساعدت استثماراتنا فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ٨٠ مليون نسمة فى الحصول على الخدمة الهاتفية منذ ١٩٩٦.

توقيع
لارس، هـ. تونيل
نائب الرئيس التنفيذى
٣٠ يونية ٢٠٠٦

مجموعة إدارة مؤسسة التمويل الدولية

لارس تونيل
نائب الرئيس التنفيذى

دوروثى بيرى
نائب الرئيس
لشئون الموارد البشرية والإدارة

ديكلان دوف
نائب الرئيس لشئون الصناعات*

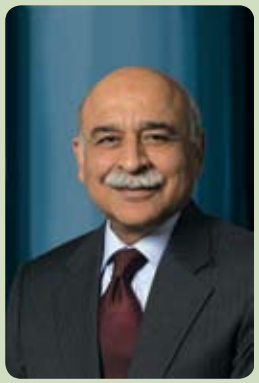

جاويد حميد
مستشار أول*

فريدة خمباتا
نائب الرئيس
لشئون آسيا وأمريكا اللاتينية*

مايكل كلاين
نائب الرئيس
لشئون تنمية القطاع الخاص وكبير الاقتصاديين بالمؤسسة

ادوارد نسيم
نائب الرئيس
لشئون أوروبا وأفريقيا والشرق الاوسط*

و. باتى أوفوسو – أماّه
نائب الرئيس
وأمين المؤسسة

نينا شابيرو
نائب الرئيس
للتمويل وأمين الخزانة

جينيفر سوليفان
مستشار عام

Photos: Katherine Lambert

* معمول بها منذ أول تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

Issa Michuci

تصنيع ناموسيات للأسرة المعالجة بالمبيدات الحشرية فى تنزانيا. وتسهم ناموسيات الأسرة فى وقف انتشار الملاريا.

زيادة التأثير الإنمائى

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية أكبر هيئة متعددة الأطراف تقدم التمويل – قروضا كانت، أو أسهم رأس المال وإدارة المخاطر، أو منتجات تمويل مبرمج – فى العالم النامى. وعند إنشائها فى ١٩٥٦، كانت مؤسسة التمويل الدولية أول مؤسسة من نوعها، تعمل وفقا لمبادىء تجارية، وإن كانت مملوكة بالكامل للبلدان الأعضاء فيها (كانت عندئذ ٣١، وصارت اليوم ١٧٨). وبحلول أواسط الخمسينيات ساعدت القروض التى قدمها البنك الدولى إلى الحكومات فى تدعيم القطاع العام بطرق جوهرية كثيرة. لكن القطاع الخاص كان يستحق تركيزا مماثلا، لأنه كان يتيح إمكانية قوية لخلق وظائف، وبناء المهارات، ورفع مستويات المعيشة.

ونقوم بانتظام بالاستثمار فى مشروعات كبرى أصبحت أحجار الزاوية فى خلق الوظائف، وتحقيق نمو الاقتصاد الكلى.

كان ذلك هو التحدى الماثل أمام المؤسسة خلال نصف القرن الماضى. فنحن نعمل كتفا بكتف مع مستثمرين خارجيين، معرضين للخطر أموالنا إلى جانب أموالهم لدعم مشروعات الأعمال الواعدة، التى لولا ذلك قد لا تحظى بالتمويل. وضمانا لانضباط السوق، فإننا نعمل مع عملائنا وفقا لشروط السوق. ونحقق ربحا فى حين نسهم فى التنمية المستدامة، وندعم عملاءنا من القطاع الخاص، مع بقائنا فى الوقت ذاته خاضعين للمساءلة أمام مساهمينا.

ونظرا لشدة الحاجة لتنمية القطاع الخاص، فإننا نعمل فى شراكة مع مؤسسات أخرى إنمائية، ولا تستهدف الربح، ومؤسسات مالية، ومؤسسات القطاع الخاص.

وعلى مدى الأعوام الخمسين المنصرمة، ارتبطنا بتقديم ٥٦ مليار دولار من أموالنا الخاصة، ودبرنا قروضا مشتركة بما يزيد على ٢٥ مليار دولار قدمت إلى ٣٥٣١ شركة فى ١٤٠ بلدا ناميا. وتصدرت مؤسسة التمويل الدولية فى عملية تطوير أسواق المال المحلية، حيث تساعد فى استحداث فئات جديدة من الأصول، عن طريق هيكلة تدخلات للاستثمار الجماعى للأسواق الناشئة، والتوسع فى توفير التمويل التجارى والإسكانى، وصرف قروض بالعملات المحلية، بحيث أصبحت أول هيئة متعددة الأطراف تصدر سندات فى أسواق كثيرة.

ونقوم بانتظام بالاستثمار فى مشروعات كبرى أصبحت أحجار الزاوية فى خلق الوظائف، وتحقيق نمو الاقتصاد الكلى فى البلدان النامية، ومن خلال التزامنا بالاستدامة، نساعد تلك المشروعات فى زيادة تأثيرها الإيجابى على البيئة والمجتمع المحلى.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية قدمنا ما قيمته مليار دولار من المعونة الفنية، والمشروعات الاستشارية – التى مولت أساسا بفضل سخاء الدول المانحة – ونستخدم حاليا ما يزيد على ٨٠٠ موظف فى أعمال المعونة الفنية.

واليوم نقوم بالبناء على سجل مسارنا الراسخ من الاستثمارات، والأعمال الاستشارية للقطاع الخاص لزيادة تأثيرنا. وقد وضعت مؤسسة التمويل الدولية أهدافا طموحة للنمو، تركز على التقدم فى مجالات رئيسية :

- زيادة تركيزنا على البلدان والأقاليم التى تتعاظم فيها الاحتياجات.
- بناء شراكات طويلة الأجل مع القوى الفاعلة العالمية الناشئة.
- ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية.
- تعزيز نمو القطاع الخاص فى القطاعات الرئيسية، بما فى ذلك فى مجال البنية الأساسية.
- دعم تنمية الأسواق المالية المحلية.

وحتى يتسنى لنا إدارة هذا التوسع بنجاح فى نطاق مجالنا وقدراتنا، نقوم بزيادة الموظفين فى مكاتبنا الميدانية. وذلك يسمح لنا بالاقتراب أكثر من عملائنا فى الأسواق التى تشتد فيها الحاجة إلى تمويل مؤسسة التمويل الدولية وخبرتها وإبداعها.

شركاء مؤسسة التمويل الدولية فى التنمية

تعد مؤسسة التمويل الدولية أكبر مؤسسة لتنمية القطاع الخاص فى العالم، إلا أن تأثيرنا يستند إلى تعاوننا مع الشركاء الرئيسيين، بما فى ذلك بنوك التنمية الإقليمية، وأذرع المساعدات الإنمائية لكثير من حكومات البلدان الأعضاء فى المؤسسة، وطائفة المؤسسات المالية الدولية بكاملها.

وفى ضوء الحاجة الكبيرة لتنمية القطاع الخاص، نعمل فى شراكة مع مؤسسات إنمائية ومالية أخرى لا تستهدف الربح ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى.

وعلى سبيل المثال، يقوم موظفون من التسهيل متعدد المانحين التابع للمؤسسة وهو شراكة لتنمية المشروعات الخاصة فى أفريقيا، بتنفيذ برامج للمعونة الفنية لصالح بنك التنمية الإفريقى. وتستهدف هذه الجهود الشركات الصغيرة ومنظمات مشروعات الأعمال من الإناث فى جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء. كما نستثمر أيضا فى مشروعات عبر الإقليم بالتعاون مع مؤسسات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف. وتشمل هذه المؤسسات بنك الاستثمار الأوروبى، وهيئات تنمية القطاع الخاص فى بلدان فرادى مثل هيئة بروباركو الفرنسية.

وفيما يتعلق بالمعاملات الاستثمارية الأكبر والأكثر تعقيدا، ننتهج نهجا مهيكلا للتنسيق مع المؤسسات الأخرى مثل البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير. وبالنسبة لمشروعات كثيرة، ننشط فى التنافس مع مؤسسات مالية أخرى.

ونعمل أيضا مع المؤسسات والمنظمات الخيرية فى تشكيلة من المبادرات، التى تركز على الشراكات المتعلقة بالاستدامة البيئية، والصحة والتعليم، والتنمية الريفية، ودعم روح المبادرة الفردية الاجتماعية. ونقوم بتنمية الفرص أمام المؤسسات للاستعانة بشبكتنا الواسعة من مقدمى المعونة الفنية على الساحة للمساعدة فى تنفيذ المشروعات ورصدها.

إن تعاون شركائنا من المانحين جزء لا يتجزأ من نجاحنا، ونشعر بالامتنان لدعمهم. فقد دعمت أموال المانحين برامج فى أكثر من ٨٠ بلدا خلال هذا العام المالى، مما مكن من مساعدة البلدان النامية فى جذب الاستثمار الخاص وفى بناء مشروعات قوية تدفع النمو، وتخلق الوظائف، وتحرر الناس من الفقر.

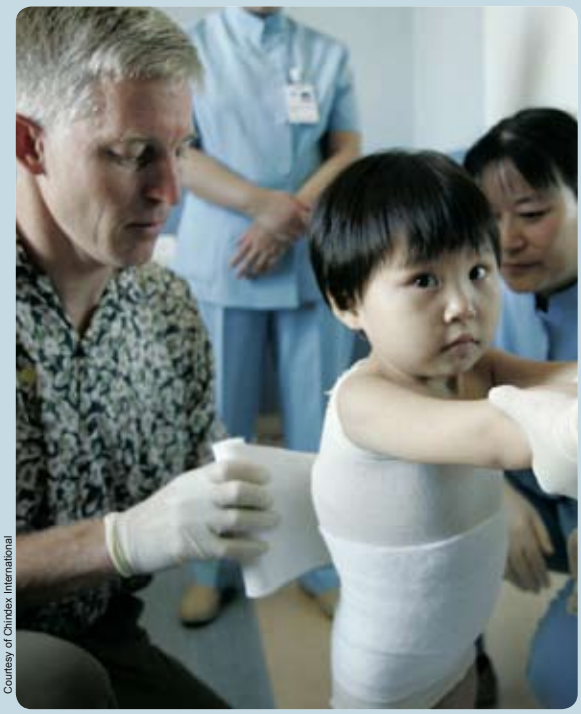

Courtesy of Chindex International

Michael Higgins

الاستثمارات فى الأسواق الرائدة ترتفع بنسبة ٢٠ فى المائة

مثلت مشروعات الاستثمار فى بلدان الفرص الجديدة الرائدة – وهى عادة تلك البلدان التى تتسم بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، والتحديات الاقتصادية الشديدة، أو انعدام الاستقرار السياسى – أكثر من ربع ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية هذا العام، وإن كانت المشروعات عادة أصغر فى البلدان الأقل نموا. وقد أجرينا ارتباطات قيمتها ١,٥ مليار دولار فى الأسواق الرائدة خلال العام المالى ٢٠٠٦، بزيادة ٢٠ فى المائة عن العام السابق.

وقد زادت مؤسسة التمويل الدولية بصورة كبيرة من استثماراتها ومعونتها الفنية فى أفريقيا والشرق الأوسط. وتركيزنا ينصب على تنمية الأسواق المالية وعلى تحسين الحوكمة ومناخ الاستثمار، سعيا منا إلى تعظيم الأثر فى هذه البلدان. وفى بلدان لديها أسواق مالية أكثر تطورا، تركز مؤسسة التمويل الدولية على جيوب صغيرة حققها فى الخدمة مهضوم، مثل التمويل متنامى الصغر، وتمويل المشروعات الصغيرة، والمتوسطة.

ونتيجة للتوسع فى قدراتنا فى أفريقيا جنوب الصحراء، ارتفعت الارتباطات التى قدمناها فى هذا الإقليم إلى ٧٠٠ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٦ بعد أن كانت ١٤٠ مليون دولار فقط منذ ثلاثة أعوام مضت. وانصب جزء كبير من نشاطنا فى الإقليم على تمويل التجارة، والإسكان، ومشروعات الأعمال الصغيرة.

وفى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو إقليم لم تتوسع فيه بسرعة عمليات مؤسسة التمويل الدولية تاريخيا، زادت الارتباطات بأكثر من الضعف. وقد تزامن هذا النمو فى الاستثمار مع تعزيز القدرة على تقديم المساعدة الفنية فى الإقليم بزيادة قدرها ٥٠ فى المائة فى عدد العاملين فى هذه المشروعات. وتضمن هذا العمل توسعا كبيرا فى مشروعات حوكمة الشركات.

زيادة تركيزنا على المجالات التى تشتد فيها الاحتياجات

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
الارتباطات فى أفريقيا جنوب الصحراء	٧٠٠ مليون دولار	٤٤٥ مليون دولار
الارتباطات فى المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة*	١,٦ مليار دولار	١,١ مليار دولار
إجمالى الارتباطات فى بلدان الفرص الجديدة الرائدة**	١,٥ مليار دولار	١,٣ مليار دولار

** تشمل الارتباطات مقترضين مباشرة من المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، ومؤسسات مالية تمثل أكثر من ٥٠ فى المائة من عملائها التجاريين، أى استثمارات أخرى تستهدف صراحة المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة كمستفيدين أساسيين.*

*** بلدان الفرص الجديدة الرائدة هى بلدان منخفضة الدخل (حسب فئة البنك الدولى لتصنيف الدخل)، أو الأعلى مخاطر (حسب تصنيف المؤسسات الاستثمارية وهو ٣٠ أو أقل). تستند الزيادة بنسبة ٢٠ فى المائة فى الارتباطات فى الأسواق الرائدة إلى أرقام غير مقربة. وكانت الارتباطات الفعلية ١,٥٣٦ مليون دولار، و١,٢٧٧ مليون دولار للعامين الماليين ٢٠٠٦ و٢٠٠٥ على التوالى.*

رعاية المشروع الخاص فى بيئات صعبة

مؤسسة التمويل الدولية فى التسعينيات من القرن الماضى: الاستثمار فى موزامبيق

غالبا ما تقوم المؤسسة بدور المحفز، إذ تعبىء رؤوس أموال خاصة جديدة من أجل بلدان، قد يعتبرها المستثمرون، لولا ذلك، محفوفة بمخاطر بدرجة مفرطة، كما يوضح استثمارنا المبكر فى مصهر الألومنيوم فى موزال بموزامبيق. وكان دعم مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ ١١٠ ملايين دولار فى تمويل المرحلة الأولى فى ١٩٩٧، حاسما للمشروع الذى تكلف ١,٣ مليار دولار، وهو أول استثمار أجنبى كبير فى موزامبيق. وقد خلق المشروع الناجم عن هذا وظائف جيدة الأجر، وشجع آخرين على الاستمرار فى بلد مازال يعتبر فى طور استرداد عافيته بعد حرب أهلية مدمرة.

وكان لمشروع موزال، الذى كان يمثل أكبر استثمار منفرد لمؤسسة التمويل الدولية حتى ذلك الوقت، تأثير إيجابى على اقتصاد موزامبيق. وبحلول العام ٢٠٠١، كان المشروع قد ولد ٥٥ فى المائة من صادرات البلاد، بما يمثل نحو ٨ فى المائة من ناتجها المحلى الإجمالى. وخلال مرحلة ثانية فى المشروع فى ٢٠٠١، قدمت مؤسسة التمويل الدولية مبلغا إضافيا قدره ٢٥ مليون دولار. كما دعمنا أيضا برامج مشروع موزال لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وساعدنا الشركة فى توسيع تأمين مصادرها من الشركات المحلية الصغيرة.

ونواصل الاستثمار فى بيئات صعبة اليوم، فى أماكن مثل أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، والعراق، حيث تشتد الحاجة إلى تنمية القطاع الخاص، فى حين التمويل هو الأشد ندرة.

Antoine Courcelle Labrosse

مبادرات مناخ الاستثمار

تواجه المؤسسة بوجه عام عقبتين على طريق توسيع نطاق تأثيرها: مناخ الاستثمار، والطاقة الاستيعابية للأسواق. وتعالج المؤسسة هاتين العقبتين عن طريق زيادة دورها الاستشارى مع الحكومات التى تسعى إلى إقامة قطاع خاص أشد قوة. وتتضمن الجهود المبذولة زيادة التعاون مع البنك الدولى، وكذلك تقدم المساعدة التقنية والمشورة الفنية بشأن الخصخصة.

وعلى سبيل المثال، أطلقت مؤسسة التمويل الدولية هذا العام شراكة المشروعات الخاصة لأفريقيا. وقد صممت الشراكة لتنسيق مبادرات مناخ الاستثمار فى أفريقيا جنوب الصحراء، وإدماج المساعدة الفنية فى عمليات الاستثمار التى نقوم بها. وتركز الشراكة على تبسيط إجراءات تأسيس الشركات والنظم الضريبية، وتحسين حقوق الملكية للقطاع الخاص، وفرص الحصول على التمويل، واستحداث أشكال بديلة للشركات الصغيرة.

تزايدت ارتباطات المؤسسة الاستثمارية لشركات فى إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا العام بأكثر من الضعف وزادت ارتباطاتنا فى أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٦٠ فى المائة تقريبا.

وتستند شراكة المشروعات الخاصة لأفريقيا إلى شراكتنا الناجحة للمشروعات الخاصة فى الاتحاد السوفيتى السابق، التى مازالت تعمل منذ عام ٢٠٠٠ بدعم من المانحين من أجل تعزيز القطاعات المالية، وتطبيق معايير دولية لحوكمة الشركات، وتبسيط لوائح مشروعات الأعمال، وربط الشركات الصغيرة بشبكات العرض الخاصة بالمشروعات الكبيرة. وقد حشدت مؤسسة التمويل الدولية استثمارات قدرها ٩١٥ مليون دولار، ساعدت فى خلق ما يزيد على ٣٠ ألف وظيفة جديدة و١٦٠ شركة جديدة فى عشرة بلدان. وقد أثرت الدروس المستفادة من هذه التجربة على نهجنا إزاء المساعدة الفنية عبر العالم، بما فى ذلك التزامنا بإدماج المساعدة الفنية وعملنا الاستثمارى بما يحقق التنمية الاقتصادية العريضة والمستديمة.

Courtesy of AGD

نمو الاستثمارات والمساعدة الفنية المقدمة للشركات العالمية الناشئة

يسمح حضور مؤسسة التمويل الدولية وخبرتها العالمية بدعم الشركات فى الأسواق الناشئة، التى ترغب فى الاستثمار فى بلدان نامية أخرى – وهى من أسرع قطاعات الاستثمار الأجنبى المباشر نموا. فبالإضافة إلى تقديم التمويل للشركات وهى تنمو، يمكننا أن نساعد عملاءنا فى تحسين ممارستهم للأعمال ورفع مستوى معاييرهم البيئية، والاجتماعية، ومعايير حوكمة الشركات. والحقيقة أن انخراطنا فى مثل هذه الاستثمارات قد تنامى باطراد خلال الأعوام الثلاثة الماضية حتى بلغ ٦٧٣ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠٠٦ . وكان ما يزيد على ٦٠ فى المائة من هذه المشروعات التى تقيمها جهات فى بلدان الجنوب مع عملاء سبق التعامل معهم، بما فى ذلك دعمنا لشبكة جديدة للهاتف الخليوى فى أفغانستان.

وقد أمكن تنفيذ استثمارات جزئيا بنقل مزيد من موظفى المؤسسة ومواردها إلى مكاتب ميدانية محلية، تكون أقرب وأكثر ارتباطا مع عملاء جدد وعملاء مستمرين معنا منذ فترة طويلة. والحقيقة أن أحدث مسح سنوى لعملائنا يشير إلى أن آفاق إقامة شراكة طويلة الأجل لاتزال أحد الأسباب الأولى التى تجعل العملاء يقبلون على مؤسسة التمويل الدولية ويبقون معها.

إننا نحدث أعظم تأثير عندما نساعد العملاء بالخدمات ذات القيمة المضافة، مثل دعمنا بغرض زيادة استدامة مشروعات أعمالهم، إضافة إلى تقديم المنتجات المالية المبتكرة. وهناك ميزة مهمة أخرى يسوقها العملاء، هى قدرة المؤسسة على مساعدة الشركاء فى التكيف والازدهار فى بيئات متغيرة.

حوكمة الشركات

تعتبر دراسات تقييم حوكمة الشركات جزءا أساسيا من جهود مؤسسة التمويل الدولية لمساعدة الشركات الناشئة على الوصول إلى الممارسات المثلى والنمو. وهى أيضا توفر حماية طويلة الأجل لمصالحنا ومصالح الأقلية من أصحاب أسهم الآخرين فى الاستثمارات فى حقوق رؤوس أموال الشركات.

وحوكمة الشركات أداة أساسية للشركات الساعية إلى تجنب ممارسات الأعمال الفاسدة.

بناء شراكات طويلة الأجل

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
رعاة محليون كنسبة من العدد الإجمالى للارتباطات	٦٣٪	٦٦٪
التزامات بين الجنوب والجنوب*	٦٧٣ مليون دولار	٤٨٤ مليون دولار

* ارتباطات بالاستثمار لشركات مقرها فى الأسواق الناشئة تستثمر فى بلدان نامية أخرى.

مجموعة شركات إيه جى دى AGD الأرجنتينية تتلقى جائزة المؤسسة للعملاء الرواد.

Courtesy of AGD

تقدم مؤسسة التمويل الدولية كل عام جائزة العملاء الرواد تقديرا لأكثر عملائها من الشركات نجاحا، يكون – وفقا لرسالة المؤسسة – قد قدم إسهاما بارزا فى التنمية المستدامة. وتقدم جائزة هذا العام لمجموعة شركات رائدة فىَ مجال الأعمال الزراعية فى الأرجنتين، وهى عميل للمؤسسة منذ ١٩٨٦، وهى شركة استيرا جنرال ديهيزا (إيه جى دى).

وتعتبر إيه جى دى أكبر شركة عائلية مصدرة للبذور الزيتية والمنتجات المتصلة بها فى البلاد، إذ تجاوزت إيراداتها فى عامها المالى ٢٠٠٦، ١,٦ مليار دولار، وتجاوز عدد موظفيها ٢٢٥٠ موظفا. وهى من أعلى الشركات ربحية فى مجالها، وواصلت نجاحها برغم مناخ الاستثمار المتسم بالتحدى، والأزمة الاقتصادية الشديدة. ويرجع الفضل أساسا لمجموعة إيه جى دى فى استمرار شبكة كبيرة من المزارعين، والوسطاء فى المناطق الريفية فى النمو والازدهار.

وقد زادت مجموعة إي جى دى من قدرتها على المنافسة العالمية، مدعومة بقروض المؤسسة واستثمارات فى رؤوس أموال شركائها. ويتضمن ذلك حزمة تمويلية طويلة الأجل بمبلغ ١٠٠ مليون دولار فى ٢٠٠١–٢٠٠٢، عندما عجزت شركات أرجنتينية عن الحصول على حدود تسهيلات التمويل التجارى العادية. كما استثمرت المؤسسة أيضا فى مشروعات رعتها مجموعة إيه جى دى وشركاؤها لتحسين بنية التصدير الأساسية للبلاد، ولتطوير صناعة تجهيز البذور الزيتية. وعن طريق تحسين شبكة السكك الحديدية، وبناء ميناء على أحدث طراز، وزيادة طاقة التخزين داخل البلاد، خفضت إيه جى دى تكاليف النقل والمناولة، الأمر الذى أفاد سلسلة العرض بأكملها.

ومجموعة إيه جى دى مواطن اعتبارى صالح فى مدينة جنرال ديهيزا، التى يقع فيها المصنع الرئيسى للشركة. وهى تقدم الدعم للمدارس المحلية، وتتعاون مع المنظمات التى تقدم الخدمات الصحية العامة، والمساعدات الاجتماعية للمواطنين الأكبر سنا، والرعاية للأطفال المعاقين .. وتوفر الشركة تدريبا مستمرا لموظفيها، وتكفل التأمين الطبى لجميع الموظفين ومن يعولونهم.

ويبين نجاح إيه جى دى ما يمكن أن تحدثه شركة واحدة بمفردها من فرق، ليس فقط فى بناء مشروع أعمال تجارى، بل أيضا فى دعم مجتمع محلى، أو قطاع، أو حتى بلد – وفى فتح أسواق. إن مؤسسة التمويل الدولية لتعتز بكونها شريكا لمجموعة إيه جى دى على المدى الطويل.

وقد جعلتنا المساعدات الفنية التى تقدمها المؤسسة لشركات من أكثر من ٨٠ بلدا بشأن ممارسات مجالس الإدارة، وحقوق حملة الأسهم، وبيئات الرقابة الداخلية، والشفافية، والإفصاح، رائدا فى مجال حوكمة الشركات فى الأسواق الناشئة. وخلال العقد المنصرم، تقاسمت المؤسسة خبرتها من خلال مشروعات كبرى فى أذربيجان، والصين، وجورجيا، وروسيا، وأوكرانيا. كما قمنا أيضا برعاية منتديات لحوكمة الشركات فى شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية. وتستخدم موادنا الخاصة بحوكمة الشركات فى ٧٥ كلية للقانون وإدارة الأعمال على نطاق العالم، حيث تثقف الجيل القادم من رجال الأعمال بشأن قيمة الحوكمة المتينة للشركات.

وبالإضافة إلى هذه المساعدات المقدمة للقطاع الخاص، تسدى مؤسسة التمويل الدولية المشورة للحكومات، والجهات المنظمة، وأسواق الأوراق المالية، ومعاهد المديرين بشأن حوكمة الشركات. وقد قمنا بتوسيع دعمنا إلى مدى كبير لهذه البرامج هذا العام فى الشرق الأوسط، مع مضاعفة عدد موظفينا لهذه الجهود، وإطلاق مبادرات جديدة فى مصر (انظر صفحة ٧٦) وباكستان.

تدعم مؤسسة التمويل الدولية الشركات فى الأسواق الناشئة التى ترغب فى الاستثمار فى بلدان نامية أخرى، وذلك من أسرع أقسام الاستثمار الأجنبى المباشر نموا.

Agus Djaliani

تفيد المساعدة الفنية المقدمة من مؤسسة التمويل الدولية منتجى الأثاث، الذين يستخدمون مصادر مستديمة من الخشب فى جاوة، إندونيسيا.

تطبيق جيل جديد من معايير الاستدامة.

رسمت مؤسسة التمويل الدولية لنفسها دورا رياديا فى عدة مجالات للاستدامة، لاسيما من خلال معاييرنا البيئية والاجتماعية، التى قمنا أخيرا بتدعيمها (انظر صفحة ٣١)، وتكمن الاستدامة وراء جهود الشركات والمؤسسات المالية من أجل بناء شركات أفضل، وكذلك قدرة مؤسسة التمويل الدولية على دعم التأثير الإنمائى طويل الأجل. وقد حذت مؤسسات تمويل دولية أخرى حذونا، بتبنى مبادىء خط الاستواء، التى تم تنقيحها بناء على معايير مؤسسة التمويل الدولية.

وتقدم هذه البنوك مجتمعة ما يزيد على ٨٠ فى المائة من كل الإقراض التمويلى للمشروعات فى البلدان النامية، وسوف تطبق المبادىء المنقحة على المشروعات التى يمولها القطاع الخاص فى جميع قطاعات الصناعة، بتكلفة رأسمالية قدرها ١٠ ملايين دولار وأكثر. وهذا يجعل من مبادىء خط الاستواء – وبالتبعية مؤسسة التمويل الدولية – المعيار العالمى الواقعى للأداء البيئى والاجتماعى فى تمويل المشروعات. كما تعزز المؤسسة أيضا، فى شراكة مع البنوك التى تطبق مبادىء خط الاستواء، تبنى هذه المبادىء من جانب مؤسسات أخرى، بما فى ذلك الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف.

الصناعات الاستخراجية

اشتدت حدة الطلب على التمويل الذى تقدمه المؤسسة وقدرتها البيئية والاجتماعية فى الصناعات الاستخراجية عندما أدت الأسعار المرتفعة للنفط والمعادن الأخرى إلى زيادة الاستثمارات. وقد زادت ارتباطاتنا وقروضنا المشتركة المجمعة فى هذا القطاع بأكثر من الضعف هذا العام، حيث بلغت ٦٧١ مليون دولار بعد أن كانت ٣١٤ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٥، بنمو مرموق فى تمويل المستثمرين الصغار والمحليين. وفى الوقت نفسه، زادت استثمارات المؤسسة فى مشروعات الطاقة المتجددة والغاز الطبيعى. وتحرز المؤسسة تقدما كبيرا فى توسيع دورها القيادى فى التنمية المستدامة للصناعات الاستخراجية، حيث تحظى قضايا الحوكمة بالأهمية القصوى. وتعمل مجموعة البنك الدولى مع ٢٠ بلدا فى تنفيذ مبادرة الشفافية فى الصناعات الاستخراجية، التى تدعم تحسين الحوكمة فى البلدان الغنية بالموارد من خلال النشر والتحقق الكامل من مدفوعات الشركات وإيرادات الحكومات من صناعات النفط، والغاز الطبيعى، والتعدين.

التقدم من خلال الاستدامة

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
ارتباطات مؤسسة التمويل الدولية فى مجال الطاقة المستدامة*	٣٩٣ مليون دولار	٢٢١ مليون دولار
إجمالى الاستثمار فى الطاقة المستدامة، المعزز بارتباطات المؤسسة	١,٨ مليار دولار	٨٣٢ مليون دولار

* الجزء المقدر من استثمارات المؤسسة التى تقابل النسبة المئوية من إجمالى تكلفة المشروعات الممثلة بمكونات مشروعات الطاقة المتجددة أو تلك التى تستند إلى كفاءة الطاقة.

التنمية المستدامة فى الصناعات الاستخراجية

يعتبر إشراك المجتمعات المحلية، وتمكينها من أسباب القوة، وبناء قدراتها أمرا حاسما ليس فحسب لنجاح الاستثمارات فى الصناعات الاستخراجية، بل أيضا للتنمية المستدامة فيما يتجاوز عمر بئر النفط أو خط الأنابيب، أو المنجم.

وقد ارتبطت المؤسسة بتقديم ١٠ ملايين دولار لتحسين التأثير الإنمائى طويل الأجل لمشروعات الصناعة الاستخراجية فى المجتمعات المحلية. وتتضمن مبادرات تسهيل تنمية المجتمعات المحلية بناء قدرات أصحاب المصلحة، والمؤسسات الخيرية للمجتمعات، وتلك المشاركة فى الحوكمة على المستويين المحلى والإقليمى، وتطوير شركات التوريد المحلية، ومشروعات الأعمال الصغيرة، وبرامج بشأن البيئة، والمساواة بين الجنسين، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الايدز.

وفى غواتيمالا على سبيل المثال، يقوم البرنامج بتمويل لجنة رصد تستند للمجتمع المحلى، تمثل طائفة عريضة من أصحاب المصلحة، لرصد الأثر البيئى لمنجم مارلين. ومن المتوقع أن يفيد هذا الجهد كنموذج للحوار البناء بين المجتمعات المحلية والصناعات الاستخراجية فى جميع أنحاء غواتيمالا. وقد منح البرنامج أخيرا جائزة من منظمة أمريكا اللاتينية للتعدين، باعتباره أفضل جهد مبتكر فى الإقليم، فى إدماج عملية التعدين ضمن مجتمعاته المحلية.

Courtesy of Citizens Development Corps' Integrated Community Development Project

تلقى ملاك مشروعات الأعمال الصغيرة هذه التمويل متناهى الصغر فى خلال مشروع مجتمعى يدعمه مارلين ماين فى سان ميجويل، جواتيمالا.

إن معرفة ما تقبضه الحكومات، وما تمنحه الشركات هو خطوة أولى حاسمة لإخضاع صانعى القرار للمساءلة عن استخدام تلك الإيرادات. وتعكس استثماراتنا فى هذا القطاع دعمنا لزيادة الشفافية والاستدامة.

- خلال العام المالى ٢٠٠٦، ارتبطت المؤسسة بشراء حصة تبلغ ٥ فى المائة فى أسهم رأسمال شركة سيمفر فى غينيا، وهى شركة تابعة لشركة ريو تنتو، التى التزمت بالإفصاح المحلى الكامل عن جميع المدفوعات التى تقدمها للحكومات. وسوف يدعم تمويل المؤسسة دراسة جدوى حول تعدين خام الحديد عالى الدرجة فى شرق غينيا. وقد قبلت حكومة غينيا رسميا مبادىء مبادرة الشفافية فى الصناعات الاستخراجية فى ٢٠٠٥، ونشرت كشف حساب غير مدقق بإيرادات الحكومة من قطاع التعدين فى مارس ٢٠٠٦ .
- بغية دعم مشروعات الاستخراج المستدامة، ارتبطنا هذا العام بتقديم مبلغ ٦ ملايين دولار لصندوق الأسد الآسيوى، الذى سيقوم باستثمارات المراحل المبكرة فى رؤوس أموال الشركات وما يتصل بها من استثمارات فى مشروعات تعدين واستكشاف صغيرة إلى متوسطة فى أفريقيا وآسيا. وسوف يضمن الصندوق قيام الشركات الداخلة ضمن حافظته بالامتثال إلى سياسات المؤسسة ومعايير أدائها البيئية والاجتماعية. وسييسر تبنى هذه المعايير فى مرحلة مبكرة الإمتثال مع انتقال المشروعات إلى مراحل التشييد والإنتاج.

بغية تحسين الأثر الإنمائى بعيد المدى لمشروعات النفط والغاز والتعدين، ارتبطنا ببرامج بيئية واجتماعية ومجتمعية بمبلغ ١٠ مليون دولار.

تمكين منظمات أعمال النساء من أسباب القوة

تحرص المؤسسة على إدماج قضايا المساواة بين الجنسين فى جميع عملياتها، وعلى المساعدة فى تعزيز الإمكانات غير المستغلة للنساء فى الأسواق الناشئة. وتركز مبادرتنا لدعم قدرة الجنسين على تنظيم المشروعات فى الأسواق على توسيع فرص النساء فى الحصول على التمويل، بما يزيد قيمة مشروعات المؤسسة الاستثمارية، والقيام بدراسات تقييم بناء على طلب الحكومات لمعالجة الحواجز اللصيقة الخاصة بنوع الجنس التى تعترض المشاركة الكاملة للنساء فى تنمية القطاع الخاص، مع التركيز أساسا على أفريقيا والشرق الأوسط. وقد قدمنا هذا العام على سبيل المثال حدا للتسهيلات الائتمانية ومساعدة فنية بمبلغ ١٥ مليون دولار لمساعدة بنك أكسيس فى نيجيريا فى تقديم التمويل إلى منظمى المشروعات من النساء.

Tim Ward

ساعدت الخدمات الاستشارية للمؤسسة حكومة ساموا فى إيجاد شريك جديد من القطاع الخاص لمواصلة عمليات شركة طيران مملوكة للدولة.

نمو سريع فى الطلب على المشورة بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تمتلك المؤسسة، باعتبارها مؤسسة لتنمية القطاع الخاص، وعضوا فى مجموعة البنك الدولى، قدرة فريدة على هيكلة المشاركة الخاصة فى مشروعات البنية الأساسية، على نحو يوازن بين القدرة التجارية على البقاء والصالح العام. وقد زاد الطلب على دعم المؤسسة الاستشارية بنسبة ١٥٠ فى المائة خلال الأعوام الثلاثة المنصرمة، حيث صعد عدد التفويضات الاستشارية من ١٢ تفويضا منذ ثلاثة أعوام إلى ٣٠ فى نهاية العام المالى ٢٠٠٦ . ويتركز هذا النشاط أكثر ما يتركز فى أفريقيا والشرق الأوسط.

وهذه التفويضات، التى غالبا ما تجرى على منوال أعمال الإصلاح القطاعى يقوم بها البنك الدولى، ترسى نمطيا الركيزة لما يليها من استثمارات القطاع الخاص. وتعمل الفرق الاستشارية التابعة للمؤسسة على المساعدة فى هيكلة المشروعات التى تضم مكونا حكوميا. وتشمل الأعمال التى تمت أخيرا، حق امتياز سكة حديدية عابرة للحدود فى كينيا، وأوغندا، حيث قدمت المؤسسة مشورة بشأن عملية طرح المناقصة وتقديم العروض، بينما تدعم قروض البنك الدولى إعادة توطين قوة العمل فى السكة الحديدية وإعادة هيكلتها. وقمنا أيضا بتقديم المشورة إلى حكومة الفلبين هذا العام بشأن خصخصة الإمداد بالطاقة خارج نطاق الشبكة الرئيسية للكهرباء، ولحكومتى الكمرون وساموا بشأن البيع الجزئى لشركة طيران مملوكتين للدولتين.

الاستثمارات فى البنية الأساسية

التحسينات فى البنية الأساسية حاجة ماسة فى العالم النامى. ويتعرض ملايين من البشر للخطر كل يوم بسبب نقص المياه النقية، أو الصرف الصحى المأمون. وهناك أعداد لا تحصى من الشركات تعانى لأنها يعوزها مصدر للقوى

التصدى لقيود على نمو القطاع الخاص فى مجالات البنية الأساسية، والصحة، والتعليم.

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
الارتباطات فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٣٦٦ مليون دولار	٢٠٠ مليون دولار
الارتباطات فى مجال البنية الأساسية	٩٥٥ مليون دولار	٥٩٩ مليون دولار
الارتباطات فى مجال الصحة، والتعليم	١٢٦ مليون دولار	٨١ مليون دولار
الارتباطات فى مجال المشروعات دون القومية	٥٢ مليون دولار	–
عدد التفويضات الاستشارية لزيادة مشاركة القطاع الخاص فى خدمات البنية الأساسية العامة	٣٠	٢٥

تكنولوجيا المعلومات للجامعات النيجيرية

ساعد دعم المؤسسة شركة سوكيتووركس ليمتد فى تقديم خدمات لم يتمكن القطاع الخاص من توفيرها. وتضمن ذلك إدخال الأوتوميشن العمليات الإدارية فى ١٠ جامعات نيجيرية، وتزويد ١٥٠ ألف طالب جامعى بفرص استخدام وسائل الدراسة بالاتصال المباشر بالشبكة الدولية للمعلومات، بما فى ذلك المكتبات فى الخارج. وبالاستعانة بقرض بالعملة المحلية يعادل ٢,٥ مليون دولار، ومعونات فنية مستمرة من المؤسسة، توسع شركة سوكيتووركس نشاطها إلى ١٤ جامعة أخرى فى نيجيريا، مما يضاعف عدد الطلبة الذين ستخدمهم، وتخطط للتوسع إلى أجزاء أخرى من أفريقيا.

ونظرا لأن شركة سوكيتووركس توقع اتفاقات طويلة الأجل مع الجامعات، تمتد عادة لفترة ١٠ سنوات، فقد احتاجت إلى تمويل أطول أجلا مما هو متاح عامة لشركات القطاع الخاص فى نيجيريا. وتوافق الشركة على تجهيز مرفق لتكنولوجيا المعلومات فى إحدى الجامعات بالبنى الأساسية الضرورية مثل مولدات الكهرباء، وتكييف الهواء، ومد الأسلاك الكهربائية، والمعدات، والبرمجيات، طوال فترة الاتفاق. وتقدم الشركة أجهزة الحاسبات الآلية المزودة بتكنولوجيا كوليدج بورتال التى تنتجها شركة سوكيتووركس لموظفى الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، وتوفر التدريب على البرمجيات، وتدخل بيانات الجامعة فى قاعدة بياناتها. وعندما يدفع الطلاب مصاريفهم الدراسية عن طريق الجهاز المصرفى فى نيجيريا، فإن المبلغ يتضمن نحو ٢٠ دولارا مقابل خدمات شركة سوكيت ووركس.

وقد استمرت المؤسسة فى تقديم المساعدة الفنية لشركة سوكيت ووركس منذ ٢٠٠٣ . وإلى جانب تعزيز القدرة الإدارية وتحسين حوكمة الشركة، فإن ذلك من شأنه أن يساعد الشركة فى توسيع نطاق عروضها من المنتجات، وتعميم نموذجها فى مجال الأعمال إلى أجزاء أخرى من أفريقيا. وقد قامت الشركة أخيرا بتأسيس شركة تابعة لها فى سيراليون تمتلك ٥١ فى المائة من أسهمها.

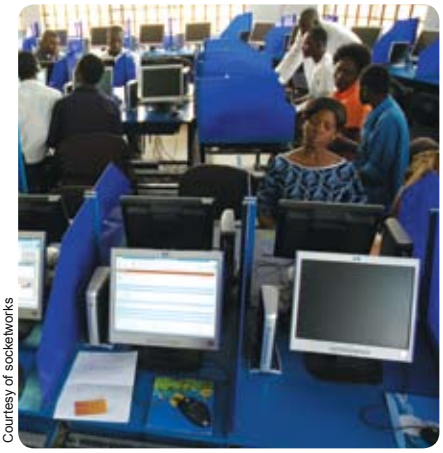

Courtesy of socketworks

الكهربائية يعتمد عليه للعمليات الصناعية أو البنى الأساسية اللازمة لتوصيل السلع إلى الأسواق.

وقد ازدادت ارتباطات المؤسسة تجاه البنية الأساسية بنسبة تزيد على ٥٠ فى المائة فى العام المالى ٢٠٠٦، مقارنة بالعام السابق. وتمثل هذه الارتباطات التى بلغت مجموعها ٩٥٥ مليون دولار نحو ١٥ فى المائة من إجمالى الارتباطات هذا العام. ويعكس هذا النمو جهود المؤسسة للمشاركة مبكرا مع شركات البنى الأساسية التى تستكشف فرص إقامة المشروعات.

التمويل دون القومى

وفر تعاظم اللامركزية فى الخدمات الحكومية فى البلدان الأعضاء فى المؤسسة لمجموعة البنك الدولى فرصة جديدة للمساعدة على مستوى البلديات، والولايات، والأقاليم. ويعتبر صندوق المؤسسة البلدى، الذى تأسس فى ٢٠٠٣، المرحلة الأولى من استجابة مجموعة البنك الدولى للطلب على إقراض الحكومات المحلية، دون ضمان سيادى. وخلال العام المالى ٢٠٠٦، ارتبطت المؤسسة بتقديم ٥٢ مليون دولار لمشروعات دون قومية فى بلدان مثل جواتيمالا، والمكسيك، وجنوب أفريقيا. وحيث إن مشروعات صندوق المؤسسة البلدى أحدثت أثرا إنمائيا بارزا، فنحن بصدد زيادة دعمنا فى هذا المجال، ومتابعة الفرص الإضافية.

الصحة والتعليم

ارتفعت ارتباطات المؤسسة تجاه مشروعات الصحة والتعليم بنسبة تزيد على ٥٠ فى المائة على مدى العام المالى المنصرم إلى ١٢٦ مليون دولار. وفى هذه القطاعات، تواصل المؤسسة البناء على خبرتها فى تمويل النفقات الرأسمالية للمستشفيات، والمدارس، والجامعات، وكذلك الخدمات التعليمية المستندة إلى التكنولوجيا. ونسعى إلى دعم المؤسسات التى تطرح مبتكرات سوقية، وتبدى الممارسات المثلى، وتنحاز إلى أهداف القطاع العام.

وتقوم المؤسسة باستكشاف طرق مبتكرة لتعزيز مبادرات توفير التمويل للطلاب، كما تدعم الشركات الخاصة التى تعمل مباشرة مع المؤسسات العامة من أجل توفير الخدمات التى تشتد الحاجة إليها. وتتضمن المشروعات الجارية قيام القطاع الخاص بتقديم تكنولوجيا التعليم عن بعد، من أجل توفير التدريب للممرضات فى المستشفيات الحكومية فى جميع أنحاء الصين.

وتسعى المؤسسة إلى استخدام خبرتها فى خدمات الصحة والتعليم الخاصة، ولها مكانة فريدة بين مؤسسات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل ترسيخ وضعها كمركز لإقامة الشبكات، وتوفير المعلومات بين المؤسسات والمستثمرين فى جميع أنحاء العالم. وقد نظمت المؤسسة ووزارة المالية فى الصين هذا العام مؤتمرا حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص فى التعليم، وورشة عمل حول التعليم والتدريب الفنى والمهنى. كما عقدنا منتدانا الدولى الثانى للاستثمار فى التعليم العالى الخاص، بحضور ممثلين عن ١٣٥ مؤسسة من ٣٠ بلدا.

Torek Farhadi

تطوير الأسواق المالية المحلية يزيد من فرص الحصول على التمويل

يعتبر تطوير الأسواق المالية جيدة الأداء أمرا ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادى المستدام والناجح، وتمثل استثمارات المؤسسة فى القطاع المالى، التى ارتفعت بنسبة ١٣ فى المائة إلى ٢,٥ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٦، المكون الأكبر فى حافظتنا. والبنوك هى بعض من أهم شركائنا فى جميع الأقاليم، ولكن الوفاء بالرسالة الإنمائية للمؤسسة يتمثل فى تعاون طائفة كاملة من المؤسسات المالية، وهى: شركات التمويل التأجيرى، وأسواق الأوراق المالية، ووكالات التصنيف الائتمانى، وصناديق رأس المال المخاطر، ومؤسسات التمويل متناهى الصغر.

المساعدة الفنية للقطاع المالى

تضمنت أنشطة المؤسسة فى مجال المساعدة الفنية للقطاع المالى ١٣٣ مشروعا فى نهاية العام المالى ٢٠٠٦ . ويشمل عملنا فى هذا المجال تقديم المعونة الفنية للمؤسسات المالية، والمساعدة فى تحسين البنية الأساسية المالية، مثل تطوير سوق السندات والأوراق المالية. ومثال ذلك أن مشروعا ناجحا لزيادة فرص الحصول على التمويل فى إندونيسيا ساعد هذا العام أكثر من ١٥٠ مشروعا صغيرا ومتوسطا فى الحصول على ما يعادل ١٠,٥مليون دولار فى شكل قروض من بنوك محلية. كما تساعد المؤسسة فى إقامة البنية الأساسية المالية اللازمة لتوسيع فرص الحصول على التمويل من خلال الاستثمارات المباشرة والمساعدة الفنية على السواء. وقد ساعدنا هذا العام على إنشاء مكاتب لتقديم الائتمان فى ٣٨ بلدا فى جميع أنحاء العالم من خلال البرنامج العالمى لمكاتب الائتمان الذى يموله المانحون.

دعم الأسواق المالية المحلية

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
إجمالى الارتباطات للقطاع المالى	٢,٥ مليار دولار	٢,٢ مليار دولار
الارتباطات فى مجال تمويل الإسكان	٥٨٦ مليون دولار	٥٦٥ مليون دولار
الارتباطات بالعملة المحلية	١,٣ مليار دولار	٨٢٠ مليون دولار
عدد المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية فى القطاع المالى	١٣٣	١٣٥

مصدر جديد لرأس المال الخاص

المؤسسة فى الثمانينيات من القرن العشرين : صندوق تنمية الأسواق الناشئة

خلال الثمانينيات من القرن العشرين، وفى إطار محاولتها لإثارة اهتمام المستثمرين «بصندوق استثمار العالم الثالث» صكت المؤسسة عبارة «الأسواق الناشئة»، وقد سار القبول العريض لهذه العبارة بالتوازى مع نمو فئة جديدة من الأصول. وفى ذلك الوقت فإن كثيرا من المستثمرين يرون أن أسواق الأوراق المالية الوليدة فى العالم النامى تتضمن قدرا مرتفعا من المضاربة، نظرا لضعف البنية الأساسية للتداول فى هذه الأسواق، وضعف تنظيمها. وفى ١٩٨٤، نظمت المؤسسة صندوقا تحت الاكتتاب بـ٦٠ مليون دولار لبلد واحد للأسهم الكورية وضمنت تغطية الاكتتاب فيه، وهو الصندوق الذى طرح فى السوق رغم التشكك فيه من الأوساط المالية فى وول استريت. وسرعان ما أعقب هذا الصندوق صندوق أصغر لتايلند، إلى جانب الدعم التقنى المستمر من المؤسسة لبناء أسواق أوراق مالية فى جميع أنحاء العالم النامى. وبالتعاون الدقيق مع شركة محترمة لإطار الأصول هى كابيتل جروب عرضت المؤسسة أموالها الخاصة للمخاطرة فى صندوق عالمى. وقد أسهم ذلك فى جذب مجموعة أولى من صناديق المعاشات وشركات التأمين إلى وسيلة متنوعة عالميا رأسمالها ٥٠ مليون دولار من صندوق تنمية الأسواق الناشئة.

وقد ساعدت هذه الخطوات مجتمعة فى نهوض صناعة جديدة، تقوم الآن وبعد ٢٠ عاما باستثمار ما يزيد على ٦٠ مليار دولار سنويا فى أسهم وسندات صادرة من البلدان النامية. وخلال هذه العملية، دعم هذا المصدر الهائل لرؤوس الأموال الخاصة الجديدة شركات فى العالم النامى، ودفعها إلى المسرح المالى العالمى، وساعد فى إيجاد الوظائف، وتخفيض أعداد الفقراء.

دعم الوسطاء الماليين

يشكل القطاع المصرفى بصورة عامة فى الأسواق الناشئة، والبلدان الرائدة، الجانب الأكبر من الجهاز المالى الرسمى. وتعمل المؤسسة على تدعيم البنوك بتزويدها برسملة كافية، وقدرات إدارية وبنية أساسية كافية، وممارسات قوية لحوكمة الشركات. ونقوم بالاستثمار فى بنوك فى البلدان النامية الأعضاء بالمؤسسة التى تتمتع بمراكز مالية وتجارية سليمة، واستدامة بيئية واجتماعية.

ويمكن لبرامج التمويل متناهى الصغر أن تلعب دورا رئيسيا فى حفز نشاط مشروعات الأعمال، لاسيما فى مجالات لا تتوافر فيها سوى فرص قليلة للوصول إلى مؤسسات الائتمان الرسمية أو لا تتوافر فيها هذه الفرص. وبغية الوصول إلى أكبر عدد من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، نقدم دعما لمؤسسات التمويل متناهى الصغر، ونشجع البنوك التجارية على استحداث خدمات لإقراض الشركات الصغيرة. وفى نهاية العام المالى ٢٠٠٦، شملت الاستثمارات المقدمة لدعم التمويل لمشروعات الأعمال متناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة، ٦٠ فى المائة من ارتباطات المؤسسة تجاه الأسواق المالية. وارتفعت ارتباطات التمويل متناهى الصغر خلال العام إلى ١٣٢ مليون دولار. وفى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥، بلغت محفظة مؤسسات التمويل متناهى الصغر التى تدعمها المؤسسة غير المسددة نحو ٢,٥ مليون قرض تبلغ قيمتها الإجمالية ٤,١ مليار دولار. وتجمع استثماراتنا فى التمويل متناهى الصغر نمطيا بين التمويل والمساعدة الفنية.

تضم حافظة المؤسسة للتمويل متناهى الصغر ٧٤ مؤسسة. وهناك ٢,٥ مليون مقترض عليهم قروض غير مسددة يبلغ متوسطها ١٦٠٠ دولار من هذه الجهات المقرضة.

كما ارتفعت ارتباطاتنا الإجمالية التى تستهدف مشروعات صغيرة ومتوسطة إلى ١,٤ مليار دولار قبل حلول نهاية العام المالى ٢٠٠٦.

التمويل بالعملات المحلية

كان نحو ٢٠ فى المائة من استثماراتنا هذا العام مقومة بعملات محلية. ونحن نروج للتمويل بعملات محلية من خلال منتجات تمويل مهيكلة ومنتجات بالعملة المحلية مبنية على مشتقات مصرفية. ويساعد التمويل بالعملة المحلية المقترضين على التوفيق بين الأصول والخصوم ويلغى الخطر المرتبط بالاقتراض بعملة محلية. ونحن نقدم قروضا بالعملة المحلية يمكننا فى مقابلها أن نغطى تدفقات القروض العائدة بالعملات المحلية بالدولار الأمريكى. وبغية توسيع قدرتنا على تقديم هذا التمويل، فإننا نقوم باستحداث منتجات مبنية على المشتقات المصرفية للعملات المحلية فى أفريقيا جنوب الصحراء، ونسعى للحصول على موافقات لتقديم هذه المنتجات فى الصين، وباكستان، وأوكرانيا.

أصدرت مؤسسة التمويل الدولية فى بكين فى هذا العام أول سندات للباندا عى الاطلاق بواسطة مؤسسة متعددة الأطراف، لدعم أسواق رأس المال فى الصين.

تقرير عن العمليات

مؤسسة التمويل الدولية هى أكبر من يقدم التمويل متعدد الأطراف لمشروعات القطاع الخاص فى العالم النامى. ففى العام المالى ٢٠٠٦، ارتبطنا بتقديم أموال من حسابنا الخاص بمبلغ ٦,٧ مليار دولار وتعبئة مبلغ إضافى قدره ١,٦ مليار دولار من خلال قروض مشتركة و ١,٣ مليار دولار من خلال التمويل المهيكل. واستنادا إلى التكاليف الإجمالية لمشروعات القطاع الخاص التى أسهمنا فى تمويلها هذا العام، فإن كل دولار واحد من الارتباطات التى قدمتها المؤسسة من حسابها الخاص تمخض عن مبلغ إضافى قدره ٢,٨٨ دولار من التمويل من مصادر أخرى.

وإجمالا فقد دعمنا ٢٨٤ مشروعا استثماريا فى ٦٦ بلدا. كما اعتمدنا ما يزيد على ٤٠٠ برنامج جديد للمساعدة الفنية، تستهدف أساسا تعزيز الخبرة الفنية لدى الشركات، وتحسين البيئة لعمليات القطاع الخاص واستدامتها.

وقد ظلت المؤسسة بصورة متسقة تحافظ على ربحيتها منذ ١٩٥٦ . أن الشركات ينبغى أن تحقق أرباحا، وتولد وظائف وثروات، والنتائج المالية للمؤسسة تعكس نجاح ونمو المشروعات فى الأسواق الناشئة فى جميع أنحاء العالم.

وتسهم عملياتنا فى تحقيق الاستدامة الاقتصادية، والمالية، والبيئية، والاجتماعية فى الأسواق الناشئة. وقد كان نحو ربع ارتباطاتنا هذا العام فى بلدان منخفضة الدخل أو عالية المخاطر، مما يدلل على قابلية المشروع الخاص للحياة حتى فى بيئات صحية صعبة.

كما أننا استحدثنا برامج ومنتجات جديدة لتلبية احتياجات مشروعات الأعمال ومنظمى المشروعات، وقطعنا أشواطا مهمة نحو قياس نجاحنا فى تعزيز التنمية، واستحدثنا معايير جديدة تشترط على عملائنا من الشركات تبنى إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية كجزء لا يتجزأ من عملياتها.

نظرة عامة على النتائج المالية

واصل أداء المؤسسة خلال العام المالى ٢٠٠٦ اتجاهه القوى الذى ظهر أخيرا. وقد بلغت الإيرادات بعد استبعاد الإنفاق على المساعدة الفنية والمنح

أضواء على الأداء المالى لمؤسسة التمويل الدولية

(بالمليون دولار أمريكى)

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
خدمات العملاء – إيرادات التشغيل	١٢٣١ دولار	١٧٥٩ دولار
القروض – إيرادات التشغيل	١٠٦	٣٢٣
الأسهم وأشباه الأسهم – إيرادات التشغيل	١٣١٨	١٤٢٥
خدمات استشارية غير استثمارية	(١٦)	(٨)
الإنفاق على المساعدة الفنية والمنح التى تعتمد على الأداء	(٩٠)	(٣٨)
رسوم على الشركات وغيرها	(٨٨)	٥٧
خدمات خزانة المؤسسة – إيرادات التشغيل	١٧٨	١٩٤
إيرادات تشغيل المؤسسة	١٤٠٩	١٩٥٣

التى تعتمد على الأداء (أى إيرادات التشغيل) ١,٤ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٦، بنقص قدره ٥٤٤ مليار دولار مقارنة بالنتائج القياسية التى تحققت فى العام المالى ٢٠٠٥ . وتتألف إيرادات التشغيل من الإيرادات العائدة من عمليات خدمات العملاء (تمويل الشركات والمشروعات أساسا)، والعائد من خدمات الخزانة، بعد خصم المصاريف الإدارية. وبشكل إجمالى، بلغ عائد التشغيل على متوسط القيمة الصافية ١٣,٧ فى المائة فى العام المالى ٢٠٠٦، مقابل ٢٢,٦ فى المائة فى العام المالى ٢٠٠٥ .

وبلغ صافى الإيرادات الواردة فى تقرير العام المالى ٢٠٠٦، بما فيها الخسائر من الصكوك المالية غير المتداولة ١,٣ مليار دولار مقابل ملياري دولار فى العام المالى ٢٠٠٥. وبينما ارتفعت الإيرادات والأتعاب عن القروض، والأرباح الرأسمالية، وحصص الأرباح من الاستثمارات فى الأسهم جميعا، إلا أن صافى الإيرادات قد هبط. ويرجع ذلك إلى الصغر النسبى لاحتياطى مخصصات خسائر القروض فى العام المالى ٢٠٠٦ مقارنا بالعام المالى ٢٠٠٥، ووجود إيراد غير متكرر فى العام المالى ٢٠٠٥ ناتج عن التغيرات فى القيمة الدفترية للاستثمارات فى الأسهم.

وقد تجاوزت حوافظ الأصول السائلة لدى المؤسسة فى أدائها، المقاييس الخاصة بكل منها، وحققت عائدا إيجابيا عن العام. وبلغ الإيراد من الأصول السائلة، بعد استبعاد تكلفة التمويل المخصص ١٧٨ مليون دولار، منها ٩٢ مليون دولار عبارة عن فرق إيرادات مقابل هامش الوساطة من أصول سائلة ممولة من السوق، مقابل ١٩٤ مليون دولار، و ١٢٤ مليون دولار، على التوالى، فى العام المالى ٢٠٠٥ .

فمشروعات الأعمال ينبغى أن تحقق أرباحا لتوليد وظائف وثروات، والنتائج المالية للمؤسسة تعكس نجاح ونمو المشروعات فى الأسواق الناشئة حول العالم.

نشاط الاستثمار

نشاط الاستثمار والحافظة

زادت حافظة المؤسسة المرتبط بها، بما فيها الضمانات خارج نطاق الميزانية العمومية ومنتجات إدارة المخاطر بنسبة ١١,٩ فى المائة ووصلت إلى ٢١,٦ مليار دولار فى ٣٠ يونية ٢٠٠٦ بعد أن كانت ١٩,٣ مليار دولار فى نهاية العام المالى ٢٠٠٥ . وكانت نسبة ٧٦ فى المائة تقريبا من الحافظة المرتبط بها فى شكل قروض قد بلغت ١٦,٤ مليار دولار، و ١٨ فى المائة فى شكل استثمارات فى أسهم رأس المال بلغت ٣,٩ مليار دولار. ومثلت منتجات الضمانات البالغة قيمتها ١,٢ مليار دولار، ٥ فى المائة من الحافظة المرتبط بها، ومنتجات إدارة المخاطر البالغة قيمتها ١٥٩ مليون دولار نحو ١ فى المائة. وإضافة إلى ذلك، احتفظت المؤسسة وأدارت لحساب مشاركين مبلغ ٥,١ مليار دولار فى شكل قروض كانت قد جمعتها. وقد تضمنت الحافظة المرتبط بها فى نهاية عام ٢٠٠٦ قروض واستثمارات فى أسهم رأس المال ومنتجات لإدارة المخاطر، وضمانات فى ١٣٦٨ شركة فى ١١٢ بلدا. وكان نحو ربع هذه الاستثمارات فى مشروعات فى بلدان رائدة منخفضة الدخل أو عالية المخاطر.

وقد بلغ صافى الزيادة فى الحافظة المرتبط بها ٢,٣ مليار دولار بعد الأخذ فى الحسبان، الارتباطات الجديدة، والدفعات المسددة، والمبيعات، والإلغاءات، والمدفوعات المعجلة، والديون المشطوبة، وتسويات تحويل العملات. وبلغ إجمالى الدفعات المسددة، والدفعات المعجلة من أصول القروض نحو ٢,٨ مليار دولار، وتم بيع أو استرداد مبلغ ٥٣٩ مليون دولار فى شكل استثمارات فى أسهم.

وارتفع إجمالى الحافظة المنصرفة من حساب المؤسسة الخاص إلى ١٣,٤ مليار دولار فى نهاية العام المالى ٢٠٠٦ بعد أن كانت ١٢,٣ مليار دولار فى نهاية العام المالى ٢٠٠٥ . وقد زادت حافظة القروض المنصرفة بنسبة ٩ فى المائة، بينما زادت حافظة الأسهم المنصرفة بنسبة ١٠,٢ فى المائة.

الارتباطات والمبالغ المنصرفة

تركزت الارتباطات الجديدة من حساب المؤسسة الخاص فى أوروبا وآسيا الوسطى (٣١ فى المائة)، وفى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى (٢٦ فى المائة)، وشرق آسيا والمحيط الهادىء (١٥ فى المائة). ومثلت ارتباطاتنا فى أفريقيا جنوب الصحراء، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعة ٢٠ فى المائة من إجمالى ارتباطات العام المالى ٢٠٠٦، بعد أن كانت ١٤ فى المائة فى العام المالى ٢٠٠٥ . ومثلت الارتباطات فى جنوب آسيا ٨ فى المائة من مجموع هذا العام. تمثلت قطاعات الأعمال التى انصب فيها أكبر

وبلغت ارتباطات الاستثمارات الجديدة لحساب المؤسسة الخاص ٦,٧ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٦، منها ٥٨٨ مليون دولار فى شكل ضمانات موقعة. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢٥ فى المائة مقابل ٥,٤ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٥، عندما ارتفعت ارتباطات الاستثمارات الجديدة للمؤسسة بنسبة ١٣ فى المائة من ٤,٨ مليار دولار. كما قامت المؤسسة أيضا بتعبئة مبلغ إضافى قدره ٢,٨ مليار دولار من خلال مشاركات فى قروض، وتمويل مشترك فى العام المالى ٢٠٠٦ . وقد بلغ الرصيد القائم من حافظة الاستثمارات المنصرفة حتى ٣٠ يونية ٢٠٠٦، ١٣,٤ مليار دولار مقابل ١٢,٣ مليار دولار فى ٣٠ يونية ٢٠٠٥. ولتحقيق هذا النمو فى العمليات، زادت مصروفات المؤسسة الإدارية العادية أيضا. فقد ارتفعت المصروفات الإدارية العادية الفعلية بنسبة ١٧ فى المائة إلى ٤٧٢ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٦ مقابل زيادتها بنسبة ١٥ فى المائة إلى ٤٠٤ ملايين دولار فى العام المالى ٢٠٠٥.

حجم من الارتباطات الجديدة فى التمويل والتأمين بنسبة ٣٨ فى المائة تلتها المرافق بنسبة ٨ فى المائة.

وارتفعت المبالغ المنصرفة من حساب المؤسسة الخاص من ٣,٥ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٥ إلى ٤,٤ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٦. وبلغت المبالغ المنصرفة من القروض ٣,٧ مليار دولار، والمبالغ المنصرفة من استثمارات الأسهم ٧١١ مليون دولار. كما صرفت المؤسسة أيضا ١,٣ مليار دولار نيابة عن المؤسسات المالية المشاركة فى القروض المشتركة.

القروض وخدمات الوساطة

نقوم بتمويل مشروعات وشركات من خلال قروض لحسابنا الخاص، تمتد عموما إلى ١٢ عاما، وإن كانت بعض القروض قد تم تحديد أجلها إلى ما يصل إلى ٢٠ عاما. كما نقدم قروضا إلى بنوك تقدم بالوساطة، وشركات للتمويل التأجيرى، ومؤسسات مالية أخرى، لتقوم بدورها فى زيادة الإقراض للغير، ومنها على سبيل المثال مشروعات صغيرة ومتوسطة. وتقدم المؤسسة قروضا بعملات رئيسية ومحلية على السواء تبعا لاحتياجات عملائها، وتقوم بالتحوط ضد مخاطر العملات بالاستعانة بأدوات تقوم على المقايضة بين العملات.

وخلال العام المالى ٢٠٠٦، قدمت المؤسسة ارتباطات بقروض جديدة بخمسة مليارات دولار، وارتفعت الفوائد والأتعاب المالية على القروض (شاملة أتعاب الضمانات بنسبة ٢٢ فى المائة من ٦٦٠ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٥ إلى ٨٠٧ ملايين دولار فى العام المالى ٢٠٠٦.

وانخفض إجمالى الاحتياطيات لمواجهة الخسائر الناتجة عن استثمارات القروض إلى ٨٩٨ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٦، ومثلت بذلك ٨,٣ فى المائة من حافظة القروض المنصرفة بعد أن كانت ٩,٩ فى المائة فى العام المالى ٢٠٠٥.

وجاء الانخفاض بسبب تخفيض الاحتياطيات النوعية لمواجهة خسائر القروض بمبلغ ٢١٠ مليون دولار بعد شطب ديون بمبلغ ١١١ مليون دولار، وزيادة الاحتياطيات العامة لمواجهة خسائر القروض، بمبلغ ١٢٠ مليون دولار.

القروض المشتركة

يساعد برنامج المؤسسة للقروض المشتركة، البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المالية فى الاشتراك فى مشروعات القطاع الخاص فى البلدان النامية. وهذه القروض تمثل جزءا رئيسيا من جهودنا لحشد تمويل إضافى وزيادة الأثر الإنمائى لها. وتعتبر المؤسسة المقرض القياسى للقروض المشتركة؛ حيث تتقاسم المؤسسات المالية الأخرى بالكامل مخاطر الائتمان التجارى للمشروعات، فى الوقت الذى تستفيد فيه من وضع المؤسسة كدائن مفضل.

من خلال معاملات التمويل المهيكل، قمنا بحشد ١,٣ مليار دولار هذا العام بارتباطات بلغت قيمتها ٣٢٧ مليون دولار.

وقد ارتفعت القروض المشتركة الجديدة هذا العام المالى إلى ١,٦ مليار دولار، بزيادة تقارب ٥٠ فى المائة على العام المالى السابق. وكان نصفها تقريبا من نصيب مشروعات فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، والباقى من نصيب آسيا وأوروبا. ومثلت المشروعات فى قطاعات الصناعات التحويلية العامة، والبنية الأساسية، والنفط والغاز نحو ثلاثة أرباع القروض المشتركة فى العام المالى ٢٠٠٦.

الأسهم وأشباه الأسهم

تخاطر المؤسسة برأسمالها الخاص بشراء أسهم فى شركات للمشروعات، وهيئات أخرى للمشروعات ومؤسسات مالية، أو صناديق حافظات مالية أو صناديق أسهم خاصة. وتوفر الاستثمارات فى الأسهم دعما إنمائيا طويل الأجل تشتد حاجة منظمى المشروعات والمشروعات الخاصة إليه، مع افتراض وجود مخاطر طويلة الأجل والمشاركة فى الأرباح. كما توفر الاستثمارات فى الأسهم أيضا فرصا لدعم الإصلاحات، خاصة فى حوكمة الشركات.

وتكتتب المؤسسة عامة فيما بين ٥ و٢٠ فى المائة فى رأسمال أية شركة. والمؤسسة مستثمر طويل الأجل، وعادة ما نتخارج عن طريق بيع الأسهم، إما من خلال صفقة بيع تجارية، أو بطرحها فى سوق المال، إذا سمحت السيولة بذلك، بعد طرحها فى اكتتاب عام. كما نستثمر أيضا فى الصكوك الشبيهة بالأسهم، التى قد تحمل سمات الديون، أو الأسهم. ويتم تمويل الاستثمارات فى الأسهم وأشباه الأسهم من الأرباح المستبقاة العائدة للمؤسسة.

وقد انخفضت الإيرادات من حافظتنا الخاصة باستثمارات الأسهم بنسبة ٩ فى المائة خلال العام المالى ٢٠٠٦ ووصلت إلى ١,٢ مليار دولار. وبلغت الأرباح الرأسمالية المنخفضة من بيع الأسهم ٩٢٨ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٦، بعد أن كانت ٧٢٣ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٥.

وقد قمنا بتغيير طريقنا فى تقدير تدهور قيمة استثمارات الأسهم فى العام المالى ٢٠٠٥ إلى منهجية تعتمد أساسا على تقديرات القيمة العادلة. وقد بلغ إجمالى تخفيضات تدهور قيمة استثمارات الأسهم ٥٧ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٦.

التمويل المهيكل

توفر منتجات التمويل المهيكل لعملاء المؤسسة أشكالا من التمويل مردودة التكلفة، قد لا تكون، لولا ذلك، سهلة المنال. وتشمل المنتجات التى توفرها المؤسسة ضمانات ائتمانية جزئية وتسهيلات مهيكلة للسيولة، وتحويل مخاطر الحوافظ المالية، ومشاركة فى عمليات التوريق. وهذه المنتجات تسمح للمؤسسة باستخدام التقدير الائتمانى الممنوح لها وهو AAA/Aaa فى مساعدة عملائها فى تنويع مصادر تمويلهم، وتمديد آجال الاستحقاق، والحصول على تمويل بالعملات المحلية التى يختارونها.

وفى العام المالى ٢٠٠٦ واصلنا تدعيم حضورنا فى الأسواق الناشئة، موفرين حلولا

مبتكرة للتمويل المهيكل للعملاء الجدد والراسخين، مع التركيز على المعاملات بالعملات المحلية. وتضمنت المعاملات المهمة هذا العام ضمانات ائتمانية جزئية مقدمة لبلديات فى جواتيمالا، وروسيا، وجنوب أفريقيا. وطرحت المؤسسة منتجات مبتكرة سمحت لكل عميل بمتابعة مشروعات البنية الأساسية، والمساهمة فى تنمية أسواق المال الخاصة بكل منهم. وطرحنا أيضا تسهيلات مهيكلة لتقاسم المخاطر المتعلقة بحوافظ القروض بالعملات المحلية لمؤسسات التمويل متنامى الصغر، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البلقان، ومدغشقر، والمغرب.

وقمنا أيضا بهيكلة أول عملية توريق من نوعها معززة برهونات عقارية بالبيزو المكسيكى لحافظة من الرهونات العقارية السكنية قامت بتجميعها شركة جى ام ايه سى فينانسييرا. وفى روسيا قمنا بتعزيز ائتمانى لأول عملية توريق لقروض استهلاكية تطرح فى السوق، أصدرها بنك استاندرد الروسى. وفى المملكة العربية السعودية، قامت المؤسسة أيضا بتعزيز ائتمانى لأول عملية توريق للبيع الحقيقى فى بلدان مجلس التعاون الخليجى؛ وكانت هذه العملية معززة برهونات عقارنة سكنية أنشأتها شركة المملكة للتقسيط.

وتضمنت المعاملات الأخرى فى العام المالى ٢٠٠٦ هياكل لتقاسم المخاطر سمحت لنا بحشد تمويلى بالعملات المحلية لعملاء فى البرازيل، والصين، وكولومبيا، وهنغاريا، وبيرو.

إدارة السيولة

بلغ إجمالى الأصول السائلة الواردة بالميزانية العمومية ١٢,٧ مليار دولار فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٦، مقابل ١٣,٣ مليار دولار منذ عام مضى. ويتم الاحتفاظ بغالبية الأصول السائلة بالدولار الأمريكى، مع الاحتفاظ بأرصدة قليلة باليورو والين اليابانى لدعم المبالغ المنصرفة على العمليات. ويتحدد إجمالى الأصول السائلة المحتفظ بها بوتيرة المبالغ المقترضة والمنصرفة الجديدة فى حدود تتسق مع التقديرات الائتمانية الممنوحة للمؤسسة وهى AAA/Aaa.

توزيع حافظة المؤسسة

كما هى فى ٣٠ يونيه ٢٠٠٦ بملايين الدولارات الأمريكية

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
قروض وأسهم مرتبط بها	٢٠٣١٨ دولار	١٨١٠٨ دولار
قروض	١٦٤٠٧	١٤٧٨١
أسهم	٣٩١٢	٣٣٢٧
حدود المخاطرة الخارجة عن بنود الميزانية العمومية (على منتجات إدارة المخاطر والضمانات)	١٣٠٩	١١٤٦
إجمالى الحافظة المرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص	٢١٦٢٧	١٩٢٥٣
إجمالى الحافظة المرتبط بها لحساب المشاركين	٥٠٧٩	٥٢٨٣
إجمالى الحافظة المنصرفة	١٣٤٠٨	١٢٢٧٦
إجمالى الحافظة غير المنصرفة	٦٩١١	٥٨٣٢

حافظة المؤسسة المرتبط بها فى الأعوام المالية من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦

(ملايين الدولارات)

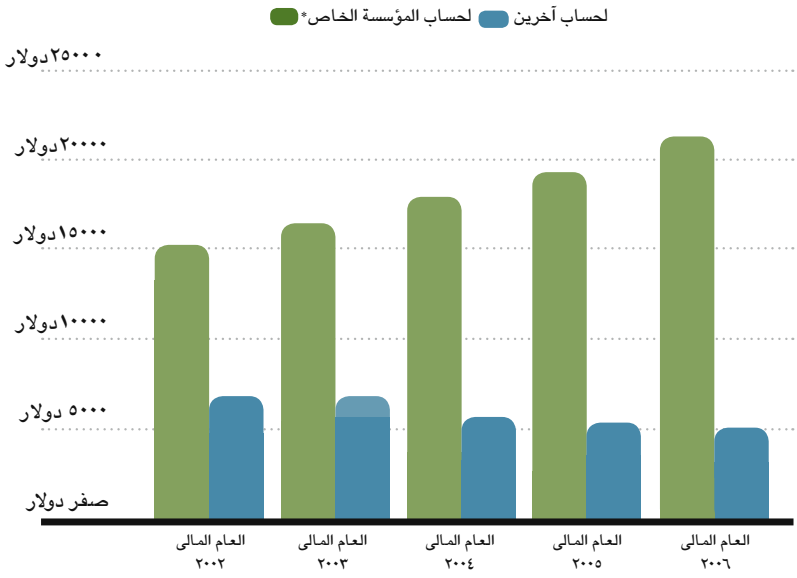

* تشمل المجاميع بالنسبة لحساب المؤسسة، الخاص إدارة المخاطر والضمانات.

Courtesy of agd

رأس المال والأرباح المحتجزة

يتألف صافي أصول المؤسسة من الأرباح المحتجزة ورأس المال المدفوع. ومازال رأس مالنا المدفوع يبلغ ٢,٤ مليار دولار، بينما زاد صافي الإيرادات التي بلغت ١,٣ مليار دولار – هذا العام الأرباح المحتجزة إلى ٨,٧ مليار دولار. وبلغت القيمة الصافية لأصول المؤسسة في نهاية العام المالي ٢٠٠٦، ١١,١ مليار دولار.

وبقيت نسبة كفاية رأسمال المؤسسة في نهاية العام المالي ٢٠٠٦ على مستواها عند ٥٤ في المائة،وهي تشمل رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة (مصححة بالنسبة للبنود المحاسبية التي تحتسب كرأسمال متاح)، والاحتياطيات العامة، مقارنة بالأصول المرجحة على مستوى المخاطر، سواء وردت في صلب الميزانية العمومية أو خارجها. وهذه النسبة تزيد على الحد الأدنى المقرر في سياسة المؤسسة وهو ٣٠ في المائة، حسب تعريفها بموجب إطار كفاية رأس المال الذي اعتمده مجلس الإدارة في مايو ١٩٩٤. وبلغت نسبة الفعالية المالية للمؤسسة ١,٥ إلى ١ – وهو يمثل المبالغ المقترضة والضمانات غير المسددة مقيسة بالنسبة إلى رأس المال المكتتب منه، والأرباح المحتجزة – وهذا المعدل في حدود الحد الذي حددته سياسات المؤسسة المالية تماما وهو ٤ إلى ١.

ويمثل رأسمال المؤسسة المدفوع، والأرباح المحتجزة، والاحتياطيات العامة لمواجهة خسائر القروض، قدرتها المالية. ويعمل هذا الرأسمال المالي على دعم أعمالها القائمة. والتوفيق بين فرص النمو متوسطة الأجل، والمخططات الاستراتيجية، ويوفر سدا مانعا يكفل الصمود أمام الصدمات أو الأزمات في بعض البلدان الأعضاء أو ركود عام في النشاط الاقتصادي للأسواق، مع استبقاء القدرة على الاحتفاظ بالتقدير الانتمائي A ثلاثية، والقيام بدور لكبح التقلبات الدورية.

وتعتبر قدرة المؤسسة الحالية والقدرة مستقبليا على المدى المتوسط كافية لتحقيق هذه الأغراض. ومنذ العام المالي ٢٠٠٤، والمؤسسة تراعي تجنيب مخصصات من الأرباح المحتجزة لبرامج المساعدة الفنية ؛ التي تعتبر دالة متزايدة على الإيراد المتحقق.

إدارة التمويل

تقوم المؤسسة بتمويل أنشطتها في مجال الإقراض بإصدار سندات في أسواق المال الدولية، وكانت أول جهة متعددة الأطراف التي تصدر سندات بالعملات المحلية لكثير من الأسواق الناشئة أو من بين أولاها. ومعظم استثمارات المؤسسة مقومة بالدولار الأمريكي، إلا أنها تقرض بعملات متنوعة لتنويع سبل الحصول على التمويل، وتطوير أسواق رأس المال المحلية. وحيث إن معظم القروض التي تحصل عليها المؤسسة مقومة بالدولار الأمريكي على أساس أسعار متغيرة، فإن معظم ما نقترضه تتم مقايضته بالدولار الأمريكي بأسعار متغيرة. وبلغ صافي الاقتراض من الأسواق الدولية ما يعادل ١,٨ مليار دولار أمريكي في العام المالي ٢٠٠٦. وقد اقترضنا مليار دولار من خلال قرض عالمي بالدولار الأمريكي. وتم اقتراض المبلغ الباقي من تشكيلة من أسواق أخرى. وللإطلاع على توزيع ما اقترضته المؤسسة في العام المالي ٢٠٠٦ حسب العملة، انظر صفحة ٢.

وفي أكتوبر ٢٠٠٥، طرحت المؤسسة إصدارا للسندات في السوق المحلية الصينية وقد تم طرح السندات العشرية الأجل بمبلغ ١,١٣ مليار رنمنبي (يعادل ١٤٠ مليون دولار أمريكي) من خلال مؤسسات استثمارية في السوق الوطنية للتداول بين البنوك. ويمثل هذا الإصدار من السندات خطوة مهمة لأسواق المال بالصين، مما ييسر توسيع سوق السندات في البلاد، وزيادة فرص الحصول على رؤوس الأموال أمام الشركات الخاصة.

وقد تم صرف نحو ٥٥ مليون دولار من المبالغ المنصرفة خلال العام المالي ٢٠٠٦ على المساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية من أرباح المؤسسة المحتجزة من خلال آلية تمويل المساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية. وقدم شركاؤنا المانحون تمويلا إضافيا. وانتظارا لموافقة مجلس الإدارة، فإننا نقترح تخصيص ٢٣٠ مليون دولار من الأرباح المحتجزة من العام المالي ٢٠٠٦ للمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية.

إدارة المخاطر

انخفضت حدود المخاطر التي نتحملها تجاه أكبر عشرة بلدان داخل حافظتنا من ٥٧,٤ في المائة في نهاية السنة المالية ٢٠٠٠ إلى ٥٢ في المائة في ٣٠ يونيه ٢٠٠٦ . وتقوم المؤسسة بمراجعة حدود التعرض للمخاطر كل عام، وتضع، إذا لزم

الأمر، ضوابط إضافية إذا تبين أن المخاطر تتجه إلى التركز. وتلزم المبادئ التوجيهية لحدود التعرض للمخاطر، بإجراء مراجعات استنادا إلى المخاطر والقدرة الاستيعابية. كما تؤثر المبادئ فى حدود التعرض لمخاطر القطاعات، وحدود الملتزمين، وحدود المنتجات.

وحيث إن المؤسسة تعمل فى بيئات عالية المخاطر، فإن فاعلية المؤسسة وقدرتها على تحقيق المحصلات الإنمائية السليمة تعتمد على قدرتها على إدارة مختلف أنواع المخاطر، بما فيها الأبعاد الاجتماعية، والبيئية، وحوكمة الشركات. ويتطلب النمو المستدام. طويل الأجل، وزيادة حجم المعاملات، وزيادة التركيز على العمل فى البلدان والقطاعات الرائدة جميعها تركيزا حادا على إدارة المخاطر التى تشكلها الحافظة المتغيرة لعملياتنا.

وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية، طبقت المؤسسة عددا من التدابير لتحسين إدارتنا للمخاطر المالية، ومخاطر العمليات، والمشروعات. وشرعت المؤسسة فى مراجعة إضافية لممارستها من أجل تعزيز وظائف المخاطر والمراقبة، ودعم زيادة لا مركزية العمليات. والهدف هو الوصول إلى هيكل وعمليات تحدث توازنا بين المرونة والرقابة، وتسمح بالتكيف مع ظروف الأعمال المتغيرة. وبغية زيادة تدعيم إدارة المخاطر، تم إنشاء منصب منفصل لنائب الرئيس لشئون إدارة المخاطر، بعيدا عن عمليات الحافظة، اعتبارا من أول يوليه ٢٠٠٦.

وقد عكفت المؤسسة بصورة تقليدية على إعداد مجموعة من القوائم المالية، والهوامش التى تمتثل لكل من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فى الولايات المتحدة، ومعايير التقارير المالية الدولية على حد سواء. ويتضمن المجلد الثانى مزيدا من المعلومات عن السياسات المالية النوعية والمتعلقة بالحوافظ المالية. ولم يتسن فى الآونة الأخيرة استيفاء شروط كل من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فى الولايات المتحدة ومعايير التقارير المالية والدولية على حد سواء. وذلك يرجع أساسا إلى الاختلافات فى القواعد المحاسبية، للمشتقات المصرفية ووسائل التحوط. وتعتزم المؤسسة استئناف عرض قوائمها المالية، بالاستعانة بمعايير التقارير المالية الدولية على حد سواء فى العام المالى ٢٠٠٨.

حددت مجلة يوروتنى مؤسسة التمويل الدولية بالاسم أفضل وكالة سيادية مقرضة، عابرة للقوميات فى ٢٠٠٦ نظرا لعملها الريادى فى تطوير أسواق السندات المحلية.

إدارة الحافظة

فى إطار جهودها للإشراف ترصد المؤسسة عن كثب الامتثال لاتفاقيات الاستثمار، وتزور المواقع لمراجعة أوضاع المشروعات، وتساعد فى إيجاد حلول للمشروعات التى تواجه مشكلات. وفى سبيل تعزيز الإشراف على الحوافظ، أنشأنا وحدات لإدارة الحوافظ المالية فى جميع إدارات الاستثمار، على رأس كل منها مدير للحافظة. ويساعد هذا الهيكل على التعرف على المشكلات، والتصدى لها مبكرا. ويدعم هذه العملية نظام لتصنيف مخاطر الائتمان. وتكفل المؤسسة اطلاع البنوك المشاركة فى قروض المؤسسة بصورة منتظمة على تطورات المشروعات، كجزء من التشاور الوثيق والمستمر.

وتقوم إدارات العمليات بتقييم المشروعات، عندما تنشأ مصاعب. وفيما يتعلق بالمشروعات التى تواجه مشكلات حادة، تقوم إدارة المشروعات الخاصة لدينا بتحديد إجراءات العلاج المناسب. وتسعى إلى التفاوض على اتفاقيات مع جميع الدائنين والمساهمين لتقاسم أعباء إعادة الهيكلة، كى يتسنى حل المشكلات، مع استمرار المشروعات فى العمل. وفى حالات استثنائية، عندما تصل الأطراف إلى طريق مسدود، تتخذ المؤسسة جميع التدابير الضرورية والملائمة لحماية مصالحها.

وتتولى المؤسسة إدارة المخاطر المالية وحدود التعرض لها فيما يتعلق بحافظة الاستثمار فيها من خلال وسائل، وأدوات، واستراتيجيات لإدارة المخاطر ترتكز إلى السوق. وتتضمن تلك أدوات لإجراء معاملات للتحوط على حافظة قروض وأسهم المؤسسة، وكذلك استراتيجيات لإعادة شراء الأسهم. وتشترك جميع المعاملات والاستراتيجيات فى هدف واحد هو حماية الحافظة ضد مخاطر الهبوط.

وتقوم إدارة المؤسسة بتحديد احتياطيات محددة ضد خسائر القروض بناء على ما تقوم به وحدات إدارة الحافظة فى إدارات الاستثمار من مراجعات وما تقدمه من توصيات. وتجرى مراجعة الحافظة بأكملها كل ثلاثة أشهر. وتحدد الإدارة الاحتياطيات العامة. بالاستعانة بتقنية للمحاكاة تعتمد على تقنية مونت كارلو. ويقوم مراجعو الحسابات الخارجيون للمؤسسة

بفحص التوصيات، والسياسات، والطرق لتحديد الاحتياطيات ضد الخسائر.

المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية

تقدم المؤسسة المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية لنفس السبب الذى تقدم من أجله منتجات الاستثمار: وهو النهوض بمشروعات القطاع الخاص المستدامة فى البلدان النامية. ومن خلال هذا العمل تسهم المؤسسة فى التنمية فى الحالات التى قد تكون فيها فرص الاستثمار محدودة. كما أننا أيضا فى وضع فريد يسمح لنا بارتياد نماذج جديدة للأعمال تلبى الاحتياجات الاجتماعية والبيئية.

وقد زاد انفاقنا على أعمال المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية بنسبة ٢٣ فى المائة فى العام المالى ٢٠٠٦ ووصل إلى ١٣٤ مليون دولار. وقد انصب معظم هذه الأعمال على بلدان منخفضة الدخل، أو عالية المخاطر. وذهب نحو ٤٠ فى المائة من التمويل المعتمد هذا العام لمشروعات فى أفريقيا جنوب الصحراء. كما نركز أيضا على حدود أعمال رئيسية، نمتلك فيها ميزة تنافسية. وقد ذهب ما يزيد على ٧٠ فى المائة من التمويل المعتمد لمشروعات تنهض بفرص الحصول على التمويل وإدخال تحسينات على مناخ الاستثمار.

وقد قمنا هذا العام بإعادة هيكلة ممارساتنا فى مجال المعونة والخدمات الاستشارية فى خمسة حدود للأعمال تتفق مع استراتيجيتنا للعمليات. ويوفر هذا التراصف تركيزا أكبر لأنشطتنا فى مجال المساعدة الفنية. وذلك من شأنه أن يرتقى بمعرفتنا وقدرتنا الحالية، وأن يحسن مقدرتنا على تكرار البرامج الناجحة.

قياس مساهمة المؤسسة فى التنمية

يمثل رصد نتائج التنمية وتقييمها جزءا حاسما من سلسلة عمليات المؤسسة. وقد تم تصنيف نظام التقييم المستقل لعمليات الاستثمار التى نقوم بها فى المرتبة الأولى بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف التى تتعامل مع عمليات القطاع الخاص.* وقد تم ربط أهداف وحوافز المؤسسة، وإداراتها، فرادى بتحقيق نتائج إيجابية للتنمية. ولزيادة دمج قياس نتائج التنمية ضمن عمل المؤسسة قمنا هذا العام باستحداث نظام جديد لتتبع محصلات التنمية لعمليات الاستثمار. ويقوم الموظفون بتحديد مؤشرات نتائج التنمية لكل مشروع، أثناء عملية اعتماد المشروع. وبعدئذ نتتبع إنجاز هذه النتائج، وكذلك الأداء المالى، والاقتصادى، والبيئى، والاجتماعى طوال دورة المشروع. وخلال العام المالى ٢٠٠٦، قمنا بتدريب ما يزيد على ١٢٠٠ موظف على قياس نتائج التنمية، وأنجزنا تقييمات مبدئية لنتائج التنمية التى تحققت من ١١٠٠ مشروع ضمن حافظتنا الاستثمارية.

وقد طبقنا نهجا مماثلا فى مساعداتنا الفنية وخدماتنا الاستشارية، مع رصد التأثير الإنمائى لجميع المشروعات العاملة. وبغية زيادة إحكام تقييم الآثار، شكلنا فرقا تجريبية ورقابية لقياس مدى النجاح. وفى مؤتمر عقد هذا العام المالى، تقاسمنا ما توصلنا إليه من نتائج ودروس رئيسية من هذه الأنشطة مع الموظفين، والمانحين، وخبراء التقييم الخارجيين.

المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية التى تقدمها المؤسسة

بيئة تمكن الأعمال من أسباب القوة	إضافة القيمة للشركات	الاستدامة البيئية والاجتماعية	البنية الأساسية	فرص الحصول على التمويل
● خدمات تشخيصية	● حوكمة الشركات	● الطاقة المستدامة	● الصحة والتعليم	● البنوك
● سياسات وتشريعات	● روح تنظيم المشروعات	● التنوع الأحيائى	● البنية الأساسية	● المؤسسات المالية غير المصرفية
● خدمات عابرة للحدود	● جهات تقديم خدمات الأعمال	● تكنولوجيات وإنتاج أكثر نظافة		● تمويل الإسكان والعقارات
● دون وطنى	● روابط مشروعات الأعمال الصغيرة (سلسلة العرض)	● الاستثمار المستدام		● أسواق الأوراق المالية
● خدمات لصناعات محددة	● فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز	● المسئولية الاجتماعية		● التمويل متناهى الصغر
● تسوية المنازعات	● المساواة بين الجنسين			● تمويل تجارى
● مناصرة الأعمال	● مساعدات مباشرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة			● مكاتب الائتمان
	● منظمات جماهيرية			● التأمين
				● تمويل البلديات
				● التمويل المستدام

أجرى التصنيف مستشار يعمل مع فريق التعاون للتقييم لبنوك التنمية المتعددة الأطراف.

Courtesy of Karsten Farms

والمؤسسة ملتزمة بوضع تقارير عن الفاعلية الإنمائية لأنشطتها. وسوف نبدأ فى نشر نتائج التنمية كل سنة، بدءا من تقريرنا السنوى عن العام المالى ٢٠٠٧.

سياسات جديدة للاستدامة البيئية والاجتماعية والافصاح

أتمت المؤسسة هذا العام تحديثا محكما للسياسات ومعايير الأداء التى تستخدمها فى ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية فى جميع استثماراتنا. وقد تمخضت السياسات الجديدة أيضا عن التزام موسع من جانب المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات للجمهور.

معاييرنا البيئية والاجتماعية الجديدة أقوى وأفضل وأشمل من تلك الخاصة بأية مؤسسة تمويل دولية أخرى تعمل مع القطاع الخاص.

وأتاح لنا تحديث سياساتنا ومعاييرنا فرصة النهوض بممارساتنا، وتوفير وضوح أكبر لعدد متزايد من أصحاب المصلحة المهتمين بهذا الأمر. وتضمنت أوسع ما أجريناه من مشاوراتنا العامة حتى الآن، لضمان استجابتنا للآمال المتطورة المعلقة على دور القطاع فى تحقيق الاستدامة. وتقوى المعايير الجديدة من اقتناعنا بأن الإدارة النشيطة للمخاطر البيئية والاجتماعية إنما هى جزء لا يتجزأ من الاستثمار المسئول، وتعزز النجاح التجارى لمشروعات عملائنا. ويتألف الإطار المنقح من ثلاثة أجزاء :

- تحدد سياسة المؤسسة الجديدة فى مجال الاستدامة مسؤوليتها عن دعم أداء المشروعات فى شراكة مع العملاء.
- تحدد معايير الأداء البيئية والاجتماعية أدوار عملائنا من الشركات ومسئولياتها عن إدارة مشروعاتها، وكذلك اشتراطات الحصول على دعم المؤسسة والإبقاء عليه. وتشمل المعايير اشتراطات الإفصاح عن المعلومات كجزء لا يتجزأ من الارتباط بالمجتمعات التى تمسها مشروعاتها.
- تحدد سياسة الإفصاح التزام المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات حول أنشطتها.

وتعتبر السياسات ومعايير الأداء الجديدة من بين أقوى المعايير البيئية والاجتماعية فى العالم. وتشدد المعايير الاشتراطات بالارتباط بالمجتمعات والتشاور معها، وحماية التنوع الأحيائى، وآليات فحص شكاوى المجتمعات والعمال، واستخدام قوى الأمن، ورصد غازات الدفيئة، وهى تضيف اشتراطات جديدة لصحة المجتمع، وسلامته، وأمنه، وظروف العمل، ومنع التلوث وتخفيف حدته، وإجراء التقييمات الاجتماعية والبيئية المتكاملة، ونظم الإدارة.

وتوسع سياسة المؤسسة فى مجال الإفصاح مسئوليتنا عن الإفصاح عن معلومات الشركات للجمهور. وهى توضح التوازن بين إفصاح المؤسسة عن المعلومات باعتبارها مؤسسة مملوكة ملكية عامة تعمل فى إطار القطاع الخاص، وبين سرية أعمال عملائها من الشركات. وتحسن السياسة من عملية الإفصاح فى المؤسسة وتوسع أنواع المعلومات المفصح عنها.

Ted Pollett

لجنة من المؤسسة للرصد الاجتماعى ورصد إعادة التوطين تلتقى بأعضاء من مجتمع محلى تأثروا بمد خط أنابيب BTC فى تركيا.

الاستثمار والعمل بروح المسئولية

تلتزم المؤسسة بتعزيز مشروعات التنمية المستدامة التى يقوم بها القطاع الخاص، النافعة اقتصاديا، والسليمة ماليا وتجاريا، والمستدامة بيئيا، واجتماعيا. ونحن نعتقد أن النمو الاقتصادى السليم هو مفتاح تخفيض أعداد الفقراء، وأنه يتأسس على تنمية روح المبادرة فى تنظيم المشروعات، والاستثمار الخاص الناجح، وأن المطلوب هو إيجاد بيئة مشجعة للأعمال كى يتسنى لمثل هذه الاستثمارات أن تزدهر وتسهم فى تحسين حيوات الناس. وتقوم المؤسسة بفرز المشروعات كى تضمن أنها ليست فقط سليمة ماليا، بل تستوفى أيضا معايير الأداء البيئية، والاجتماعية الصارمة للمؤسسة، وأنها لا تعتمد على الدعم الحكومى أو غيره من التشوهات، وتفيد بوجه أعم الاقتصاد الضعيف.

ونحن نعتبر الاستدامة فرصة لدفع الابتكار إلى مجالات جديدة، وإضافة قيمة لعملائنا عن طريق مساعدتهم فى تحسين أدائهم وأعمالهم. ويتضمن عملنا الاستشارى طيفا عريضا من المنهج لحفز التغيير، بما فى ذلك إرشاد وتوجيه الشركات بشأن قضايا حوكمة الشركات، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والمساواة بين الجنسين. كما تقدم دعما واسعا بشأن تنمية المجتمعات، وكفاءة الطاقة، والإنتاج النظيف، ولدينا شبكة من التسهيلات الإنمائية لمساعدة الشركات الصغيرة فى الأسواق الناشئة. وكلها توفر وسائل للنهوض بالتنمية المستدامة للقطاع الخاص – محليا، وإقليميا، وعالميا.

الاستثمار بروح المسئولية

تستثمر المؤسسة فى مشروعات يمتلك أغلبية حصصها القطاع الخاص فى معظم البلدان النامية من العالم، وتعمل على أساس تجارى تماما، تتقاسم ذات المخاطر مثل غيرها من المستثمرين. ولابد لنا من أن نربح من استثماراتنا حتى نحافظ على استدامتنا ماليا كمؤسسة لتمويل التنمية. ويجرى تمويل استثماراتنا فى الأسهم وأشباه الأسهم من رأسمالنا وأرباحنا المحتجزة، بينما نقوم لأغراض عمليات الإقراض، بعمليات اقتراض، وطرح أوراق مالية خاصة فى الأسواق المالية الدولية. وأرباحنا تزيد من رأسمالنا وقدرتنا على توجيه الأموال إلى مشروعات ومبادرات إنمائية مخاطرها أعلى، وتعزز الاستدامة.

وتحظر قائمة المؤسسة للاستبعاد تمويل مشروعات تتضمن أنشطة معينة، أو إنتاج بضائع بعينها والتجارة فيها. وتشمل القائمة الأسلحة، والذخائر، والتبغ، والمواد المشعة، والكيماويات الخاضعة للترتيبات الدولية للتخلص التدريجى منها، والحظر المفروض عليها، والمواد المستنفدة للأوزون، الخاضعة للترتيبات الدولية للاستبعاد التدريجى، والقمار، والحياة البرية، أو منتجات الحياة البرية المنظمة بموجب اتفاقية الإتجار الدولى فى الأنواع المعرضة للإنقراض، وأنشطة قطع الأشجار فى الغابات الاستوائية الأساسية، وبعض أنواع صيد الأسماك بالشباك العائمة.

وحتى نكفل الاستدامة البيئية، والاجتماعية لاستثماراتنا، قمنا بتحديث معاييرنا فى الأداء، هذا العام. ولمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى صفحة ٣١.

تمويل الطاقة المستدامة

تقوم المؤسسة حاليا بوضع نماذج جديدة للأعمال تحفز القطاع الخاص على الاستثمار فى الطاقة المستدامة. وهذا جزء من جهدنا من أجل زيادة الاستثمار فى الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، ومساعدة المنتجات الجديدة، بما فيها بدائل الطاقة النظيفة منخفضة التكلفة، فى الدخول إلى ساحة السوق. ونتوقع زيادة مساهمتنا بشكل كبير فى تحقيق الهدف العام لمجموعة البنك الدولى المتمثل فى تحقيق نمو بنسبة ٢٠ فى المائة فى هذه الحافظة فيما بين العامين الماليين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ .

كما تلعب المؤسسة أيضا دورا مهما فى جهود مجموعة البنك الدولى من أجل إرساء إطار للمؤسسات المالية الدولية، لتسريع الاستثمارات فى نظم الطاقة قليلة الكربون، وزيادة المعونات الفنية ذات الصلة بتغير المناخ، المقدمة إلى البلدان النامية.

وفى هذا العام المالى، قمنا بالاستثمار فى ٢١ مشروعا تتضمن مكونات من كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، منها مشروع لمزرعة طاقة الرياح فى البرازيل، وأول استثماراتنا فى المشروعات الكهرومائية الصغيرة فى الصين والهند. وأقرضنا ٢٢ مليون دولار لشركة يونان زونجدا يانجين لتوليد الكهرباء المحدودة لبناء ثلاث محطات كهرومائية صغيرة تعتمد على مجرى النهر فى الصين، يبلغ مجموع طاقتها القائمة ٧٨ ميجاوات. كما تلقت شركة الهند لتنمية الطاقة الكهرومائية ١٥ مليون دولار لإنشاء وتملك ست محطات كهرومائية صغيرة. وقدمت المؤسسة تمويلا بمبلغ ١٦٠ مليون دولار لمشروع ١٥٥-ميجاوات لاهيجويرا الكهرومائى فى وادى تينجويريكا فى شيلى. وتضمنت الحزمة التمويلية قرضا ممتازا بمبلغ ٣٥ مليون دولار، وقرضا مشتركا بمبلغ ١١٥ مليون دولار لحساب البنوك المشاركة، وقرضا معاونا بمبلغ ١٠ ملايين دولار.

كما نقدم أيضا آليات مبتكرة لضمان كفاءة الطاقة. فقد طبقت المؤسسة هذا العام برنامج الصين لتمويل كفاءة الطاقة بالاعتماد على المرافق، بدعم من الحكومة الفنلندية. وبموجب هذا البرنامج، نقدم تقاسما جزئيا للمخاطر لعملائنا الصناعيين والتجاريين فى الصين لدعم تمويل البنوك لمعدات الطاقة. وسوف تزود المرافق العاملة معنا، ومنها شركة زيناو غاز، هؤلاء العملاء بطاقة أكثر نظافة.

تمويل مشروعات الكربون

استنادا إلى قدرتنا على تقييم وإدارة مخاطر المشروعات والائتمان طويلة الأجل فى الأسواق الناشئة، طرحت المؤسسة منتجا جديدا لضمان تسليم اعتمادات الكربون من مشروعات فى بلدان نامية لشركات، ومؤسسات مالية فى بلدان صناعية. ومن خلال تعزيز الائتمان، تمكنت المؤسسة من مساعدة المشروعات فى الحصول على سعر ممتاز للاعتمادات فى سوق الكربون العالمية، مع استبعاد مخاطر التسليم بالنسبة لمشترى اعتمادات الكربون.

ويوجد تحت إدارتنا أيضا مبلغ ١٥٠ مليون دولار فى شراكة مع الحكومة الهولندية، نقوم من خلاله بشراء اعتمادات تخفيض الانبعاثات من مشروعات مستحقة وفقا لآليات بروتوكول كيوتو للتنمية النظيفة والتنفيذ المشترك. وقد أبرمنا خلال العام المالى ٢٠٠٦ ثلاثة اتفاقات لتخفيض الانبعاثات مع ثلاث شركات. فشركة ايكو باور تشغل محطات كهرومائية صغيرة تعتمد على مجرى الأنهار فى سرى لانكا، وشركة فان دير فيل ستورتجاس تقوم باستخلاص وإشعال غاز الميثان من مدافن قمامة فى الأرجنتين، وشركة إنير كون إنديا تملك مزارع لطاقة الرياح وتديرها.

Pranab Ghosh

مشروع ريو دو فوجو لمزرعة طاقة الرياح

دعمنا هذا العام، إنشاء، وتشغيل، وصيانة مزرعة لطاقة الرياح بقدرة ٤٩,٣ ميجاوات فى ريو دو فوجو فى شمال شرق البرازيل، باستثمار قدره ٥,٥ مليون دولار فى أسهم رأسمال شركة إنيرجياس رينو فافايس دو برازيل المحدودة (إينر برازيل). وهذه الشركة شركة تابعة برازيلية مملوكة بالكامل لشركة إيبيردولا انير جياس رينو فابليس، وهى مرفق رائد للطاقة المتجددة يدير مشروعات لطاقة الرياح فى جميع أنحاء العالم بقدرة ٣٦٠٠ ميجاوات. ومن المتوقع أن يصبح مشروع مزرعة طاقة الرياح فى ريو دو فوجو، المقرر أن يبدأ تشغيله فى يونية ٢٠٠٦ أول مشروع لتوليد طاقة الرياح على نطاق كبير فى البرازيل يدخل مرحلة التشغيل التجارى.

وستقوم انير برازيل ببيع كل إنتاجها لمرفق سنتر ياس اليكتريكاس برازيلايراس وهو مرفق الكهرباء فى البرازيل الذى تسيطر عليه الدولة، بموجب اتفاق لشراء الكهرباء مدته ٢٠ عاما، وقد كانت البرازيل رائدة فى استخدام موارد الطاقة المتجددة، ومنها وقود المركبات المستخرج من الطاقة الكهرومائية والكحول.

وللتحفيز على زيادة استخدام الكهرباء المولدة من موارد غير تقليدية للطاقة المتجددة مثل مشروعات الرياح، والكتلة الحيوية، والطاقة الكهرومائية، فقد أطلقت البرازيل برنامجا وطنيا لدعم مثل هذه المشروعات من خلال عقود مبيعات مع المرفق بتعريفات أعلى مما هو متاح فى غير ذلك فى السوق.

Ted Pollett

يجرى تطوير شبكة آبار لتجميع مياه الأمطار كجزء من برنامج المساعدة الفنية فى راجستان، والهند. وسوف يقلل هذا المشروع المسافة التى يتعين على النساء المحليات أن يقطعنها مشيا على الأقدام للحصول على الماء.

الاستماع إلى عملائنا

تجرى المؤسسة مسحا سنويا لاستطلاع آراء عملائنا من الشركات عن تجربتهم فى العمل معنا. وترسل المسح كل عام إلى نحو ربع العملاء ضمن حافظتنا. وتجرى هذا المسح على معظم العملاء مرتين على مدى عمر المشروع أو الاستثمار فى الشركة، وبذلك نحصل على تغذية مرتدة على مراحل مختلفة، مما يساعدنا فى تحسين خدمة عملائنا. ويتم المسح دون ذكر الاسم حتى يمكن لعملائنا أن يقدموا تغذية مرتدة أمينة.

وقد بلغت نسبة رضاء العملاء عن مجمل خدمتنا فى (٢٠٠٥) ٧٩ فى المائة. وقد أعرب العملاء المتكررون أكثر حتى من عملاء المرة الأولى، عن تقديرهم لخدمتنا ذات القيمة المضافة، مثل الأعمال الاستشارية البيئية، والاجتماعية، وخدمة الشركات. ورغم أن العملاء أعربوا عن زيادة رضائهم عن قدرة المؤسسة على التجارب، فإن نصف المشاركين فى استطلاع الرأى رأوا أن إجراءات المؤسسة عديمة الكفاءة، وذكرت أغلبية أن المؤسسة تنفر من المخاطر.

العمل بروح المسئولية

إن ممارسة الاستدامة فى مقر المؤسسة الرئيسى فى واشنطون العاصمة، وفى مكاتبها الميدانية يمثل جزءا مهما من معايشتنا لرسالتنا، والاتساق مع ما نطلبه من عملائنا.

الامتداد الثقافى

تدعم المؤسسة المجتمعات المحلية التى نعمل بها. ففى ١٩٩٧، انتقلت المؤسسة إلى مبنى جديد لمقرها الرئيسى فى واشنطون العاصمة، على موقع كان يضم فى السابق مسرحا. وقد استبدلت المؤسسة هذا المنفذ الثقافى ببرنامج منتظم لعروض التمثيل مفتوح ومجانى للجمهور، ويصل إلى نحو ٢٠٠٠ من أفراد المجتمع كل عام. وتستضيف المؤسسة موسيقيين، وراقصين، وممثلين مسرحيين وسينمائيين دوليين، مع استخدام العروض كمنطلقات لورش عمل تعليمية، ومحاضرات، ومناقشات. كما نشارك أيضا مع منظمات أخرى فى استخدام فنون الأداء فى رفع مستوى الوعى بالقضايا الاجتماعية.

وهـذا يعنى تحسين بصمتنا البيئية والاجتماعية، التى تشمل الآثار المباشرة الناتجة عن تشغيل مبانينا، وعاداتنا فى العمل اليومى، وكذلك العلاقة بين المؤسسة والمجتمعات المحلية التى نعمل ونعيش فيها.

وبناء على المبادئ التوجيهية من مبادرة الإبلاغ العالمية. وتوصيات من خبرائنا فى شئون البيئة، واستعراض مستقل أجرى فى ٢٠٠٢، قمنا بتحديد مجالات للأولوية على الأجلين المتغير والمتوسط تعكس أبرز تأثيرات مكاتبنا. وتشمل مجالات الأولوية تلك التى نشطنا فى إدارتها: استخدام الطاقة، والمشتريات والنفايات، واستهلاك الورق، واستخدام الإليكترونيات، وتوسيع مدى الاتصال بالمجتمعات، والتنوع، ووعى الموظفين وانخراطهم. وهناك مزيد من المعلومات فى تقرير المؤسسة عن الاستدامة وهو متاح على موقع: *www.ifc.org/sustainability*.

الإنصات إلى موظفينا

تجرى مجموعة البنك الدولى مسحا لاستطلاع آراء الموظفين مع إغفال الأسماء مرة كل عامين، يتم من خلاله تبويب ردود موظفى المؤسسة فى جداول على حدة. ويسعى المسح للحصول على تغذية مرتدة عن الخدمة المقدمة للعملاء، والعمل بروح الفريق، والنزاهة، والتعلم والتنمية، وقضايا حياة العمل.

وقد أوضح مسح ٢٠٠٥ أن ٨٤ فى المائة من الموظفين برون أن للمؤسسة أهدافا محددة جيدا. ورأى ما يصل إلى نصفهم أنه من الممكن عمل المزيد لتشجيع التعاون بين الإيرادات، وتعزيز الرابطة بين المقر الرئيسى والمكاتب الميدانية، وأشار ربع الموظفين إلى أن التحسينات فى الإجراءات الداخلية من شأنها أن تعزز قدرة المؤسسة على خدمة عملائنا. بالمقارنة بالمسح السابق، فإن تقدير المؤسسة لإسهامات موظفيها اعتبر المجال الذى خطى بأعظم تحسين.

انبعاثات الكربون خلال العام المالى ٢٠٠٦

لمرفق المقر الرئيسى، وسفريات موظفى المؤسسة ممن مقر عملهم فى واشنطون.

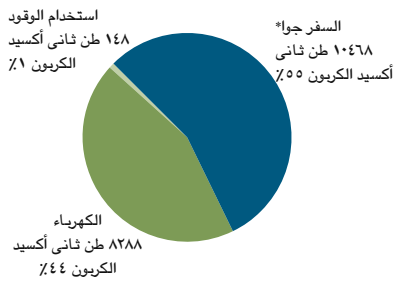

* الإنبعاثات الناجمة عن السفر جوا تعتمد على عدد الأميال التى يقطعها موظفو مجموعة البنك الدولى. ويعتمد نصيب المؤسسة على نسبتها المئوية من مجموع الموظفين.

مؤسسة التمويل الدولية تعلن تحقق التعاون الكربونى

فى اليوم الخامس من حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وهو اليوم العالمى للبيئة، حققت مجموعة البنك الدولى الحياد الكربونى. وهذا يعنى أن انبعاثات غاز الدفيئة من مكاتبها فى واشنطون العاصمة، واجتماعاتها فى فصل الربيع، واجتماعاتها السنوية، وانتقالات موظفيها اليومية، وجميع سفريات موظفى العمليات من المقر الرئيسى، توازنها الآن الاستثمارات فى الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، ومن خلال شراء تخفيضات متحقق منها فى الانبعاثات من المشروعات فى البلدان النامية.

وتنبثق الغالبية الساحقة من انبعاثات الكربون من المؤسسة من السفر جوا، واستخدام الكهرباء. وقد دأبت المؤسسة منذ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ على شراء الطاقة المتجددة، الخضراء لكل ما تستهلكه من كهرباء فى واشنطون. وقد صمم مبنى المقر الرئيسى بحيث يحقق كفاءة استخدام الطاقة، وفاز بعلامة نجمة الطاقة ٢٠٠٥، وعدة سنوات أخرى سابقة، وجاء ترتيبه ضمن الربع الأول من المبانى ذات الكفاءة فى الطاقة فى الولايات المتحدة. وبالنسبة للانبعاثات الباقية، قامت المؤسسة – والبنك الدولى بشراء اعتمادات لتعويض الكربون – وعلى وجه التحديد – تخفيضات متحقق منها فى الانبعاثات من مشروعات تقدم بها وكالة الأحراج فى مولدوفا، والغابات النفسية فى كوستاريكا. وقد اختارت المؤسسة هذه الجهود تقديرا منها لدور الأحراج فى مقاومة التصحر – وهو محور يوم البيئة العالمى هذا العام.

حركة مؤسسة التمويل الدولية

تنسق المؤسسة أنشطتها مع مؤسسات مجموعة البنك الدولى الأخرى، ولكنها مستقلة من الناحيتين القانونية والمالية. وتقدم البلدان الأعضاء وعددها ١٧٨ بلدا أسهم رأسمال المؤسسة، وتقرر – بصورة جماعية سياساتنا من خلال مجلس للمحافظين، ومجلس للإدارة يتألف من ٢٤ عضوا.

ويتم ترجيح القوة التصويتية وفقا لما يمثله كل عضو فى مجلس الإدارة من أسهم رأسمال المؤسسة والبلدان الخمسة التى تمتلك أكبر قوة تصويتية هى الولايات المتحدة (٢٣,٦٦ فى المائة)، واليابان (٥,٨٧ فى المائة)، وألمانيا (٥,٣٦ فى المائة)، وفرنسا (٥,٠٤ فى المائة)، والمملكة المتحدة (٥,٠٤ فى المائة). ورغم ذلك، فنادرا ما يستخدم التصويت كوسيلة للتوصل إلى القرارات ويؤكد مجلس إدارة المؤسسة على المناقشات الحازمة كوسيلة للتوصل إلى توافق فى الرأى.

ويجتمع مجلس إدارة المؤسسة بانتظام فى مقرها الرئيسى فى واشنطون العاصمة، حيث يستعرض مشروعات الاستثمار ويقرها، ويقدم التوجيه الإستراتيجى العام لإدارة المؤسسة. وقد وافقت المؤسسة على البدء فى الإفصاح عن محاضر الاجتماعات الرسمية لمجلس الإدارة للجمهور فى ٢٠٠٦. ويشارك أعضاء مجلس الإدارة فى عضوية واحدة أو أكثر من اللجان الدائمة، التى تعاون مجلس الإدارة فى أداء مسئولياته فى الإشراف عن طريق التعمق فى بحث السياسات والإجراءات.

- فلجنة التدقيق والمراجعة تسدى الثورة حول قضايا الإدارة المالية وإدارة المخاطر، وحركة الشركات، والإشراف.
- ولجنة الموازنة تدرس طرق تجهيز الأعمال، والسياسات الإدارية، والمعايير، وقضايا الموازنة التى تحدث تأثيرا مهما على مردودية تكاليف عمليات مجموعة البنك.
- وتركز لجنة فاعلية التنمية على تقييم العمليات والسياسات وفاعلية التنمية، بغية رصد التقدم فى تخفيض أعداد الفقراء.
- ولجنة الحوكمة والمسائل الإدارية للمديرين التنفيذيين تتولى المسئوليات الإضافية لمجلس الإدارة.

يوفر نمو المؤسسة ولامركزيتها الفرصة لتعزيز التنوع فى قوة العمل، وكذلك مجمع المؤسسة من المواهب.

التنظيم وطاقم الموظفين

يضيف هيكل تنظيمى جديد أعلن هذا العام، ويبدأ سريانه فى بداية العام المالى ٢٠٠٧ نائبين جديدين للرئيس بشئون أقاليم المؤسسة، وللحفاظ على القوة المالية للمؤسسة، مع التحوط للمخاطر، بفصل الهيكل الجديد مسؤولية إدارة المخاطر عن عمليات الاستثمار.

ومن المتوقع أن ترتفع قوة العمل بالمؤسسة بمعدل يصل إلى ٥٠ فى المائة خلال الأعوام الثلاثة القادمة، مقابل معدل نمو بلغ ٣٥ فى المائة على مدى الأعوام الخمسة الماضية. وكجزء من استراتيجية النمو المعتمدة من مجلس الإدارة، قمنا بالتعاقد مع خبراء مهنيين فى العام المالى ٢٠٠٦، أكثر من أى وقت مضى فى تاريخ المؤسسة. وقد نمت غالبية هذه التعيينات فى المكاتب الميدانية حول العالم كجزء من تحركنا نحو تحقيق مزيد من اللامركزية. واليوم يعمل ٤٧ فى المائة من موظفينا فى المكاتب الميدانية، و٥٣ فى المائة منهم يعملون فى المقر الرئيسى فى واشنطون العاصمة. وهذا يمثل نقلة بارزة : حيث كان فقط ٣٢ فى المائة من الموظفين فى ٢٠٠١ يعملون فى المكاتب الميدانية.

ويوفر نمو المؤسسة ولامركزيتها الفرصة لتعزيز التنوع فى قوة العمل، وكذلك مجمع المؤسسة من المواهب. وقد حققت المؤسسة تقدما فى قضايا رئيسية للتنوع خلال الأعوام الأخيرة، بزيادة تمثيل النساء والعاملين من البلدان النامية، ويرفع مستوى وعى الموظفين لهذه القضية. ومع المضى قدما على هذا الطريق سوف تحظى قضايا التنوع والتضحية بمزيد من الاهتمام، مع التركيز على وجه خاص على النساء فى المناصب العليا، والتوسع فى تمثيل الجنسيات، واختيار وتعيين موظفين من ذوى الخلفيات التعليمية المتنوعة.

Colin J. Warren

الأطفال فى مركز مجتمعى اقامته وتديره شركة لافارج سوما للأسمنت فى بنجلاديش.

الهيكل التنظيمى للمؤسسة

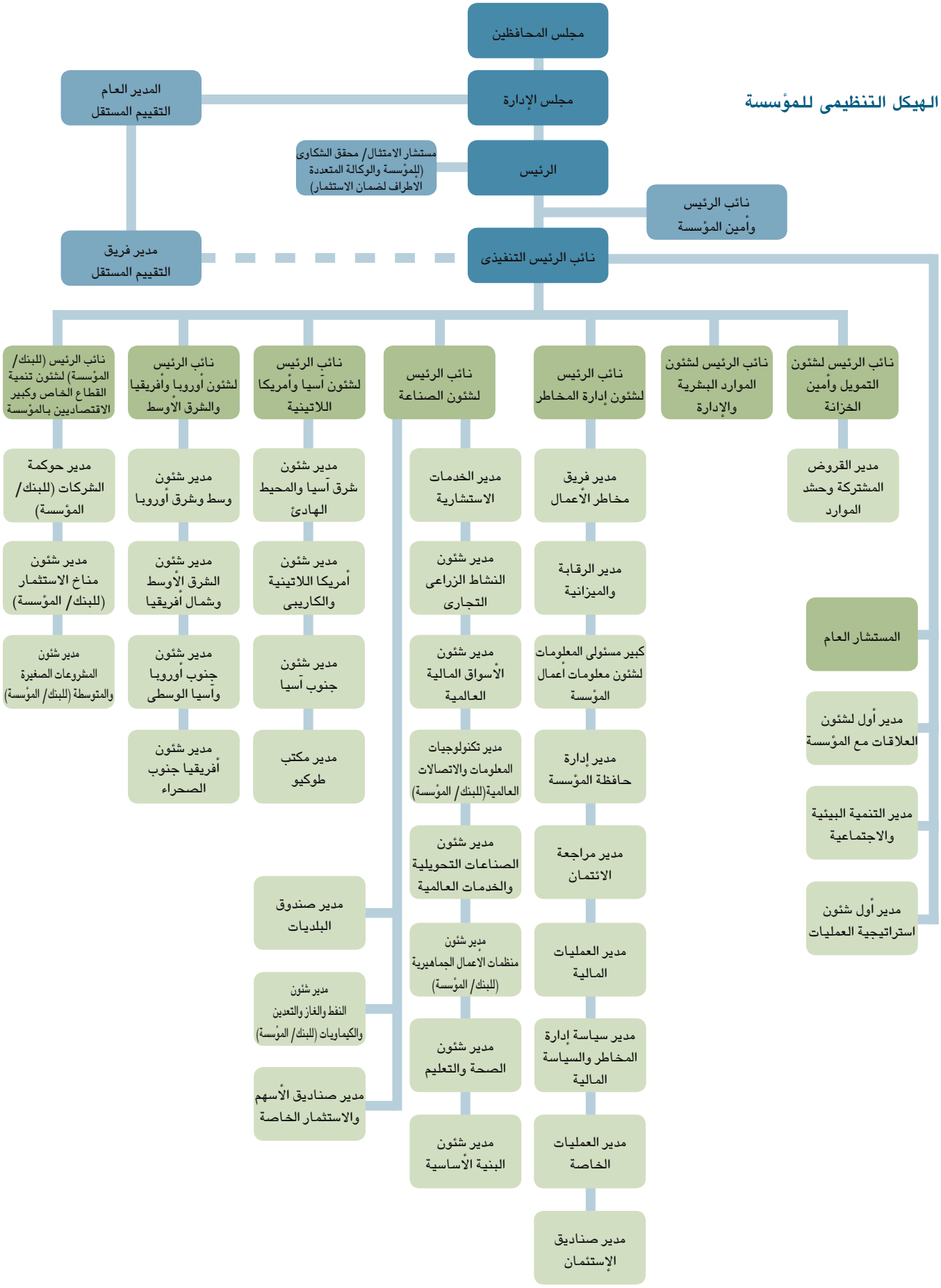

رصد الأداء

تقوم المؤسسة بتتبع امتثال العملاء لالتزاماتها المنصوص عليها فى اتفاقياتهم الاستثمارية، مثل رفع التقارير عن الأداء البيئى والاجتماعى المنصوص عليها قبل الصرف، وتقديم التقارير السنوية عن الأداء المالى، والبيئى، والاجتماعى. كما سيتضح لنا تنقيح السياسة البيئية والاجتماعية، ومعايير الأداء، واستحداث نظم إدارية مطورة بتتبع ودعم الاستدامة طوال دورة الاستثمار.

الخضوع للمساءلة

هناك وحدتان مستقلتان تعملان على كفالة خضوع المؤسسة للمساءلة أمام مساهميها، وكذلك قدرتها على الوصول إلى أصحاب المصلحة المتأثرين والمعنيين بها : وهى مكتب المستشار محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال وفريق التقييم المستقل (فريق تقييم العمليات سابقا).

المستشار محقق الشكاوى الخاصة

منصب المستشار محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال هو منصب مستقل يقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولى، وله الولاية فى مساعدة المؤسسة فى معالجة الشكاوى المقدمة من الأشخاص المضارين من المشروعات الإنمائية للقطاع الخاص؛ وأن يفعل ذلك بطريقة نزيهة، وموضوعية، وبناءة؛ وتعزز المحصلات الاجتماعية والبيئية. ولمكتب المستشار محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال ثلاث وظائف متمايزة : ضمان الامتثال، إسداء المشورة لإدارة مجموعة البنك الدولى، والنهوض بتسوية المنازعات.

وتعتبر مراجعات الامتثال تقييمات مستقلة لتطبيق السياسات، والمعايير، والإجراءات، والتوجيهات الإرشادية ذات الصلة. وينصب التركيز على دور المؤسسة، لكنه يجوز أيضا دراسة ما يقوم به أحد العملاء من الشركات من أفعال، وكذلك تأثير الأطراف أو العوامل الأخرى على ضمان الامتثال أو تعويقه. ويقدم المستشار محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال، مشورة مستقلة، وموضوعية، وفى الوقت المناسب إلى رئيس مجموعة البنك الدولى وإدارة المؤسسة والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار. ولا تتعلق هذه المشورة إلا بالسياسات، البيئية، والاجتماعية الأعرض، والمبادئ التوجيهية، والإجراءات، والموارد، والنظم.

كما يقدم المستشار محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال أيضا بالنهوض بتسوية الشكاوى المرفوعة من المجتمعات المضارة بشأن الآثار الاجتماعية والبيئية لمشروعات المؤسسة. ويتمثل اختصاص محقق الشكاوى الأساسى فى دعوة أصحاب المصلحة فى المشروع ـ ومن بينهم أفراد المجتمع، والمؤسسات، والعملاء من الشركات، وغيرهم من الأطراف المعنيين ـ للاجتماع من خلال مناهج تعاونية لحل المشكلات.

وفى العام المالى ٢٠٠٦، تلقى المستشار محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال خمس شكاوى بشأن أربعة مشروعات مختلفة مولتها مؤسسة أو كانت تدرس تمويلها.

فريق التقييم المستقل لمؤسسة التمويل الدولية

يقدم فريق التقييم المستقل لمؤسسة التمويل الدولية، وهو وحدة مستقلة فى إطار مجموعة البنك الدولى، تقاريره مباشرة لمجالس إدارة مجموعة البنك. وقد اكتسب فريق التقييم المستقل لمؤسسة التمويل الدولية الذى كان يطلق عليه فيما سبق فريق تقييم العمليات، اسمه الجديد بعد إقرار مجلس الإدارة لولاية تدعم استقلال وظيفة التقييم عبر مجموعة البنك الدولى. ولدى كل من مجموعة البنك الدولى، والمؤسسة، والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، وحدة منفصلة لفريق التقييم المستقل تحت إشراف مدير عام التقييم، ويتم عدد من التقييمات من خلال

أنشطة المستشار/ محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال خلال عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦

مراجعات الامتثال
البرازيل : استثمار فول الصويا فى أما جى
جمهورية الكونغو الديموقراطية : منجم ديكولوشى للنحاس والفضة
اوروغواى : مشروعا مصنعى لب الورق فى أوريون وسيلولوساسى دى بو بيكوا
مشروع استشارى
المستشار/محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال يعلق على مسودة سياسات ومعايير أداء المؤسسة، ومسودة السياسة الخاصة بالإفصاح عن المعلومات .
تدخلات محقق الشكاوى
بتسوانا : منجم كالا هارى للماس
شيلى : مشروع بانجوى للطاقة الكهرومائية
جورجيا : أنابيب باكو – تبليس – شيهان للتصدير
غواتيمالا : منجم مارلين للذهب والفضة
الهند : مشروع اللين دوهانجان للطاقة الكهرومائية
كازاخستان : حقل كاراشا جاناك للنفط ومركز الغاز
بيرو: منجم انتامينا للنحاس والقصدير والفضة والموليبدنوم
بيرو : منجم يانا كوشا للذهب
أوروغواى : مشروع مصنعى لب الورق فى أوريون وسيلولوساس دى بو بيكوا

تفاصيل هذه الأنشطة يمكن الحصول عليها على موقع المستشار / محقق الشكاوى الخاص بالامتثال. www. Cao.ombudsman.org

جهد مشترك. كما يتشارك فريق التقييم المستقل والمؤسسة فى رئاسة فريق العمل التابع للفريق التعاونى لتقييم بنوك التنمية المتعددة الأطراف المعنى بتقييم القطاع الخاص، والذى ينسق سياسات التقييم، ومعاييره، وقياسه للإبلاغ عن الأثر الإنمائى بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف التى تقوم بعمليات للقطاع الخاص.

ويتم توزيع تقييمات فريق التقييم المستقل داخل المؤسسة، ويجرى تتبع التوصيات المنقاة من التقارير الرئيسية لفريق التقييم المستقل، وإطلاع مجلس إدارة المؤسسة عليها. وتسمح سياسة الإفصاح الجديدة، التى دخلت حيز التنفيذ فى مايو ٢٠٠٦ بالإفصاح العلنى عن جميع وثائق التقييم الصادرة من فريق التقييم المستقل، المرفوعة لمجلس إدارة المؤسسة. وقلب السياسة الجديدة الطلب العام على زيادة الإنفتاح والشفافية من جانب المؤسسات متعددة الأطراف، وسوف توسع كمية معلومات فريق التقييم المستقل المتاحة بشكل علنى.

المراجعة المستقلة لصلات مشروعات مؤسسة التمويل الدولية

يقوم موظفو الاستثمار فى المؤسسة، كل عام، بإجراء تقييمات ذاتية للمشروعات على عينة تمثيلية مختارة عشوائيا من الاستثمارات المعتمدة منذ نحو خمسة أعوام سابقة وبلغت مراحل مبكرة من نضج التشغيل، وذلك بالاستعانة بالمبادئ التوجيهية للمؤسسة، التى يشترك فى وضعها فريق التقييم المستقل، ومؤسسة التمويل الدولية. ويقوم الموظفون ببحث وتحليل النتائج وتقدير مرتبة كل مشروع بناء على تسعة مؤشرات، بالاستعانة بمقياس مكون من أربع نقاط. وعندئذ يقدم فريق التقييم المستقل، على نحو مستقل، باستعراض كل تقرير، وما يتصل به من ملفات المشروع، والتحقق من كل تقدير للمرتبة (أو تعيد تقدير المرتبة حسبما يلزم)، وذلك لضمان تطبيق معايير التقييم فى جميع أرجاء المؤسسة بصورة متسعة. ويقوم فريق التقييم المستقل بتجميع وتركيب ما توصل إليه من نتائج مع تلك التى توصل إليها فى العامين السابقين وطرحها فى استعراضه السنوى.

وقد قدم فريق التقييم المستقل هذا العام نتائج التنمية والاستثمار من ٢١٠ عمليات مختارة عشوائيا تم تقييمها ما بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، أو ٥٣ فى المائة من جميع الاستثمارات التى اعتمدت ما بين عامى ١٩٩٧ و١٩٩٩. كما فحص أيضا ـ وعينه مصوبة إلى النتائج مستقبلا ـ مدى فاعلية إدارة المؤسسة لأربعة محركات رئيسية لمحصلات المشروعات وهى: نوعية العمل، وكثافة المخاطر، والخيارات الاستراتيجية، ومناخ الأعمال. وإضافة إلى ذلك، قيم التقرير ما إذا كانت المؤسسة تتصدى للتحديات الفريدة التى تكتنف مباشرة الأعمال فى أفريقيا جنوب الصحراء فى سياق ما يزمع من توسيع نطاق عملياتها فى هذا الإقليم (انظر الصفحة ٤٧).

وقد تبين لفريق التقييم المستقل بوجه عام. إن محصلات التنمية والاستثمار الإيجابية تنزع إلى التحقق معا فى المشروعات التى اختارت المؤسسة أن تدعمها. فقد حققت المؤسسة محصلات مرتفعة للتنمية والاستثمار فى ٤٧ فى المائة من المشروعات (٥٥ فى المائة حسب الحجم)، مما يشير إلى أنها قد حققت ـ على مستوى كل مشروع على حدة ـ إسهاما فرضيا أو أفضل سواء فى التنمية فى بلد ما أو فى ربحية المؤسسة، وقدرتها المالية على التنمية مستقبلا. ومن بين ٢١٠ عمليات تم تقييمها، حقق ٥٩ فى المائة محصلات مرتفعة للتنمية، بينما حقق ٥٥ فى المائة محصلات مرتفعة للاستثمار (انظر الشكل ١).

الشكل ١: مفاضلة ضئيلة بين محصلات التنمية والاستثمار

حقق ٧٩ فى المائة من العمليات (حسب العدد) إما محصلات مرتفعة – مرتفعة أو محصلات منخفضة – منخفضة (المربعان ١ و٤). لذلك، كانت هناك فى المشروعات التى اختارت المؤسسة أن تدعمها، مفاضلة ضئيلة بين آثار التنمية ونتائج الإستثمار مقيسة بمعيار المحصلات. وفى الحد الأدنى، حققت عمليات محصلات جيدة للتنمية (٥٩ فى المائة) أكثر مما حققت من محصلات جيدة للاستثمار (٥٥ فى المائة)، وهو نمط يتسق مع البيانات الواردة فى استعراضات سنوية سابقة.

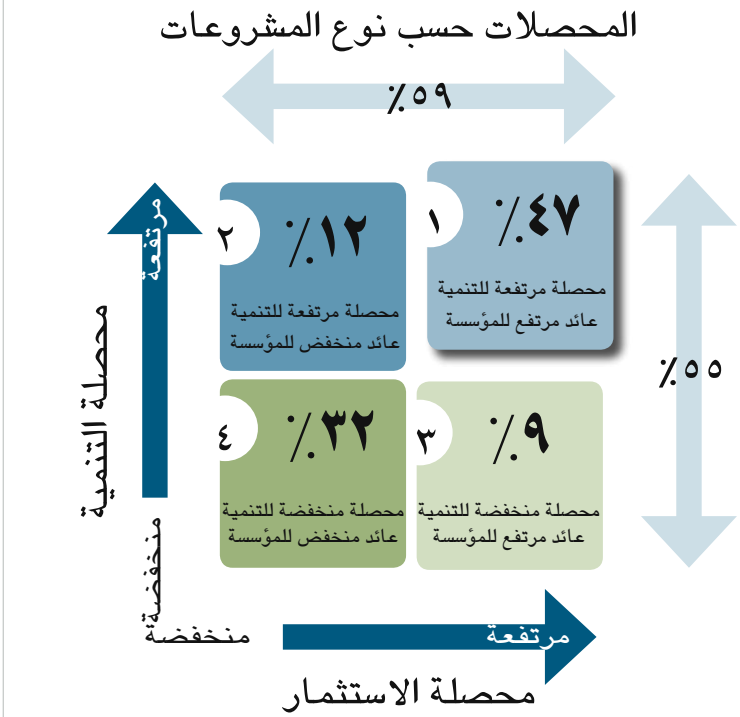

الشكل ٢ زادت مؤسسة التمويل الدولية من ارتباطاتها فى القطاعات الاستراتيجية منذ ١٩٩٨ .

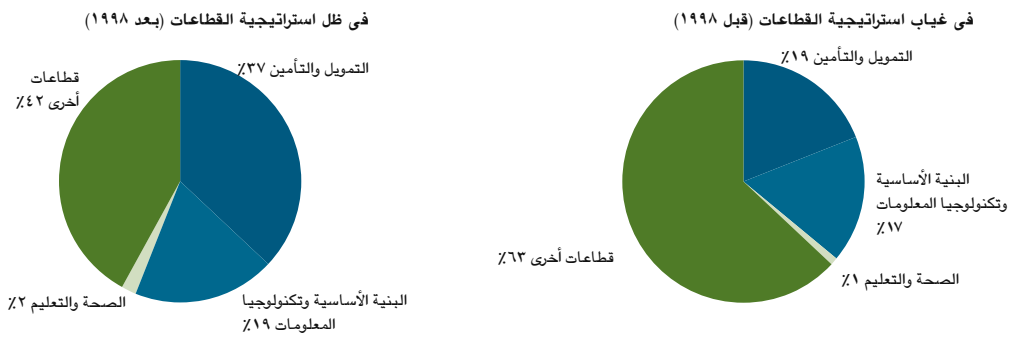

وقد تحققت محصلات مختلطة (الإطاران ٢ و٣ فى الشكل ١) فى ٢١ فى المائة من المشروعات، وعكست أساسا اختيار أداة التمويل. وتضمنت المشروعات التى حققت محصلات مرتفعة للتنمية لكنها حققت محصلات منخفضة للاستثمار فى معظمها تمويل الأسهم، بينما تضمنت المشروعات التى حققت محصلات منخفضة للتنمية، لكنها حققت محصلات مرتفعة للاستثمار لصالح المؤسسة، أساس القروض الممتازة المضمونة. واتسمت محصلات الاستثمار المرتفعة/محصلات التنمية المرتفعة أيضا باختيار الأدوات، وارتفاع مراتب تقدير نوعية عمل المؤسسة. وفى ٦٥ فى المائة من المشروعات التى حققت محصلات مرتفعة الاستثمار ومحصلات مرتفعة للتنمية، لم تقدم المؤسسة سوى قرض واحد لحسابها الخاص. وفى العينة بكاملها، مثلت الاستثمارات التى تقتصر فقط على قروض نصف جميع الحالات تقريبا.

وكانت محصلات الاستثمار المنخفضة/ محصلات التنمية المنخفضة تعكس على الأرجح، مراتب تقدير متدنية لنوعية العمل، أو كانت مشروعا مقام فى بيئات مناخ الأعمال فيها عالية أو متزايد المخاطر. ولم يحقق إلا الربع فقط من استثمارات الأسهم محصلات استثمار مرضية أو ممتازة. ولا غرابة فى ذلك إذا ما أخذنا فى الاعتبار ما تتسم به استثمارات الأسهم من مخاطر عالية. ويماثل معدل نجاح استثمار المؤسسة رأس المال المخاطر المعهود من نمط العائد، حيث تحرك بضعة مشروعات النجاح الإجمالى. وعلى العموم، فإن الأداء المالى لمشروع ما يعتبر محددا قويا لتأثيره الإنمائى الأوسع. وقد أكد الاستعراض السنوى لفريق التقييم المستقل أهمية المحركات الأربعة الرئيسية داخل نموذج الأعمال الأساسى للمؤسسة :

- نوعية عمل المؤسسة، خاصة فى فرز، المشروعات، والاستثمارات. وتقييمها وهيكلتها.
- مستوى كثافة المخاطر اللصيقة بالمشروع عند اعتماده، إلى جانب المخاطر المالية الناجمة عن انتقاء المؤسسة للأداة ذات الصلة.
- اختيارات المؤسسة الإستراتيجية لنقطة التركيز على قطاع، أو محور، أو قطر.
- التغيرات التى تحدث فى نوعية مناخ الأعمال بين مرحلتى الاعتماد والتقييم.

وفى الأحوال التى يمكن فيها التحكم فى نتائج المحركات الرئيسية، فإن المؤسسة تدير ذلك الأمر بصورة جيدة عموما. فقد أحرزت المؤسسة تقدما إيجابيا فى المجالات الثلاثة الأولى، مما عكس نتائج عدد من مبادرات نوعية العمل الجارى تنفيذها منذ ١٩٩٨، ومتابعة تنفيذ استراتيجية للمؤسسة موجهة على نحو أكبر تحديدا.

وقد تحسنت نوعية العمل تحسنا كبيرا، خلال الأعوام الأخيرة. ويعكس الاتجاه الصاعد بوجه عام تحسن الإشراف، والإدارة، وهو ما يشير إلى أن عدة خطوات لتحسين نوعية مؤسسة كان لها أثر إيجابى خلال مرحلة تشغيل المشروعات التى تم تقيمها، ومن هذه الخطوات تدعيم الإجراءات البيئية فى ١٩٩٨، وطرح مبادرة المؤسسة بشأن الاستدامة فى ٢٠٠١ .

وقد تم التخفيف من كثافة المخاطر. إذ أدخلت المؤسسة إلى حيز التنفيذ إجراءات أكثر كثافة لمواجهة الاثمان، ونسب أكثر واقعية لتغطية خدمة الدين، وزيادة استخدام الأدوات الشبيهة بالأسهم، فى الارتباطات المعتمدة بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ . وهذا يوحى أيضا بتحسن نوعية عملية التقييم والهيكلة التى تقوم بها المؤسسة، واحتمال تحقيق نوعية محصلات أفضل من مشروعات معتمدة فى الآونة الأخيرة.

وقد تحققت محصلات إجمالية للاستثمارات فى قطاعات المؤسسة الإستراتيجية أفضل مما تحقق فى القطاعات غير الاستراتيجية. وقد زادت المؤسسة حصتها من الارتباطات فى القطاعات الاستراتيجية منذ ١٩٩٨ (انظر الشكل ٢). وعموما، حققت عمليات الاستثمار التى تم تقييمها فى القطاعات الإستراتيجية معدلا متوسط فى نجاح محصلات التنمية والاستثمار أعلى مما حققته العمليات فى القطاعات غير الاستراتيجية.

إن الإستراتيجية الرائدة التى بدأت المؤسسة تنفيذها منذ ١٩٩٨، والتى تركز على النشاط فى بلدان عالية المخاطر أو منخفضة الدخل، دفعت المؤسسة إلى زيادة استثماراتها فى مجالات تتوافر لها أفضل الإمكانيات لإحداث فرق فيها. وبنفس هذه الاستراتيجية، تتصاعد مخاطر مناخ الأعمال فى حافظة المؤسسة. وسوف تكون الإدارة الناجحة لهذه المخاطر أمرا حاسما.

تقرير عن الأقاليم

تقرير عن الأقاليم ٢٠٠٦

أفريقيا جنوب الصحراء

إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بوتسوانا، بنن، بوركينا فاصو، بوروندى، تشاد، تنزانيا، توجو، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكنغو، جمهورية الكنغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتى، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوى، السنغال، سوازيلاند، السودان، سيراليون، سيشل، الصومال، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الكمرون، كوت ديفوار، كينيا، ليبريا، ليسوتو، مالى، مدغشقر، ملاوى، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا.

استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية لأفريقيا جنوب الصحراء

- زيادة الارتباطات الاستثمارية إلى نحو ٩٠٠ مليون دولار قبل حلول العام المالى ٢٠٠٩.
- تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير المشروعات الاستثمارية الكبيرة بصورة استباقية.
- زيادة التركيز على الأنشطة العابرة للحدود، مع إيلاء اهتمام خاص لتطوير البنى الأساسية المالية والمادية، وتمويل التجارة، وقدرة الشركات الصغيرة على المنافسة، ودعم التوسع العالمى للمؤسسات الناشئة.
- تحقيق زيادة بارزة فى نطاق تغطية المؤسسة وتأثيرها القديم فى البلدان الرائدة، عن طريق إدماج المساعدات الفنية والعمليات الاستثمارية.

الارتباطات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

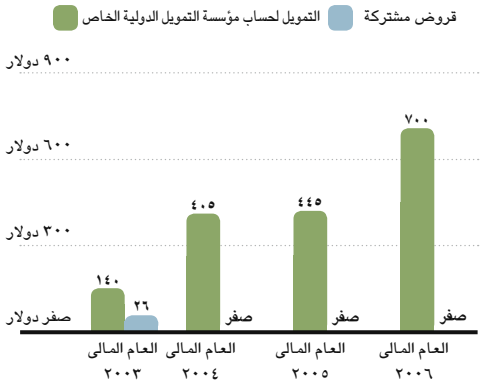

نظرة عامة على نشاط المؤسسة

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
العدد الإجمالى لمشروعات الاستثمار	٣٨	٣٠
إجمالى الإنفاق على مشروعات المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية (بملايين الدولارات الأمريكية)	٢٧ دولار	٢٦ دولار

مؤظفو المؤسسة ومستشاروها

	المقر الرئيسى	المكاتب الميدانية
حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	٥	٢٣٧

تمويل المشروعات وحافظتها

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	العام المالى ٢٠٠٦*	العام المالى ٢٠٠٥**
التمويل المرتبط به لحساب المؤسسة	٧٠٠ دولار	٤٤٥ دولار
قروض***	٣٩٣	٣٥٧
أسهم***	٧٢	٣٦
ضمانات وإدارة المخاطر	٢٣٥	٥٢
قروض مشتركة موقعة	صفر	صفر
إجمالى الارتباطات الموقعة	٧٠٠	٤٤٥
ارتباطات الحافظة لحساب المؤسسة	٢٠٣٣	١٦٩٨
الحافظة المرتبط بها والمحجوزة لحساب آخرين (قروض وضمانات)	١٦٨	١٩٤
إجمالى الحافظة المرتبط بها	٢٢٠١	١٨٩٢

أكبر مخاطر الائتمان القطرية بالنسبة للمؤسسة

حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

(بملايين الدولارات الأمريكية)

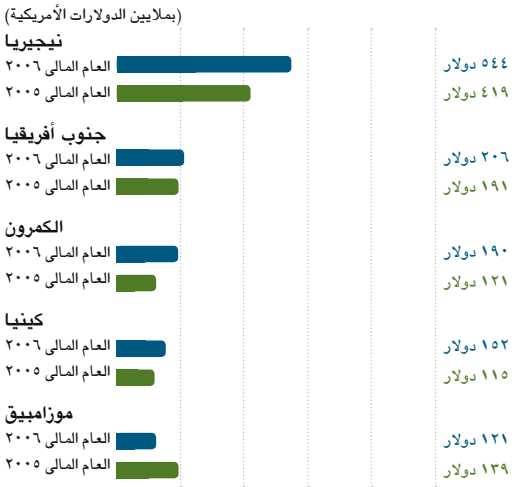

** تشمل الحصص الإقليمية لاستثمار veolia water AMI، الذى يصنف رسميا كمشروع عالمى. وتشمل الحافظة المرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص الحصة الإقليمية لمشروع BAPTFF، الذى يصنف رسميا كمشروع عالمى.*

*** تشمل الحصة الإقليمية لاستثمار BAPTFF، الذى يضيف رسميا كمشروع عالمى.*

**** تشمل القروض المنتجات من نوع القروض وأشباه الأسهم. وتشمل استثمارات الأسهم المنتجات من نوع الأسهم، وأشباه الأسهم.*

Aishetu Fatima Kolo

تعمل شركة أدفانسيد بيو – اكستراكتس ليمتد مع المزارعين فى كينيا، وتنزانيا، وأوغندا، فى توريد المكونات النشيطة الحساسة لصناعة الأدوية.

تحسين المناخ من أجل الاستثمار الخاص

شهد إقليم أفريقيا جنوب الصحراء ستة أعـوام متتالية من النمو فـى النـاتج المحلى الإجمالى، بما فى ذلك توسع اقتصادى بنسبة ٤,٦ فى المائة خلال السنة الشمسية ٢٠٠٥ . وقد صادفت الجهود الوطنية والدولية لزيادة الاستثمار الأجنبى المباشر بعض النجاح، مع بقاء الاستثمار قويا بشكل خاص. ونتيجة لارتفاع أسعار المعادن والنفط، وارتفاع ربحية الاستثمارات فى قطاعى الاستخراج والموارد الطبيعية، فقد هيمنت البلدان الفنية بالموارد على النمو الاقتـصـادى الـذى تم أخـيرا فى الإقليم. وقد تحسنت إدارة الاقتصاد الكلى فى عدة بلدان كبيرة باطراد، ورغم استمرار بعض نقاط المشكلات فهناك استقرار سياسى أكثر، مع وجود صراعات أقل عددا عبر الإقليم. وقد تزايدت الاستثمارات الأقاليمية، بقيادة شركات من جنوب أفريقيا، كما تزايدت الاستثمارات من جانب شركات تتخذ من البلدان النامية مقرا لها خارج أفريقيا.

وأدى التوسع الاقتصادى، إلى جانب تنامى التقدير من جانب الإقليم لاستثمارات القطاع الخاص، والتكامل الأفضل لاستثمارات المؤسسة ومساعداتها الفنية، إلى زيادة كبيرة فى أعمالنا فى أفريقيا جنوب الصحراء. وقد بلغ مجموع الارتباطات فى الإقليم ٧٠٠ مليون دولار خلال العام المـالى، بزيادة تبلغ نحو ٦٠ فى المائة على العـام السابق، وتـركـزت فـى مشروعات الأسواق المالية والبنية الأساسية. وتجاوزت حافظة المؤسسة الإجمالية مليارى دولار هذا العام لأول مرة.

وفى أواخر ٢٠٠٥، أطلقت المؤسسة شراكة المشروعات الخاصة من أجل أفريقيا باعتبارها وسيلتها الأساسية لتعزيز النمو المستدام للقطاع الخاص. واستجابة للتحديات التى تواجه مناخ الاستثمار الإقليمى، تتعاون شراكة المشروعات الخاصة مـن أجـل أفريقيا مـع البنك الدولى والحكومات الأفريقية فى تبسيط إجراءات تأسيس الشركات، ونظم الضرائب، وكذلك فى تحسين حقوق الملكية العائدة للقطاع الخاص، وإتاحة سبل الحصول على التمويل أمام النساء.

تحسين سبل الحصول على التمويل

تمثل الشركات الصغيرة فى أفريقيا ٨٠ فى المائة من الشركات، ويعتبر التمكن من الحصول على التمويل تحديا بالنسبة للشركات الخاصة أكبر فى أفريقيا منه فى الأقاليم الناشئة الأخرى. وبغية سد هذه الفجوة تعمل المؤسسة والاتحـاد الـدولى للتنمية ــ وهـو ذراع البنك الدولى المكلف بالإقراض الميسر ـ معا من أجل تدعيم البيئات المحلية للأسواق المالية، عن طريق تعزيز قدرة المؤسسات المالية على إقراض الشركات الصغيرة بصورة مربحة، واستنباط طرق مبتكرة لتوفير رأس المال المخاطر. ويجرى تجريب برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاتحاد الدولى للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية فى ١٠ بلدان أفريقية هى: بوركينا فاصو، وغانا، وكينيا، ورواندا، ومدغشقر، ومالى، وموزامبيق، ونيجيريا، وتنزانيا، وأوغندا. ويقدم البرنامج مساعدات فنية، ومساعدات لبناء القدرات، ومنحا تقدر حسب الإنتاج، ومساعدات فى الإصلاح التنظيمى. وتشمل المنتجات المالية المتاحة

إقراضا يعتمد على الأداء، وتمويلا متناهى الصغر، ومنتجات بالعملات المحلية لضمان الحوافظ المالية. وهذا البرنامج يكمل مبادرات المؤسسة لتمويل التجارة والإسكان، والمركزين التجريبيين لوضع الحلول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، اللذين أقمناهما فى مدغشقر وكينيا، ومبادرتنا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى موزامبيق.

ويتركز نحو نصف استثمارات المؤسسة فى أفريقيا جنوب الصحراء فى مشروعات القطاع المالى، وتدعم أيضا تطوير القطاع المالى بالمساعدات الفنية. وحيث إن بعض البلدان الإفريقية تفتقر إلى حقوق الملكية، ولا يستطيع المقترضون المحليون تدبير التمويل دون ضمان إضافى، أخذت المؤسسة تزيد استثماراتها فى مشروعات التمويل التأجيرى، وكذلك دعمها للبنوك الخاصة التى تقدم وسائل تمويل بديلة. وقد شملت الارتباطات هذا العام تمويلا لحدود تسهيلات ائتمانية وتسهيلات للتمويل متناهى الصغر لشركات صغيرة فى كينيا، ونيجيريا، وأوغندا.

يهدف برنامج المؤسسة لتمويل التجارة العالمية إلى زيادة حصة البلدان النامية من التجارة على النطاق العالمى، والنهوض بالتجارة إلى الأسواق الناشئة.

استثمارات البنية الأساسية

خلال العام المالى ٢٠٠٦، ارتبطت المؤسسة بتقديم ١٨٥ مليون دولار لمشروعات فى قطاعات القوى، والمياه، والصرف الصحى، والنقل. وبغية زيادة عدد مشروعات البنية الأساسية القابلة

Rajesh Behal

شركة لزراعة العنب تتوسع فيما وراء قاعدتها فى جنوب أفريقيا.

وقدمت المؤسسة قرضا مقوما بالراند يعادل ٧,٢٤ مليون دولار هذا العام المالى لمزارع كارستين، وهى شركة رائدة فى تصدير عنب المائدة فى جنوب أفريقيا. وتستخدم الشركة هذا القرض فى توسيع عملياتها فى جنوب أفريقيا وإنشاء عمليات لزراعة العنب فى مصر. ويعكس هذا اتجاها للاستثمار الأجنبى المباشر من جانب شركات ناشئة، يعرف بالاستثمار من الجنوب إلى الجنوب، وتحقق الشركات الأفريقية التى تستثمر فى بلدان أخرى عبر الإقليم كسبا بتنويع مدى تعرضها للمخاطر وتنمية خبرتها فى أسواق أخرى. كما أن استثمار المؤسسة فى شركة كارستين يدعم النمو المستمر لشركة ناجحة، بما يسمح بزيادة قدرتها، وتنويع قاعدتها الإنتاجية، والعمل فى اتجاه التشغيل طوال العام.

وبالإضافة إلى تقديم التمويل، سوف تساعد المؤسسة الشركة فى تنفيذ برامجها المجتمعية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، ومحو أمية الكبار، والتدريب على المهارات، وتوفير الرعاية الصحية. وشركة كارستين هى الشريك الفنى فى مشروع لتمكين السود من أسباب القوة الاقتصادية، وهو مشروع تاندى، الذى يعتبر جهدا مشتركا بين مؤسسة التمويل الدولية وشركة كابيسبان، وهى مصدر رئيسى للفواكه، لمساعدة مزارعى جنوب أفريقيا السود. وإذ تعمل كارستين مع مزرعة منخرطة فى البرنامج، فإنها تتقاسم مهاراتها الفنية، وخبراتها التسويقية مع صغار المزارعين، وترتقى بنوعية العنب الموجه للتصدير، وتدرب الأفارقة الآخرين على المعايير الدولية للرقابة على نوعية الفواكه وتداولها.

للاستمرار فى أفريقيا، فقد زادت من تعاونها مع غيرها من أعضاء مجموعة البنك الدولى. فقد قدمت المؤسسة مشورة ومساعدات فنية حول عملية المناقصات لشبكة السكك الحديدية التى تربط كينيا وأوغندا، ونعمل مع إدارة ضمان المخاطر الجزئية بالبنك الدولى فى تمويل حق الامتياز الجديد. ويشمل دعمنا برنامجا تقوم به شراكة المشروعات الخاصة من أجل أفريقيا من شأنه أن يعظم الروابط الاقتصادية بالاقتصاد الكينى. وقد سبق للمؤسسة والبنك الدولى أن عملا معا لتوفير التمويل مقرونا بالمشورة الفنية والخاصة بالسياسات لمشروعات للبنية الأساسية فى الكمرون، وكوت ديفوار، ورواندا، والسنغال وأوغندا.

توليد القوى الكهربائية فى السنغال

لعبت مؤسسة التمويل الدولية دورا رئيسا في تطوير وتمويل مشروع مستقل للقوى الكهربائية بطاقة ٦٧,٥ ميجاوات فى السنغال، من شأنه أن يوفر لقطاع الكهرباء فى البلاد قدرة تشتد الحاجة إليها. وقد قدم الإتحاد الدولى للتنمية ضمانا للمخاطر الجزئية لمساعدة أحد البنوك التجارية المحلية فى تقديم تمويل بالعملة المحلية للمشروع.

وسوف يستخدم الارتباط الذى قدمته المؤسسة بمبلغ ١٧ مليون يورو، وهو جزء من حزمة قروض من عدد من بنوك التنمية، فى بناء محطة لتوليد القوى الكهربائية بالديزل يتم إحماؤها بزيت الوقود الثقيل يديرها القطاع الخاص خارج مدينة داكار. وتحقق المحطة، التى تستهدف توفير طاقة الحمل الأساسى، مردودية للتكلفة أكثر فاعلية من بدائل توليد القوى الأخرى. وسوف تقوم بشراء القوى الكهربائية المولدة من المحطة شركة السنغال الوطنية للكهرباء (سينيليك) وهى المرفق الحكومى للكهرباء، بموجب اتفاق مدته ١٥ عاما، وشريك من القطاع الخاص، سيتم اختياره عن طريق مناقصة.

دعم النمو فى تمويل التجارة

يهدف برنامج المؤسسة العالمى لتمويل التجارة إلى زيادة حصة البلدان النامية من التجارة العالمية، وترويج التجارة من الأسواق الناشئة وإليها. ومن خلال هذا البرنامج تقدم لبنوك التصديق ضمانات جزئية أو كاملة مقابل المعاملات التجارية التى تتم بموجبه، وتغطى مخاطر الدفع التى تتحملها بنوك الإصدار المشاركة.

وخلال الأشهر التسعة الأولى من عمل البرنامج، أصدرت المؤسسة أكثر من ٣٨٠ ضمانا لمعاملات بلغ حجمها ٣١٧ مليون دولار. وبدءا من المنتجات رفيعة التقنية إلى السلع الزراعية، يدعم البرنامج التجارة من خلال شبكة من بنوك الإصدار، وبنوك التصديق فى أكثر من ٤٠ بلدا. ويقل متوسط الضمان عن مليون دولار، وتم نحو ٨٠ فى المائة من المعاملات هذا العام فى أفريقيا جنوب الصحراء. وشملت الصفقات التى أجريت فى أفريقيا ما يلى:

Ana Carrasco

قدمت المؤسسة ضمانا جزئيا لتمويل التجارة بمبلغ مليون دولار لتصدير زيت النخيل.

- تصدير منتجات صلب بمبلغ ٣٧٠ ألف دولار من جنوب أفريقيا إلى كينيا، حيث يسر دعم المؤسسة صفقة بقيمة قليلة كانت مهمة لترويج التجارة بين سوقين أفريقيين فى وقت لم يتمكن بنك التصديق من تحمل التعرض لمخاطر الائتمان التى يواجهها بنك الإصدار.
- وفر ضمان قدمته المؤسسة بمبلغ ٩,٨ مليون دولار لمدة ثلاثة أعوام لبيع حافلات من البرازيل إلى نيجيريا تمويلا نادرا لأجل أطول لاستثمار القطاع الخاص فى النقل الحضرى فى ذلك البلد.

وتسمح تغطية الضمان المقدم من المؤسسة لمخاطر البنوك، للمتلقين بتوسيع نطاق معاملاتهم فى تمويل التجارة داخل شبكة ممتدة من البلدان والبنوك، وتحسين خدماتهم لعملائهم. وتأمل المؤسسة فى زيادة تمويل التجارة فى بلدان أفريقية أخرى تتمتع بإمكانات كبيرة للتصدير، منها أنجولا، والكمرون، وإثيوبيا، ورواندا، والسنغال، والسودان.

قدمنا تمويلا بمبلغ ٨٩ مليون دولار لشركة إيه إى اس سونيل، وهى مرفق الكهرباء بالكمرون، لتحسين جدارة الإمداد بالكهرباء بالاعتماد عليه، وتوصيله لعملاء جدد

يتمثل أكبر الارتباطات التى قدمناها فى مجال البنية الأساسية فى أفريقيا حتى تاريخه فى حزمة تمويلية قدمت لشركة إيه إى اس سونيل، وهى مرفق الكهرباء المتكامل فى الكمرون. وكجزء من حزمة قروض من عدة مؤسسات لتمويل التنمية، سوف يستخدم الارتباط فى تحسين جدارة الإمداد بالكهرباء بالاعتماد عليه وتوصيله إلى عملاء جدد على مدى الأعوام الخمسة القادمة. وقد عملت المؤسسة عن كثب مع البنك الدولى الذى يدخل فى مناقشات إضافية بشأن البنية الأساسية مع حكومة الكمرون. كما تعمل المؤسسة والاتحاد الدولى للتنمية مع حكومة غانا لتشجيع الاستثمار الخاص فى قطاع القوى الكهربائية.

وقد بدأت المؤسسة أول استثمار لها فى قطاع المياه والصرف الصحى فى أفريقيا بحزمة تمويلية بمبلغ ٦٥ مليون يورو قدمته لشركة فيوليا ووتر إيه ام أس، التى أنشأت لمتابعة مشروعات المياه والصرف الصحى فى أفريقيا.

Paul Nickson

محطة إيه إى اس سونيل للكهرباء فى الكمرون

وهى جزء من مجموعة فيوليا للبيئة، وهى شركة عالمية رائدة فى مجال الخدمات البيئية تدير خدمات عامة فى البلدان الصناعية والنامية على حد سواء. وسوف يدعم استثمار المؤسسة التحسينات فى خدمات المياه والصرف الصحى عبر القارة.

وفى قطاع النقل، أجرينا أول ارتباط لنا لمشروع للنقليات فى أفريقيا، يقدم قرضا بما يعادل ١,٣ مليون دولار لشركة تراواتيه كمرون يدون لنقل البضائع. وقد ساعد المبلغ فى تمويل التوسيع فى أسطول الشركة من الشاحنات، وشراء معدات للتتبع والرصد، وتطوير وإنشاء مستودعات للتخزين. وفى الكمرون أيضا، قدمت المؤسسة مشورة للحكومة بشأن اختيار اس ان بروكسل كمدير ومالك لجزء من الخطوط الجوية الكمرونية.

الاستثمار فى أقاليم خرجت من دوامة الصراع : جمهورية الكونغو الديموقراطية

عقب زيارة قام بها لارس تونيل نائب الرئيس التنفيذى للمؤسسة لجمهورية الكونغو الديموقراطية فى شباط/ فبراير ٢٠٠٦، أطلقت المؤسسة والبنك الدولى مبادرة تجريبية للبلدان التى خرجت من دوامة الصراع، وذلك لتعظيم الفرص لاستثمار القطاع الخاص والمساعدات الفنية عقب التحول السياسى فى البلاد. وتتضمن المرحلة الأولى جهدا مكثفا من جانب فرق للمؤسسة ـ بالتنسيق مع البنك الدولى، والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، وسلطات جمهورية الكونغو الديموقراطية ـ من أجل تقييم الفرص والتحديات أمام المشروع الخاص فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنية الأساسية، والتعدين، والأسواق المالية والصناعات التحويلية العامة. وقد تم إعداد مبادرات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى للتنفيذ عقب الانتخابات التى أجريت فى البلاد.

وقد وجدت الفرق المشتركة بين المؤسسة والبنك الدولى أن هناك إمكانية لاستثمارات القطاع الخاص فى القوى الكهربائية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والهندسية، والتشييد، والأسواق المالية، إضافة إلى الخدمات الاستشارية، والمساعدات الفنية فى عدد من المجالات، بما فيها البنية الأساسية، ومناخ الاستثمار وروح المبادرة فى تنظيم المشروعات. ونتوقع أن توفر الدروس المستفادة من عملنا فى جمهورية الكونغو الديموقراطية الأساس لمنهج شامل لمجموعة البنك الدولى إزاء إعادة الإعمار والمشاركة فى البلدان التى خرجت من دوامة الصراع.

وقد عملت المؤسسة مع البنك الدولى من أجل وضع مدونات قانونية للاستثمار والتعدين فى جمهورية الكونغو الديموقراطية، وارتبطت المؤسسة بتمويل أول مشروع فى البلاد تحكمه المدونة القانونية الجديدة للتعدين. وقد مارسنا حقنا فى الخيار فى أن نغدو مساهما فى شركة كينجا ميامبو موسونى تيلينجز اس ايه أر إل، باستثمار بمبلغ ٥,٥ مليون دولار يمثل ٧,٥ فى المائة فى أسهم رأسمالها. وسوف يدعم الاستثمار دراسة للجدوى بشأن معالجة منتجات المخلفات الفرعية الناتجة من أنشطة المنجم. ونحن بصدد دراسة تقديم تمويل إضافى للديون والأسهم لهذه الشركة من أجل إنشاء عملية تعدين للنحاس والكوبالت قيمتها ٤٠٠ مليون دولار، من المتوقع أن تفتتح فى ٢٠٠٧ . وبالاستثمار للمؤسسة فى المراحل الأولى من تنفيذ المشروع، تقوم المؤسسة بدور فى عمليات تقييم الأثر البيئى والاجتماعى، وفى وضع الخطط الرامية لإشراك المجتمع.

تقييم فريق التقييم المستقل لأنشطة المؤسسة فى أفريقيا من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥

بينما تسعى المؤسسة هذا العام إلى توسيع أنشطتها فى أفريقيا جنوب الصحراء، قام فرق التقييم المستقل بتقييم إدارة المؤسسة للتحديات الفريدة فى الإقليم. ومازالت مخاطر مناخ الأعمال تمثل حاجزا رئيسا أمام الاستثمار الخاص فى جزء كبير من أفريقيا. وفيما عدا بضعة بلدان، فإن مناخ الاستثمار فى أفريقيا يعتبر أعلاها فى طرفى العالم. وقد دأبت المؤسسة فى إستراتيجياتها فى أفريقيا مرارا وتكرارا منذ ١٩٩٤ على استهداف تحسين مناخ الاستثمار كأولوية رئيسية، إلى جانب تنمية المشروعات الصغيرة، التى تعتبر الركيزة الرئيسية للاقتصادات الإفريقية.

ومع ذلك، فمازالت مستويات فرص الاستثمار أمام المؤسسة وارتباطاتها مقيدة بمناخ الأعمال الردىء، والافتقار النسبى إلى مشروعات استثمار قابلة للاستمرار يتولاها رعاة جيدون من القطاع الخاص. وكما يوضح الشكل الوارد أدناه، فقد حد ضعف مناخ الاستثمار بشدة من الاستثمار فى الإقليم، لاسيما فى بلدان أفريقيا الرائدة، غير المنتجة للنفط.

ورغم ذلك، فقد تمكنت بضعة بلدان أفريقية من تحسين مناخ الاستثمار بها خلال الأعوام القليلة الماضية، وارتفعت أيضا مستويات الاستثمار الخاص بها. كما تغيرت عمليات المؤسسة فى أفريقيا جنوب الصحراء فى الأعوام الأخيرة. ومنذ ١٩٩٥، رسخت المؤسسة لنفسها حضورا إقليميا قويا، حيث أقامت مكتبا محوريا فى جوهانسبرج يساند ستة مكاتب أصغر. وقد تمت إعادة هيكلة برامج لدعم الشركات الصغيرة، وتم إطلاق شراكة المشروعات الخاصة من أجل أفريقيا. وكانت حافظة المؤسسة الأفريقية لا تحقق ربحا من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٣، لكن حدث تحول كبير خلال الأعوام القليلة الماضية. وترجع أهمية ذلك إلى أن المشروعات الناجحة ماليا تحدث على الأرجح تأثيرا إنمائيا أوسع.

وفيما يتعلق بالمشروعات التى تم تقييمها فى أفريقيا وحققت محصلات مرتفعة للتنمية، قدر فريق التقييم المستقل أن كل دولار واحد من الاستثمار ولد ١,٥٠ دولار من المنافع الاقتصادية الصافية بأسعار القيمة الحالية. وعلى النقيض من ذلك، ولدت المشروعات التى حققت محصلات منخفضة للتنمية منفعة اقتصادية صافية قدرها ٠,١٠ دولار فقط لكل دولار مستثمر. وإجمالا، بلغ معدل نجاح الاستثمار ٤٨ فى المائة من المشروعات حسب العدد، و ٦٤ فى المائة حسب الحجم. وسوف يصبح ما تعتزم المؤسسة القيام به من زيادة حجم عملياتها فى أفريقيا، أكثر فاعلية، إذا استطاعت أن توازن بين الأحجام الأكبر ومحصلات النوعية الأفضل.

الاستثمار الخاص فى أفريقيا مقابل بقية العالم ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤

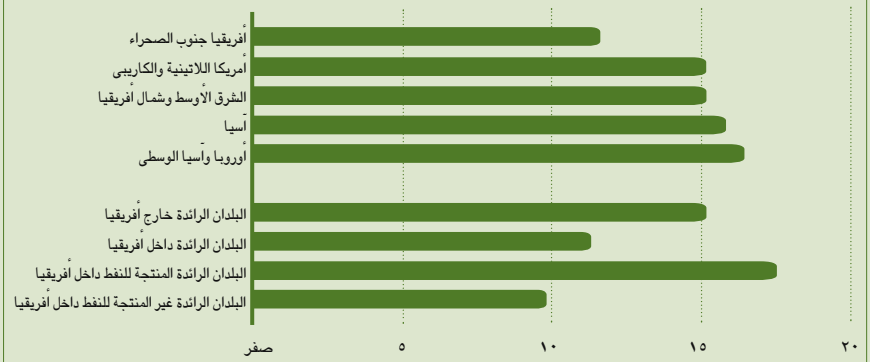

معدل تكوين رأس المال الخاص الثابت ١٩٩٠–٢٠٠٤ (نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى)

المصدر : قاعدة بيانات إحصاءات البنك الدولى

Richard Lord

تقرير عن الأقاليم ٢٠٠٦

شرق آسيا والمحيط الهادى

إندونيسيا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، تايلند، تونجا، تيمور الشرقية، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ساموا الصين، فانواتو، الفلبين، فيجى، فييت نام، كمبوديا، كيريباتى، ماليزيا، ميانمار، منغوليا، ولايات ميكرونيزيا المتحدة.

استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية لشرق آسيا والمحيط الهادى

- تدعيم المؤسسات المالية فى الإقليم، وتعميق أسواق المال، وتوسيع فرص الحصول على التمويل أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الشركات المحلية الصينية التى تسعى إلى تطبيق المعايير الدولية فى ممارسات الحوكمة، والشئون البيئية والاجتماعية.
- المساعدة فى تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية، وأسواق المال وتحسين فرص الحصول على التمويل بالنسبة للأسواق التى لا تحظى بالخدمات الملازمة.
- إنشاء مشروعات نموذجية للبنية الأساسية لتلبية احتياجات إندونيسيا الكبيرة من البنى الأساسية.
- تطوير الأسواق المالية، والاستثمار فى البنية الأساسية فى بلدان الإقليم منخفضة الدخل وعالية المخاطر، مع التركيز على احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الارتباطـــات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

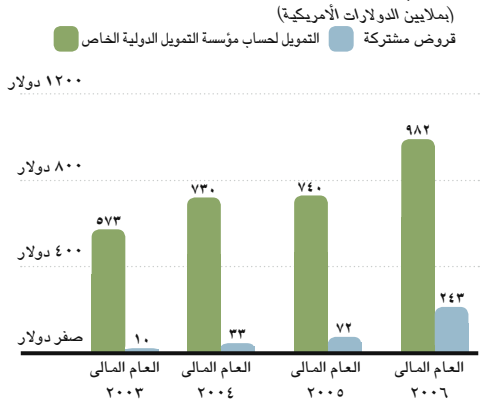

أكبر تعرض للمخاطر القطرية تواجهة للمؤسسة

حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

(بملايين الدولارات الأمريكية)

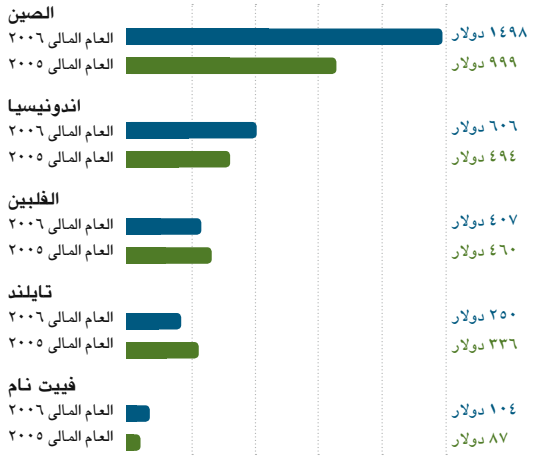

** تشمل الحصص الإقليمية لتسهيل Soco، واستثمارات Avenue Asia، التى تصنف رسميا كمشروعات عالمية.*

*** تشمل القروض المنتجات من نوع القروض وأشباه الأسهم. تشمل استثمارات الأسهم المنتجات من نوع الأسهم، وأشباه الأسهم.*

نظرة عامة على نشاط المؤسسة

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
العدد الإجمالى لمشروعات الاستثمار	٤١	٤٠
إجمالى الإنفاق على مشروعات المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية (بملايين الدولارات الأمريكية)	٢٦ دولار	٢٤ دولار

مؤظفو المؤسسة ومستشاروها

	المقر الرئيسى	المكاتب الميدانية
حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	٦	٣٤٤

تمويل المشروعات وحافظتها

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	العام المالى ٢٠٠٦*	العام المالى ٢٠٠٥**
التمويل المرتبط به لحساب المؤسسة	٩٨٢ دولار	٧٤٠ دولار
قروض***	٦٢٤	٥٢٠
أسهم***	٣١٠	١٩٥
ضمانات وإدارة المخاطر	٤٨	٢٥
قروض مشتركة موقعة	٢٤٣	٧٢
إجمالى الارتباطات الموقعة	١٢٢٥	٨١١
ارتباطات الحافظة لحساب المؤسسة	٣٢٥٣	٢٩٢٠
الحافظة المرتبط بها والمحجوزة لحساب آخرين (قروض وضمانات)	٦٨٩	٨٢١
إجمالى الحافظة المرتبط بها	٣٩٤٢	٣٧٤١

Hoang Tuan Dung

تقوم المؤسسة بمساعدة جمعيات بات ترانج للسيراميك فى فييت نام فى زيادة مبيعاتها وتصدير منتجاتها.

الموازنة بين التنمية المستدامة للقطاع الخاص والنمو السريع

مازال إقليم شرق آسيا والمحيط الهادى أسرع أقاليم العالم نموا، إذ بلغ نمو الناتج المحلى الإجمالى نحو ٦,٨ فى المائة خلال العام الشمسى ٢٠٠٥، بانخفاض طفيف عن مستواه فى ٢٠٠٤ وهو ٧,٥ فى المائة. فقد تسارع النمو الاقتصادى فى كمبوديا، وإندونيسيا، وفييت نام، واستمر بمعدلات مرتفعة جدا فى الصين، بينما تباطأ فى ماليزيا، والفلبين، وتايلند، والاقتصادات الأصغر فى إقليم المحيط الهادى. وفى الوقت الذى أدى فيه ارتفاع أسعار النفط إلى تهدئة النمو، ظلت ثقة المستهلكين ودوائر الأعمال بالإقليم قوية، واكتسب نمو الاستهلاك والاستثمار الخاص زخما. وتواصل التجارة الإقليمية البينية نموها، بينما تتحول الشركات الصينية إلى مستثمرين مهمين سواء داخل الإقليم وخارجه.

ويخلق النمو السريع توترات بشأن البنية الأساسية، والبيئة، والنسيج الاجتماعى، والنظم المالية. وسوف تتوقف استدامة النمو الاقتصادى للإقليم على تعميق نظامه المالى، وتوسيع قاعدة النمو، من خلال تطوير مشروعات الأعمال الخاصة، وتلبية الاحتياجات من البنى الأساسية، وتدبر العواقب البيئية والاجتماعية للنمو المرتفع. وتتمثل استراتيجية المؤسسة فى شرق آسيا والمحيط الهادى فى وضع حلول لهذه التحديات، من خلال توليفات مبتكرة من التمويل، والمساعدات الفنية، والمشاركات بين القطاعين العام والخاص.

بلغ إجمالى ارتباطات المؤسسة فى الإقليم ٩٢٨ مليون دولار خلال العام المالى ٢٠٠٦، مقابل ٧٤٠ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٥، وتضمنت تمويلا متزايدا لمشروعات الأعمال الزراعية، وتقنية المعلومات، والصناعات التحويلية. وقد فتحنا مرفقين جديدين للمساعدات الفنية هذا العام، أحدهما فى منطقة ريفية ومتخلفة من الفلبين والآخر فى منطقة فى إندونيسيا تستعيد عافيتها بعد تسونامى ٢٠٠٤.

تطوير القطاع المالى

خلال العام المالى، واصلت المؤسسة تعميق وتنويع القطاع المالى للإقليم من خلال تطبيق تمويل طويل الأجل بالعملات المحلية، بما فى ذلك سندات بالعملة المحلية، والاستثمار فى مؤسسات مالية غير مصرفية. وهذا العام، كانت المؤسسة هى أول جهة متعددة الأطراف تصدر سندات الباندا فى السوق الصينية المحلية غير الحكومية، وكانت هذه الصفقة إيذانا بفتح سوق سندات الرينمنبى أمام المؤسسات المالية الدولية.

وتضمنت ارتباطات المؤسسة فى القطاع المالى بالإقليم قرضا بالعملة المحلية بمبلغ ١,٣ تريليون روبية، بما يعادل نحو ١٥٠ مليون دولار لبنك بى تى نيك دانامون الإندونيسى. ويدعم هذا القرض، الذى يعتبر أكبر تسهيلاتنا بالعملة المحلية على مستوى العالم، وأكبر معاملاتنا حتى الآن فى إندونيسيا، توسع وحدة لائتمان متناهى الصغر فى البنك.

دعم مشروعات الأعمال الصغيرة والشركات الإقليمية

فى إطار ولايتها الإنمائية، تدعم المؤسسة تحول الشركات المحلية إلى قوى فاعلة إقليمية وعالمية. فقد قدمت المؤسسة قرضا بمبلغ ٤٥ مليون دولار لتوسيع الطاقة الإنتاجية لشركة سنترال بيرتيوى بهارى الإندونيسية، وهى شركة تابعة لمجموعة كارويون بوخباند، وهى المجموعة الزراعية التجارية الرائدة فى آسيا.

وسوف يساعد ذلك الشركة فى تلبية الطلب المتزايد على صادراتها، فى الوقت الذى يخلق فيه ٥٠٠٠ وظيفة فى مناطق ريفية نشاطها الاقتصادى محدود. وقد ارتبطنا أيضا بتقديم مبلغ ٨ ملايين دولار لشركة بول ميتلاند الدولية، التى تصدر الأثاث الخشبى فى فييت نام. وبالإضافة إلى تقديم تمويل طويل الأجل، سوف يساعد هذا الاستثمار الشركة فى الحفاظ على قدرتها على المنافسة على المستوى العالمى فى المنتجات الخشبية المعتمدة.

وتعتبر المساعدات الفنية التى تقدمها المؤسسة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حاسمة بصفة خاصة فى الأقاليم الرائدة للاقتصادات الناشئة. ويستضيف شرق آسيا الآن ست شراكات للمشروعات الخاصة من أجل المساعدات الفنية، منها مبادرات جديدة فى الفلبين، ومقاطعة أتشيه الإندونيسية. وتركز التسهيلات الستة جميعها على قضايا مناخ الاستثمار، وفرص الحصول على التمويل، وحوكمة الشركات. وتبعث شراكة المشروعات الخاصة لأتشيه ونياس الحياة من جديد فى مشروعات الأعمال الصغيرة فى قطاع الأعمال الزراعية والتجارة، ومصايد الأسماك، وتحسين فرص الحصول على التمويل أمام الشركات التى دمرها تسونامى ٢٠٠٤ . وقد تعاون تسهيل ميكونج لتنمية القطاع الخاص التابع للمؤسسة هذا العام مع شركة جاب إنك، وهى أكثر مشتر للملابس المصنوعة فى كمبوديا، فى توفير التدريب لما يزيد على ٦٥٠ مشرف فى مصانع الملابس.

وفى قطاع السياحة، قدم تسهيل ميكونج لتنمية القطاع الخاص مساعدات فنية لإدخال بوابات للشبكة العنكبوتية، ومكاتب حجز محلية، مما أتاح الفرصة أمام ٤٠٠ فندق ودار صيانة صغيرة فى إقليم ميكونج للإعلان عن نفسها وقبول الحجوزات عن طريق الشبكة العنكبوتية العالمية. وقد صمم هذا المشروع على هيئة شركة منفصلة إسمها ويرلدهوتيل ـ لينك. وسوف تواصل الشركة الجديدة دعم مواقع الشبكة العنكبوتية التى سبق لشركة ويرلدهوتيل ـ لينك إنشاؤها لفيجى، وساموا، وفانواتو.

تعزيز فرص الحصول على الائتمان فى إندونيسيا

تقدم البنوك الإندونيسية بصفة عامة قروضا قصيرة الأجل لرأس المال العامل، إلى الشركات الكبيرة، وليس إلى الشركات الأصغر السريعة النمو، التى تسهم بصورة رئيسية فى النمو الاقتصادى. وبغية مقاومة العقبات التى تعترض الشركات الأصغر قام برنامج المؤسسة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في شرق إندونيسيا، وشريكه فى المشروع، شركة سويس كونتاكت، بإنشاء مراكز جديدة للأعمال أطلق عليها مراكز تعزيز سبل حصول المشروعات على الائتمان، لمساعدة الشركات الصغيرة فى الحصول على قروض من البنوك المحلية، وتقديم البرامج التدريبية لمقدمى خدمات الأعمال. وقد حصل ما يزيد عن ١٥٠ مشروعا إندونيسيا صغيرا ومتوسطا تعمل مع مراكز الأعمال بالفعل على ما يزيد على ١٠,٥ مليون دولار فى شكل قروض من بنوك محلية.

Farida Lasida Adji

يعمل برنامج المؤسسة لتقديم المساعدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى إندونيسيا مع شركات تصنيع الأثاث المحلية من أجل تحسين النوعية والقدرة على المنافسة.

نمو مستدام على مدى طويل

طفقت الشركات تدرك قيمة الممارسات المستدامة للأعمال فى تقليل المخاطر طويلة الأجل، لاسيما فى اقتصادات شرق آسيا وجزر المحيط الهادى، حيث تشتد حدة ضغوط التنمية على الموارد الطبيعية. ويتراوح عمل المؤسسة فى هذه الساحة بين محفظة الانبعاثات من منشآت توليد القوى الكهربائية فى الصين وبين توفير فرص العمل للناس فى المجتمعات المتضررة من مشروعات التنمية.

وقد قدمنا هذا العام مساعدات فنية لشركة نورث أندريه، وهى شركة صينية كبرى لإنتاج عصير التفاح، لتحسين ممارسات قابلية الأغذية للتتبع، والممارسات الزراعية فى عشرات الآلاف من الزراع المندرجة ضمن سلسلة الشركة للتوريد. وتبدى الشركة متعددة الجنسيات التى تشترى عصائر شركة فورت أندريه اهتماما بصحة الموظفين وسلامتهم، واستخدام الكيماويات فى الزراعة.

وتقدم شراكاتنا للمشروعات الخاصة مساعدات فنية حول أفضل الممارسات للاستدامة. وفى إندونيسيا، يجرى خلق وظائف ثابتة وسبل معيشة مستدامة من خلال مشروعات فى صناعات زراعة أعشاب البحر والأحراج، كما تقوم بمساعدة الشركات الصغيرة فى المجتمعات المحلية القريبة لكى تصبح جزءا من شبكة التوريد لمشروع كبير للغاز الطبيعى. كما ساعدت المؤسسة ـ وبنسا PENSA مزرعة إندونيسية لزراعة شجر السنط للفوز بعضوية الشبكة العالمية للأحراج والتجارة التابعة للصندوق العالمى للحياة البرية : ويعتبر هذا الاعتماد معلما رئيسيا للأحراج المزروعة فى بلد يستمر فيه فقدان الأحراج الطبيعية من جراء أعمال قطع الأشجار غير الشرعية. ونعمل أيضا مع منظمة العمل الدولية فى جنوب شرقى آسيا على تشجيع مبادرات سياحة الجيوب المتفردة، وإضفاء الصبغة المؤسسية على مشروعات امتثال المصانع، وفى فييت نام، أنجزت المؤسسة تحليلا للقيود التى تعترض صاحبات ومديرات الأعمال، ثم أطلقت برنامجا للتمويل المستدام لتحسين الفرص أمامهم للحصول على التمويل.

تخطط إحدى الشركات التابعة لمجموعة تشاريون بوخباند، وهى المجموعة الرائدة فى مجال الأعمال الزراعية التجارية فى آسيا، لإنشاء ٥٠٠٠ وظيفة فى المناطق الريفية فى إندونيسيا بقرض من المؤسسة بمبلغ ٤٥ مليون دولار لتوسيع طاقاتها الإنتاجية.

Courtesy of Chindex International

تدعم المؤسسة مستشفيات العائلة المتحدة، وهى شركة قطاع خاص لتقديم الرعاية الصحية المبتكرة فى الصين.

شراكة نموذجية بين القطاعين العام والخاص فى ساموا

وصلات النقل الدولية حاسمة فى التنمية الاقتصادية فى ساموا. وقد قدمت خدمات المؤسسة الاستشارية حلا فريدا لتلبية احتياجات البلاد من النقل الجوى، عن طريق إشراك القطاع الخاص.

ولم تكن حكومة ساموا تستطيع تحمل الدعم الحكومى اللازم لمواصلة الخطوط الجوية البولينيزية المملوكة للدولة وساعدت المؤسسة فى استنباط عملية تنافسية لاختيار شريك جديد من القطاع الخاص. وقد فازت شركة فيرجين بلو الأسترالية بالمناقصة بعرض يسمح لحكومة ساموا بتنمية السياسة، وضمان الوصول إلى ساموا بطريق الجو، وتخفيض مساهماتها فى شركة الخطوط الجوية. وفى أسواق أخرى تعمل بها، تمكنت شركة فيرجين بلو من زيادة عدد السياح الوافدين بما يزيد على الثلث خلال الأعوام الثلاثة الأولى من عملها. وتعتبر الشراكة فى ساموا بين القطاعين العام والخاص، التى ستدار على أساس تجارى يستهدف الربح، أول حالة لشركة ناقلة منخفضة التكلفة تشارك فى خصخصة شركة طيران.

مساهمة منا فى تخفيف النقص فى المياه، قدمنا تمويلا لشركة داجانج نيو سبرنج لبناء محطة لتحلية المياه المالحة فى تيانجين بالصين.

البنية الأساسية والرعاية الصحية

تعتبر استثمارات البنية الأساسية أولوية متقدمة بالنسبة للمؤسسة، وهى مطلوبة للحفاظ على النظم القائمة، ودعم النمو المستمر بمعدلات تخفيض أعداد الفقراء. وقد قمنا بتنويع نشاطنا فى قطاعات جديدة للبنية الأساسية فى شرق آسيا هذا العام بقروض لتحلية المياه المالحة، وتطوير المحطات الكهرومائية الصغيرة فى الصين. وقدمت المؤسسة تمويلا لشركة داجانج نيوسبرنج، لبناء محطة لتحلية مياه البحر فى تيانجين بالصين. وسوف تسهم المحطة فى تخفيف النقص فى المياه، وتخفيف تلوث المياه السطحية والجوفية.

وقد أقرضنا شركة زونجدا يانجين لتوليد القوى الكهربائية ٢٢ مليون دولار لإقامة ثلاث محطات قوى صغيرة تديرها مياه الأنهار. وهذا المشروع، الذى يعتبر أول استثمار لنا فى مقاطعة يونان، وهى من أقل المقاطعات الغربية تطورا فى الصين، سوف يخفف من النقص فى القوى الكهربائية، ويقلل انبعاثات غاز الدفيئة بما يقدر بـ ٨ ملايين طن على مدى ٣٠ عاما. ومن المتوقع أن يجتذب هذا المشروع مزيدا من المستثمرين إلى مقاطعة يونان، والمقاطعات المجاورة، حيث يتخلف الاستثمار عن ساحل الصين المحضرن. كما نقدم الشورى إلى حكومة الفلبين بشأن خصخصة أجزاء من مجموعة مرافق القوى الكهربائية الصغيرة، التى تولد الكهرباء للمناطق الريفية خارج نطاق الشبكة الكهربائية.

وقد بلغ إجمالى استثماراتنا فى قطاع التكنولوجيا الصينى الرفيع النمو ٥٠ مليون دولار هذا العام، وشملت خمسة مشروعات، منها استثمار فى أسهم رأس المال بمبلغ ١٥ مليون دولار فى شركة تشايناسوفت، وهى شركة تقدم حلولا للبرمجيات، وتلقت استثمارا مماثلا من شركة مايكروسوفت الأمريكية، وشاركت فى أسهم بمبلغ ٢٠ مليون دولار فى صندوق اس بى سى فى سى للتكنولوجيا، واستثمار بمبلغ ١٠ ملايين دولار فى شركة نيو فوتونيكس، التى تصمم وتنتج مكونات لشبكات الألياف الضوئية.

كما قدمت المؤسسة قرضا بمبلغ ٨ ملايين دولار للتوسع فى مستشفيات العائلة المتحدة فى الصين. وتمر البلاد بالمراحل الأولى لفتح قطاعها الصحى أمام الممارسين من القطاع الخاص، والمستثمرين الأجانب، وسيزيد هذا المشروع فرص الحصول على الرعاية الصحية رفيعة المستوى. وقد قدمت أيضا حزمة تمويل بمبلغ ٤,٦ مليون دولار لشركة شنغهاى ايروسبيس كومبيوتر سيستم انجينيرنج المحدودة، التى تقدم تعليما وتدريبا طبيا رفيع المستوى بتكلفة معقولة عن طريق الأقمار الصناعية فى جميع أنحاء الصين، بما يسمح لممارسى الرعاية الصحية بتلبية الاحتياجات التعليمية المستمرة فى المناطق النائية.

دعم تطوير سياسات الأعمال فى فييت نام

فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، أقرت الجمعية الوطنية فى فييت نام تشريعين رئيسيين للأعمال ـ قانون الاستثمار وقانون المؤسسات ـ بغية تحسين مناخ الاستثمار للشركات المحلية والأجنبية. وقد قدم تسهيل ميكونج لتنمية القطاع الخاص التابع للمؤسسة مساعدات فنية شاملة للجان الصياغة الحكومية، والجمعية الوطنية أثناء عملية سن التشريعات، مما جعل الحكومة تشيد بهذا الدعم.

وقد بدأت مساعدات تسهيل ميكونج ببحث وعروض للجنتى الصياغة ؛ وتضمنت الموضوعات الممارسات المثلى الدولية لحوافز الاستثمار، وحماية المستثمرين، وحوكمة الشركات، والنهج البديلة لتأسيس مجموعات الشركات بالطرق القانونية. وقد تأكدت حملة المناصرة فى المرفق والاتصال من أن جميع القضايا قد نوقشت على نطاق واسع فى وسائل الإعلام وفيما بين أصحاب المصلحة، لتوفير تغذية مرتدة واسعة النطاق بشأن مشروعى القانونين.

Farida Lasida Adji

يطور مشروع مساعدات فنية للسياحة المستدامة أسواق التصدير أمام منتجى الحرف اليدوية.

Larry Jiang

تساعد المؤسسة باستثمارها فى سنترال بيرتيوى بهارى هذه المزرعة الإندونيسية لتربية الجمبرى فى التوسع إلى أسواق تصدير جديدة.

تسهيل للقروض بالعملة المحلية يفيد الشركات الإندونيسية الصغيرة

قدمت مؤسسة التمويل الدولية أكبر قروضها بالعملة المحلية، بما يعادل ١٥٠ مليون دولار هذا العام إلى بى تى بنك دنامون، الذى يعتبر أكبر مقرض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتمويل الاستهلاكى فى السوق الإندونيسية. وسوف يساعد تمويل المؤسسة. غير المتاح للبنك فى السوق الخاصة، البنك فى زيادة تمويله متناهى الصغر والإقراض للشركات الصغيرة زيادة كبيرة. ويدلل هيكل القروض بالعملة المحلية على أن مؤسسة يمكنها تقديم الإقراض المبتكر الواسع النطاق الذى تحتاجه شرق آسيا.

ويمثل الدعم المقدم لبنك دنامون جزءا من التزام أعرض بزيادة أنشطتنا فى إندونيسيا، ومواصلة دعمنا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن المتوقع أن تشجع استثمار المؤسسة مؤسسات أخرى على البدء فى الإقراض، إذ تقرر زيادته لمنظمى المشروعات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يساعد التمويل بالعملات المحلية المقترضين المحليين على الموازنة بين أصولهم وخصومهم ويزيل المخاطر المرتبطة بالاقتراض بالعملة الأجنبية.

تقرير عن الأقاليم ٢٠٠٦

جنوب أسيا

بنغلاديش؛ بوتان؛ الهند؛ مالديف؛ نيبال؛ سرى لانكا

استراتيجية المؤسسة لجنوب آسيا

- دعم الاندماج الإقليمى فى السوق العالمية، بدعم الاستثمارات الوافدة إلى الإقليم والخارجة منه، مع تقاسم الممارسات المثلى العالمية، والاستثمار فى الأسهم والديون فى شركات متوسطة الحجم لها قدرة على المنافسة الدولية.
- زيادة الاستثمار الخاص فى البنية الأساسية من خلال تمويل المشروعات، ودعم المؤسسات المالية المحلية، وشركات تطوير البنية الأساسية، ومعاملات تمويل البلديات، والأعمال الاستشارية حول مشروعات معينة.
- النهوض بكفاءة الطاقة، والإنتاج الأكثر نظافة، واستخدام الطاقة المتجددة، والبنية الأساسية.
- النهوض بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما فى الأسواق الرائدة، بالتضامن مع الشركات التى تستثمر بها المؤسسة، والمؤسسات المالية المحلية، والحكومات، وجمعيات رجال الأعمال.
- بناء قدرة أكبر للمؤسسات المالية، خاصة فى البلدان الرائدة، لتوسيع الخدمات المالية للشرائح التى لا تحظى بالخدمة المطلوبة، بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الارتباطـــات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

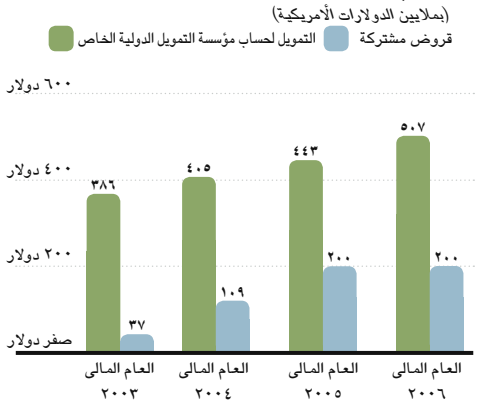

نظرة عامة على نشاط المؤسسة

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
العدد الإجمالى لمشروعات الاستثمار	٢٥	٣٠
إجمالى الإنفاق على مشروعات المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية (بملايين الدولارات الأمريكية)	١٢ دولار	٦ دولار

موظفو المؤسسة ومستشاروها

	المقر الرئيسى	المكاتب الميدانية
حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	٤	١٣٩

تمويل المشروعات وحافظتها

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	العام المالى ٢٠٠٦*	العام المالى ٢٠٠٥**
التمويل المرتبط به لحساب المؤسسة	٥٠٧ دولار	٤٤٣ دولار
قروض**	٣٦٧	٣٨٤
أسهم**	١٣٠	٥٧
ضمانات وإدارة المخاطر	١٠	٢
قروض مشتركة موقعة	٢٠٠	٢٠٠
إجمالى الارتباطات الموقعة	٧٠٧	٦٤٣
ارتباطات الحافظة لحساب المؤسسة	١٨٠٠	١٦٣٤
الحافظة المرتبط بها والمحجوزة لحساب آخرين (قروض وضمانات)	٥٨٤	٤١٦
إجمالى الحافظة المرتبط بها	٢٣٨٤	٢٠٥٠

أكبر تعرض للمخاطر القطرية تواجهه المؤسسة

حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

(بملايين الدولارات الأمريكية)

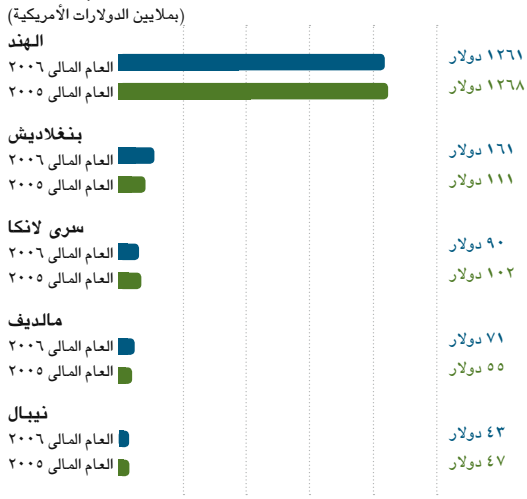

** تشمل الحصص الإقليمية استثمارات Avenue Asia، التى تصنف رسميا كمشروعات عالمية.*

*** تشمل القروض المنتجات من نوع القروض وأشباه الأسهم. تشمل استثمارات الأسهم المنتجات من نوع الأسهم، وأشباه الأسهم.*

Courtesy of Cairn Energy

زيادة روح المبادرة بتنظيم المشروعات والاستثمار الخاص فى البنية الأساسية

شهد إقليم شرق آسيا، الذى يعتبر أسرع أقاليم العالم نموا، عاما فارقا فى ٢٠٠٥، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادى ٧,٦ فى المائة. وكان النمو أقوى فى بنغلاديش، وبوتان، والهند وسرى لانكا، بينما كان ضعيفا نسبيا فى جزر المالديف، ونيبال.

وفى ظل هذه البيئة، ارتبطت المؤسسة بتقديم ٥٠٧ ملايين دولار من حسابها الخاص، وحشدت قروضا مشتركة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٦. وقد ذهبت استثماراتنا فى جنوب آسيا فى معظمها لدعم توسيع العملاء لقدراتهم، واستنباط منتجات وخدمات جديدة. ويحتل تطوير البنية الأساسية، حيث يكون التقدم عنصرا حاسما فى النمو الاقتصادى ونوعية الحياة، موقعا مركزيا من إستراتيجيتنا الاستثمارية فى الإقليم.

وتعتبر المساعدات الفنية من أجل تنمية مشروعات الأعمال الصغيرة مساهمتنا الرئيسية فى تنمية القطاع الخاص فى المجالات التى مازالت فرص الاستثمار فيها محدودة. وقد أدى ما تقوم به المؤسسة من مساعدات فنية فى بنغلاديش، وبوتان، وسرى لانكا، تطور الأسواق المالية، بصفة أعم، إلى دعم التحسينات فى مناخ الاستثمار.

وتواصل المؤسسة دعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى بنغلاديش، وبوتان، وشمال شرق الهند، وجزر المالديف، ونيبال، وسرى لانكا من خلال تسهيل تنمية المشروعات فى جنوب آسيا. ويرسى برنامج هذا التسهيل الأساسى لفرص الاستثمار فى المستقبل، عن طريق الاشتراك مع البنوك المحلية فى زيادة فرص الحصول على التمويل، والعمل مع الحكومات من أجل تحسين المناخ الموافى للأعمال. ويعمل تسهيل تنمية المشروعات فى جنوب آسيا عن كثب مع البنك الدولى، بما يدعم عمله التحليلى، بما فى ذلك تقييمات مناخ الاستثمار. وقد منحت المؤسسة هذا العام مكتبين جديدين فى جواهاتى فى شمال الهند، وفى سرى لانكا، للاستجابة بصورة أكثر فعالية لاحتياجات الأقاليم منخفضة الدخل عالية المخاطر.

وبينما حققت الهند معدلات مبهرة فى النمو الاقتصادى إلا أن نوعية الحياة بالنسبة للفقراء لاتزال أقل إثارة. وتواصل المؤسسة التركيز على تحسين مناخ الاستثمار فى الهند، من خلال دعم مزيد من مشاركة القطاع الخاص فى تطوير البنية الأساسية، وجهود الحكومة من أجل زيادة الاستثمار وإنتاجية المناطق الريفية.

الاستثمارات فى البنية الأساسية

ثمة حاجة لتحسينات كبيرة فى البنية الأساسية للمحافظة على النمو فى جنوب آسيا. ومازالت الاختناقات الحادة، بما فيها التى تحدث فى خدمات القوى الكهربائية، والماء، والنقل، تعوق القدرة على المنافسة الاقتصادية. وبغية التصدى لمعوقات البنية الأساسية، اضطلعت المؤسسة بثلاثة استثمارات فى شراكات بين القطاعين العام والخاص خلال العام المالى، بمبلغ إجمالى قدره ٤٤ مليون دولار.

وقد وقعنا اتفاقا مع الجمعية التعاونية الوطنية لكهرباء الريف ومقرها الولايات المتحدة، ومؤسسة تمويل القوى الكهربائية، وهى المؤسسة المالية العامة للقوى الكهربائية لقطاع القوى فى الهند، من أجل بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوزيع الكهرباء فى الريف، وتقديم خدمات استشارية لبرامج نموذجية للكهربة. ويعتبر هذا التحالف خطوة

مهمة نحو تحقيق هدف الهند المتمثل فى تعميم الكهرباء قبل حلول ٢٠١٢ . وسوف تملك مرافق توزيع الكهرباء فى الريف التى سيضمها البرنامج، منظمات تستند للمجتمع المحلى، وتديرها هيئات خاصة، بدعم مؤسسى، وبإقراض متناهى الصغر من منظمات غير حكومية. وسيقام المشروع الأول فى غرب البنغال، حيث يتلقى ١ فى المائة فقط من السكان حاليا الكهرباء من مرفق الدولة.

وقد أقرضت المؤسسة ١٥ مليون دولار لشركة الهند لتنمية القوى الكهربائية، وهى شركة تقيم عددا يصل إلى ست منشآت صغيرة ومتوسطة لتوليد القوى الكهرومائية من ولايات هيماشال براديش، ومهارتشرا، ومادهيا براديش. وأعقبت المؤسسة استثمارا مسبق لها فى شركة Infrastructure Development Finance Company Limited بقرض مشترك بلغ ١٠٠ مليون دولار وكذلك مساعدات فنية لزيادة قدرة الشركة على إسداء المشورة لحكومات الولايات والبلديات بشأن تطوير مشروعات البنية الأساسية المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

Afifa Raihana

فى بوتان، نقوم بتدريب ملاك مشروعات الأعمال الصغيرة.

ودخلت المؤسسة أيضا إلى قطاع المياه فى الهند لأول مرة بتمويل بمبلغ ٢٥ مليون دولار لشركة Chennai Water Desalination Limited وهو أول مشروع خاص فى البلاد لتوريد المياه المحلاة. وهذا أيضا من أول استثمارات المؤسسة فى قطاع تحلية المياه المالحة، الذى ينمو على المستوى العالمى.

وفى سرى لانكا، ساعدنا شركة ECO Power Private Limited وهى شركة لإنشاء وتشغيل محطات توليد الطاقة الكهرومائية صغيرة الحجم، وفى بيع اعتمادات الكربون. ووقع تسهيل الكربون المشترك بين المؤسسة وهولندا، وهو مبادرة مشتركة مع الحكومة الهولندية، اتفاقا فى آب/ أغسطس ٢٠٠٥ قيمته ٤٥ مليون دولار لشراء تخفيضات فى انبعاثات غاز الدفيئة من مشروعات ECO Power للطاقة المتجددة. وسوف تساعد هذه المبيعات من اعتمادات الكربون هولندا فى الامتثال لالتزاماتها بموجب آلية التنمية النظيفة لبروتوكول كيوتو.

تقاسم الاستراتيجيات للشركات المتعددة الجنسيات الناشئة

تزايدت تدفقات الاستثمار بين الأسواق الناشئة بمقدار ثلاثة أمثال بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٣ إلى ٤٦ مليار دولار، تمثل نحو ٣٥ فى المائة من إجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية. كما نمت بسرعة ارتباطات المؤسسة لدعم الاستثمارات بين الجنوب والجنوب، حيث بلغت ٦٧٣ مليون دولار هذا العام. شاملة مشروعات الاستثمار فى كل إقليم.

وبغية مساعدة شركات الأسواق الناشئة فى التعلم من خبرات بعضها فى الاستثمار العابر للحدود، نظمت المؤسسة مؤتمرا فى بمباى فى تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٥ بالاشتراك مع مجلة فينانشيال تايمز. وقد ساعدت العروض التى قدمتها قيادات إقليمية وعالمية من الحكومات وقطاع الأعمال من أفريقيا، وآسيا، وأوروبا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية المشاركين وعددهم ٢٥٠ من ٣٥ بلدا على التوصل إلى فهم أفضل لاتجاهات الاستثمار، والاستراتيجيات الفعالة للاستثمار العابر للحدود.

ستتزايد الوظائف لمزارعى القصب فى المناطق الريفية مع التوسع فى طاقة إنتاج السكر الذى ساعدت المؤسسة فى تمويله.

زيادة إمكانات الاتصالات لدفع عجلة النمو الاقتصادى

تم منح قرض بمبلغ ٢٠ مليونا لشركة Wataniya Telecom Maldives Private Limited التابعة للشركة الوطنية للاتصالات ومقرها الكويت، وسوف يعزز هذا القرض المنافسة فى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فى جزر المالديف، ويوفر تغطية خدمة الهاتف المحمول للمناطق التى لا تحظى بالخدمة المطلوبة، التى تشمل أكثر من ١٠٠ جزيرة. وتقوم الشركة ببناء شبكة اتصالات للهاتف المحمول تغطى عموم البلاد وتعتزم مد كابل بحرى للآليات الضوئية من شأنه أن يحسن من الاتصالات بباقى بلدان العالم.

وسوف يوفر مشروع الوطنية للاتصالات تغطية لخدمة الهاتف المحمول لجميع الجزر المأهولة، وكذلك مناطق الصيد الرئيسية فى جزر المالديف. وتقوم الشركة الوطنية، بالتعاون الوثيق مع Horizon Fisheries، وهى شركة خاصة محلية، بمساعدة قباطنة المراكب على استخدام الاتصالات فى تحسين التعاون بين العرض والطلب فى مصانع التجهيز المحلية.

تمويل النمو فى القطاعات الناشئة

تواصل المؤسسة تقديم خدمات الديون والاستثمار فى الأسهم على المدى الطويل فى الهند، حيث اضطلعت باستثمارات رئيسية فى قطاعات الصناعات التحويلية، والأعمال الزراعية التجارية، وتقنية المعلومات، والخدمات المالية.

وقد قدمت المؤسسة استثمارا يجمع بين القروض والأسهم بمبلغ ٢٦,٥ مليون دولار لشركة JK Paper، وهى إحدى شركات البلاد الرائدة فى إنتاج الورق ولب الورق، مما يزيد من قدرتها على تلبية الطلب المحلى، وتحسين النظم البيئية. وبغية دعم البنية الأساسية، ارتبطنا بتقديم استثمار يجمع بين القروض والأسهم بمبلغ ٢٠ مليون دولار لشركة PSL Limited، وهى أكبر شركة فى الهند لإنتاج مواسير الصلب كبيرة الأقطار، أما فى صناعة مكونات السيارات، فقد قدمنا تمويلا لشركة LGB وشركة International Auto Limited لمساعدة هاتين الشركتين فى تلبية الطلب المتزايد على منتجاتها.

وفى قطاع الأعمال الزراعية التجارية، تقوم شركة Ruchi Soya، وهى شركة هندية لإنتاج زيوت الطعام بإضافة منشآت جديدة، وتدريب الموظفين، وزيادة قوة العمل بها باستثمار من المؤسسة. وقمنا أيضا بتدعيم شركة DSCL وهى شركة هندية متنوعة الإنتاج للأعمال الزراعية التجارية، والكيماويات. وعقب استثمار بمبلغ ٣٠ مليون دولار فى العمليات الكيماوية لشركة DSCL العام الماضى، قدمت المؤسسة ارتباطا بمبلغ ١٥ مليون دولار فى العام المالى ٢٠٠٦ لتوسيع طاقة الشركة لإنتاج السكر. وهذا من شأنه أن يخفض تكلفة وحدات الإنتاج، وزيادة الوظائف لمزارعى القصب فى المناطق الريفية.

تمثل التكنولوجيا ٢٥ فى المائة من الصادرات، ومازالت تمثل محركا رئيسيا للنمو الاقتصادى. ونحن نستجيب للحاجة إلى التمويل فى المراحل المبكرة فى قطاع تكنولوجيا المعلومات الهندى باستثمار فى أسهم بمبلغ ٢٠ مليون دولار فى صندوق ilabs لتكنولوجيا المراحل المبكرة. وقد استثمرنا أيضا فى الأسهم فى شركات Indecomm و Nevis و KPIT Cummins Infosystems

ومن أجل تدعيم تنمية احتياطيات النفط والغاز فى شرق آسيا، قدمت المؤسسة قرضا ثانيا لشركة Cairn Energy بمبلغ ١٥٠ مليون دولار. وهذه الشركة تقوم بتطوير حقول فى الهند وبنغلاديش. وسوف يدعم استثمارنا الجديد العمل فى منطقة متخلفة فى راجستان. ويتيح المشروع

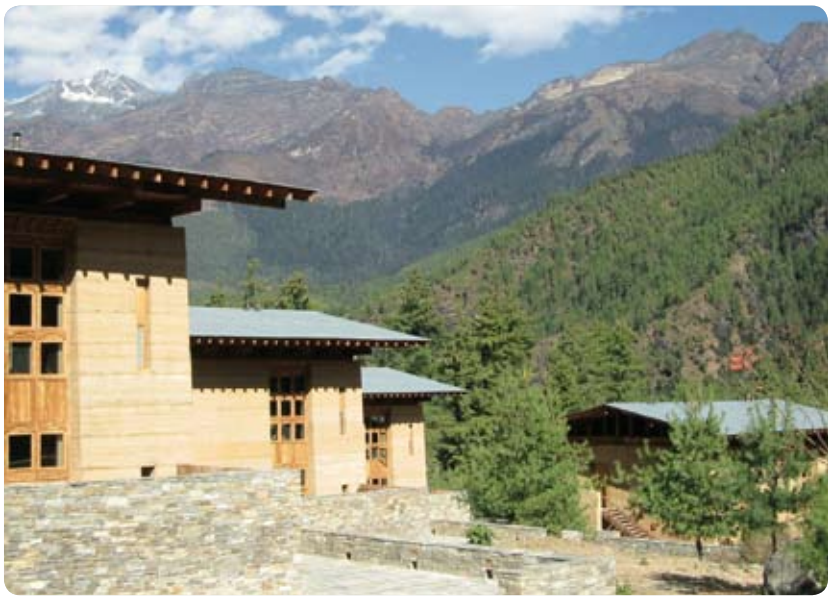

Colin J. Warren

دعم أول استثمار للمؤسسة فى بوتان فى قطاع السياحة بتمويل من أجل إنشاء أحد المنتجعات.

فرصة بارزة للمجتمعات القريبة من حقول راجستان، وتتشارك المؤسسة مع شركة Cairn لدعم المشاركة الواسعة من جانب المجتمعات وبرامج التنمية الاقتصادية.

ساعدنا ما يزيد على ٢٠٠٠ من منظمى المشروعات من القواعد الشعبية، والصناع فى إيجاد وظائف جديدة أو زيادة مبيعاتهم خلال العام المالى ٢٠٠٦.

وفى القطاع المالى، تستثمر المؤسسة فى المؤسسات المالية الخاصة التى تمد خدماتها لتشمل الأسواق التى لا تحظى بالخدمات المطلوبة، بما فيها الشركات الصغيرة، وتقدم المساعدات الفنية إليها. وقد استثمرنا مبلغ ٣١,٥ مليون دولار لبنك Federal Bank، وهو بنك قطاع خاص متوسط الحجم فى جنوب الهند، مما دعم جهود البنك على المستوى الوطنى ومساعدة فى الوفاء بحاجته المتنامية لرأس المال. كما قامت باستثمار فى الأسهم بمبلغ مليونى دولار فى صندوق Lok Investments، الذى أنشىء بغرض الاستثمار فى مؤسسات التمويل متناهى الصغر فى جميع أنحاء البلاد (انظر الإطار). وقد انضم مصرفان فى بنغلاديش هما: Dhaka Bank و Eastern Bank إلى برنامج المؤسسة لتمويل التجارة العالمية، الذى يساعد المستوردين المحليين على الحصول بصورة أفضل على الائتمان من خلال شبكة لبنوك التصديق على مستوى العالم.

دعم منظمى المشروعات وزيادة القدرة على المنافسة

عمل تسهيل المؤسسة لتنمية المشروعات فى جنوب آسيا مع اتحاد منتجى ومصدرى الملابس المحبوكة (التريكو) هذا العام على توسيع حصة الأعضاء من الأسواق وتفهمهم لقنوات السوق واحتياجاتها. وقد أوجدت التغيرات فى اتفاقيات التجارة فى المنسوجات، خاصة اتفاقية المنتجات المتعددة الألياف، بيئة تنامى فيها المنافسة فى صناعة الملابس، التى تمثل أكثر من ٧٥ فى المائة من إيرادات بنغلاديش من

حلول مبتكرة فى مجال التمويل متناهى الصغر

ستستخدم شركة لوك للاستثمار مليونى دولار من أسهم رأس مال مؤسسة التمويل الدولية فى ارتباط مع أسهم لرأس المال تقدمها مؤسسات أخرى، للاستثمار فيما يصل إلى ٢٠ مؤسسة للتمويل متناهى الصغر عبر أنحاء الهند. وتأمل الشركة فى تشجيع البنوك المحلية على زيادة تركيزها على التمويل متناهى الصغر عن طريق اظهار امكانيات تحقيق الربح فى القطاع. وإضافة للاستثمار فى شركات التمويل غير المصرفية، تعتزم شركة لوك الاستثمار فى شركات الخدمات – الشركات المستقلة، الخاصة المحدودة التى تقدم القروض وتدير التدفقات النقدية بين عملاء الائتمان متناهى الصغر والبنوك الشريكة فى مقابل رسوم المجموعة.

وكان هذا المنهج المبتكر لتنمية التمويل متناهى الصغر ناجحا حالات الاختبار التى أجرتها البنوك الهندية. ونتوقع أن تسفر الاستثمارات التى تقوم بها شركة لوك عن تقديم قروض للتمويل متناهى الصغر إلى ١,٥ مليون مقترض، أساسا من الأشخاص ذوى الدخل المنخفض فى المناطق الريفية.

Colin J. Warren

العمل جار فى توسعات مصنع ورق اندرا براديش فى الهند.

التصدير، وتضم ما يزيد على مليونى وظيفة. وقد نظم تسهيل تنمية المشروعات فى جنوب آسيا بعثة تجارية حملت منتجى الملابس المحبوكة إلى الولايات المتحدة، لمساعدتهم فى تنمية اتصالاتهم بالسوق، وفرص المبيعات، ومهارات التسويق. والتسهيل بصور تنفيذ برنامج لمتابعة التنمية لتعزيز العمل المشترك والقدرة على المنافسة فى الصناعة.

وبغية تعزيز روح المبادرة فى تنظيم المشروعات بين شباب الهند، أطلقت المؤسسة مبادرة الأعمال للقواعد الشعبية المحلية، التى تدعم صندوق استئمان Bharatiya Yuva Shakti Trust، الذى يقدم التوجيه والإرشاد ورأسمال التأسيس للشباب المحروم. وتساعد المؤسسة هذا الصندوق على زيادة مدى وصوله إلى ٩٠ ألف من منظمى المشروعات الشباب، و٣٠ ألفا من المرشدين فى جميع أنحاء الهند خلال الأعوام الخمسة القادمة.

كما أسهمت المؤسسة بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار لصندوق تنمية روح المبادرة فى تنظيم المشروعات، الذى سيسعى إلى معالجة «الوسط المفقود» بين المشروعات الخاصة – وهى الشركات التى لم تتمكن من الحصول على التمويل التجارى، ولكن لديها مطالب تمويلية تتجاوز قدرة مؤسسات التمويل الصغيرة.

Ted Pollett

إحدى حفارات الاستكشاف التابعة لشركة Cairn Energy فى راجستان بالهند.

مؤسسة التمويل الدولية تكافح الإيدز فى الهند

يدلل برنامج المؤسسة لمكافحة الإيدز على أن المؤسسات الخاصة قد تكون شركاء للحكومة، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات التنمية الدولية فى الحد من وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وفى هذا العام، عمل البرنامج مع أربع شركات عميلة للمؤسسة فى الهند لتوسيع برامج وعى المجتمع وأماكن العمل والوقاية من الفيروس. وعملت مؤسسة أمبوجا للأسمنت، وشركة أبوللو للإطارات، وشركة بالاربور للصناعات المحدودة وشركة أوشا مارتن مع المؤسسة على وضع البرامج والتوسع فيها، وتعزيز قدرتها الإكلينيكية للتصدى لفيروس ومرض الإيدز، من خلال معالجة الإصابات الناتجة عن الاتصال الجنسى، وتعزيز الوقاية وتغيير السلوك بين سائقى شاحنات المسافات الطويلة، والعمال المهاجرين، وغيرهم من السكان المعرضين للخطر، الذين يتفاعلون مع عملياتها.

تقرير عن الأقاليم ٢٠٠٦

أوروبا وآسيا الوسطى

الاتحاد الروسى، أذربيجان، أرمينيا، ألبانيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تركمانستان، تركيا، الجمهورية التشيكية، الجمهورية السلوفاكية، جمهورية القيرغيز، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، رومانيا، سلوفينيا، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، مولدوفا، هنغاريا.

استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية لأوروبا وآسيا الوسطى

- تعزيز الشفافية، وحوكمة الشركات فى المشروعات المستدامة بيئيا واجتماعيا، مع التركيز على الأسواق الرائدة.
- دعم الاستثمارات لتنويع الاقتصادات، وتحديث الهياكل الصناعية والبنى الأساسية، مما يسارع للانتقال إلى اقتصادات السوق.
- تطوير الأسواق المالية، مع التركيز على توفر فرص الحصول على التمويل أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبناء المؤسسات، والمنتجات المالية المبتكرة.
- حفز الاستثمارات داخل الإقليم، والمشاركات بين القطاعين العام والخاص فى قطاعات البنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية.

الارتباطـــات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

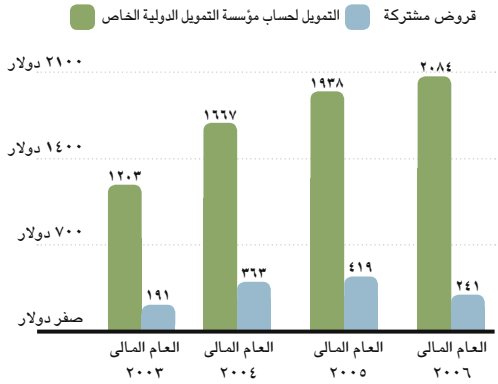

نظرة عامة على نشاط المؤسسة

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
العدد الإجمالى لمشروعات الاستثمار	٨٠	٦٧
إجمالى الإنفاق على مشروعات المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية (بملايين الدولارات الأمريكية)	٣٢ دولار	٣٨ دولار

موظفو المؤسسة ومستشاروها

	المقر الرئيسى	المكاتب الميدانية
حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	١٢	٤٨٦

تمويل المشروعات وحافظتها

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	العام المالى ٢٠٠٦*	العام المالى ٢٠٠٥**
التمويل المرتبط به لحساب المؤسسة	٢٠٨٤ دولار	١٩٣٨ دولار
قروض***	١٧١٠	١٧٥١
أسهم***	٢٣١	١٨٧
ضمانات وإدارة المخاطر	١٤٣	صفر
قروض مشتركة موقعة	٢٤١	٤١٩
إجمالى الارتباطات الموقعة	٢٣٢٥	٢٣٥٧
ارتباطات الحافظة لحساب المؤسسة	٦٥٢٥	٥٤٢٣
الحافظة المرتبط بها والمحجوزة لحساب آخرين (قروض وضمانات)	٩٩٥	١٠٠٨
إجمالى الحافظة المرتبط بها	٧٥١٩	٦٤٣١

أكبر تعرض للمخاطر تواجهه المؤسسة

حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

(بملايين الدولارات الأمريكية)

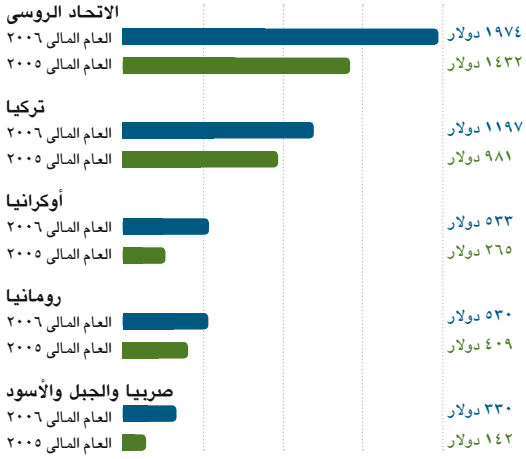

** تشمل الحافظة المرتبط بها لحساب المؤسسة والمحتفظ بها لحساب الغير الحصة الإقليمية من قائمة مشروعات BTC . التى تصنف رسميا كمشروع عالمى.*

*** يشمل الحصة الإقليمية لإستثمار تسهيل ميلروز التى تصنف رسميا كمشروع عالمى كما تشمل الحافظة المرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص والمحتفظ بها لحساب الغير الحصة الإقليمية لمشروع BTC التى تصنف رسميا كمشروع عالمى.*

**** تشمل القروض المنتجات من نوع القروض وأشباه الأسهم. تشمل استثمارات الأسهم المنتجات من نوع الأسهم، وأشباه الأسهم.*

Vladimir Andrievsky

فى أوكرانيا، قدمت المؤسسة إلى شركة Sandora، وهى شركة كبرى لإنتاج العصائر تمويلا لبناء مصنع جديد. كما قدمنا مساعدات فنية للمزارعين المحليين لتحسين ما يوردونه للشركة من فواكه وخضراوات.

توسيع فرص الحصول على التمويل والأسواق المحلية

تواصلت معدات النمو القوى فى الإقليم فى العام ٢٠٠٥، بما تجاوز ٥ فى المائة فى معظم البلدان. وشهدت بلدان القوقاز والبلطيق زيادة سريعة بصفة خاصة فى الناتج المحلى الإجمالى، حيث حققت أذربيجان، وأرمينيا ولاتفيا معدلات نمو من رقمين. وحققت البلدان الأعضاء الجديدة فى الاتحاد الأوروبى نمو نتيجة لزيادة الاندماج فى الأسواق العالمية. وفى عدد من البلدان التى تمر بمرحلة انتقال الغنية بالموارد مثل كازاخستان وروسيا عضد ارتفاع أسعار السلع معدل النمو القوى. وفى الوقت ذاته شهدت عدة بلدان، منها جمهورية قيرغيزيا، وبولندا، ورومانيا، وأوكرانيا تباطؤا حادا فى النمو.

وبلغت ارتباطاتنا فى أوروبا وآسيا الوسطى هذا العام المالى ٢,٠٨ مليار دولار، إلى جانب مبلغ إضافى قدره ٢٤١ مليون دولار فى هيئة قروض مشتركة. وذهبت غالبية هذا الاستثمار إلى روسيا، حيث استثمرت المؤسسة ما يزيد على ٥٩١ مليون دولار لحسابها الخاص، وجمعت قروضا مشتركة بمبلغ ١٤٢ مليون دولار قدمت إلى ٢٧ مشروعا، كما ذهبت أيضا إلى تركيا، حيث استثمرت المؤسسة ٥١٣ مليون دولار فى ١٠ مشروعات، وحشدت مبلغا إضافيا قدره ٥٠ مليون على هيئة قروض مشتركة.

وفى بلدان البلقان، استمرت عمليات المؤسسة فى الزيادة، لاسيما فى رومانيا، وصربيا، ومونتيجرو. وتزايد نشاط المؤسسة فى أوكرانيا للعام الثانى على التوالى، وحدثت أيضا زيادات ملحوظة فى بلدان القوقاز والبلقان. أما فى آسيا الوسطى، فقد بقيت عمليات استثمار المؤسسة ثابتة على حالها، مع تركيز متزايد على الشركات المتناهية الصغر والصغيرة.

واستمرت المساعدات الفنية فى القيام بدور مهم فى البلدان السوفيتية السابقة، مع استمرار العمل فى تطوير المؤسسات المالية، وتحسين مناخ الأعمال، وتدعيم ممارسات حوكمة الشركات. وفى بلدان البلقان جددت المؤسسة تركيز مساعداتها الفنية على هذه المجالات، بالإضافة إلى تعزيز الآليات البديلة لتسوية المنازعات، ومساعدة الشركات فى استيفاء معايير الاتحاد الأوروبى، والنهوض بالشركات بين القطاعين العام والخاص فى البنية الأساسية.

دعم الأسواق المالية

ظلت تنمية المؤسسات المالية فى جميع أنحاء الإقليم أولوية قوية، حيث مثلت نصف مشروعاتنا الاستثمارية خلال العام المالى ٢٠٠٦، وجانبا كبيرا من مساعداتنا الفنية.

وفى اقتصادات الإقليم الأصغر، جمعنا بين التمويل والخبرة بشأن أفضل الممارسات للمساعدة فى تقوية المصارف المحلية. ففى العام المالى ٢٠٠٦، على سبيل المثال عملت المؤسسة فى أرمينيا مع بنك Ineco bank وفى أذربيجان مع بنك Azerigazbank و MicroFinance Bank of Azerbaijan ، وفى جورجيا مع بنك TBC Bank و Mobiasbanca. وتواصل الأخذ بنهج مماثل فى الأقاليم الأقل تقدما من روسيا، حيث عملنا هذا العام مع أربعة مصارف خارج موسكو، منها عميلان جديدان.

وفى أوكرانيا، قدمنا قرضا تابعا لبنك Aval Bank للإقراض من الباطن إلى مشروعات أعمال صغيرة. وفى جنوب شرقى أوروبا، دعمنا عمليات إقراض لشركات صغيرة فى رومانيا من خلال تمويل قدم لبنك Banca Comerciala Romana وفى صربيا، ومونتينجرو من خلال قرض لبنك Intesa. تعاونا مع مؤسسة Kreditanstalt Für Wiederaufbau وهى وكالة الإقراض الثنائى فى ألمانيا، لدفع عملية الإقراض للشركات متناهية الصغر والصغيرة، وربطتا ٣٧ مليون دولار للصندوق الأوروبى لجنوب شرقى أوروبا. وفى البوسنة والهرسك،

عملت المؤسسة مع MI-BOSPO وهى مؤسسة للائتمان متناهى الصغر تقرض منظمات المشروعات منخفضة الدخل.

وقد ربطنا ٨٢ مليون دولار لصناديق خاصة للاستثمار فى الأسهم، من أجل تقوية الشركات فى الإقليم. كما أن استثماراتنا فى صندوق تحقيق التلاقى فى أوروبا الناشئة Emerging Europe Convergence Fund ،Marbleton و Property Fund, Euroventures Ukraine Fund لدعم الاستثمارات فى البنية الأساسية، والعقارات، والشركات الخاصة متوسطة الحجم.

ركزت مشروعات العام المالى ٢٠٠٦ الأخرى على التمويل التأجيرى وتمويل الإسكان. وقد قدمنا قرضا إلى بنك UniBank، وهو أول استثمار من جانب مؤسسة مالية دولية فى قطاع التمويل التأجيرى فى أذربيجان. وقد انبثق هذا القرض من عمل استشارى سابق قمنا به بالاشتراك مع الحكومة السويسرية لتطوير صناعة التمويل التأجيرى فى أذربيجان. وواصلت المؤسسة دعم قطاع تمويل الإسكان من خلال الأعمال الاستشارية لمشروع تطوير سوق الرهن العقارى، ومن خلال تمويل منح الرهون العقارية لبنك Absolut Bank ، وCredit Bank of Moscow وDelta Credit Bank. قامت المؤسسة بالنهوض بتمويل الإسكان ومشروعات الأعمال الصغيرة، من خلال استثمار (إلى جانب صندوق استثمار مقره داخل الإقليم) فى بنك Nova Bank فى البوسنة والهرسك، الذى يعمل فى جمهورية سبرسكا المتخلفة.

وقد واصلنا تقديم المساعدات الفنية لرعاية نمو خدمات استعلامات الائتمان فى الإقليم. وهذه الاستعلامات من شانها أن تجعل الإقراض أقل مخاطر وتكلفة للبنوك.

معالجة معوقات البنية الأساسية

يساعد القطاع الخاص فى زيادة فرص النفاذ إلى الأسواق من خلال إزالة المعوقات أمام نمو الأعمال فى أوروبا وآسيا الوسطى. وفى هذا الصدد، تقدم شراكة المشروعات الخاصة لجنوب شرقى أوروبا التابعة للمؤسسة خدمات استشارية لهيكلة وتنفيذ شراكات بين القطاعين العام والخاص فى مجال البنية الأساسية. ومنذ قيامها فى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، تم تعيين شراكة المشروعات الخاصة لجنوب شرقى أوروبا فى مجال البنية الأساسية من جانب الحكومة العربية للاضطلاع بدور المستشار الرئيسى فى إعادة هيكلة الشركة الناقلة الوطنية جات للخطوط الجوية، ومن جانب الحكومة الألبانية لتوسيع جدول أعمال الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى البلاد. وينكب هذا التسهيل أيضا على شراكات مماثلة فى خدمات المياه، والصرف الصحى، وتعريف المخلفات.

وفى روسيا، دعمت المؤسسة التوسع فى شركة Brunswick Rail Leasing لتأجير خدمات السكك الحديدية، وإنشاء ست محطات للحاويات البرية الداخلية من جانب شركة Eurosib Group ، فى أجزاء مختلفة من البلاد. وقدمنا أيضا تمويلا لشركة التاكسى الجوى Air Taxi ، وهى شركة روسية تقوم بإنشاء خدمات

لمعالجة الندرة فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى أذربيجان، قدمنا مساعدات فنية، وقرضا بمبلغ ٣ ملايين دولار لتطوير صناعة التمويل التأجيرى.

الإصلاح التنظيمى يساعد الشركات الصغيرة فى أوزبكستان

فى أوزبكستان، أسفرت جهود المؤسسة الاستشارية عن وفورات سنوية بلغت ٣٣ مليون دولار حققتها شركات صغيرة، وأدت المشاورات التى قدمتها مؤسسة الفريق الاستشارى المقيم فى البلاد إلى قيام الحكومة بإصدار سبعة قرارات جمهورية تحسن مناخ الأعمال فى البلاد، من خلال تبسيط إجراءات الضرائب، والتفتيش، وإصدار التصاريح، والتقارير المالية للشركات الصغيرة.

وقد أصبحت الإجراءات الورقية المطلوبة من منظمى المشروعات الأوزبكيين الآن أقل وطأ وإرهاقا، وسوف تتمكن الشركات الصغيرة من رفع ضرائبها من خلال دفعة وحيدة تعادل ١٣ فى المائة من المبيعات. ولن يكون فى وسع المفتشين بعد الآن أن يغلقوا شركة ما دون اللجوء إلى النظام القضائى، ولن يمكنهم فرض غرامات باهظة على الشركات على ذمة مخالفات طفيفة أو جنايات أولى. إن إلغاء التصاريح الإلزامية بالنسبة لتجارة التجزئة، وعشرة أنشطة تجارية أخرى، والتى كانت تصدر بالنسبة إلى ٢٠ فى المائة من منظمى المشروعات الأوزبكيين سنويا من شأنه أن يساعد الشركات، عن طريق تحرير الدخول إلى السوق والتوسع. وسوف تواصل المؤسسة رصد أثر هذه التغييرات، وتأثير مساعداتها الاستشارية من خلال مسوحات سنوية لمنظمى المشروعات الأوزبكيين.

لركاب الخطوط الجوية المكوكية، ولمشروعات المطارات التى تقوم بها عميلتنا التركية شركة TAV Holdings فى جورجيا.

الاستثمارات ذات التأثير البيئى

واصلت المؤسسة منذ ٢٠٠١ المساعدة فى تمويل التحسينات فى كفاءة الطاقة فى عدة بلدان أوروبية شرقية. وتزور المؤسسة البنوك وشركات التمويل التأجيرى مجددو تسهيلات ائتمانية، وحزم لتحسين الائتمان، إلى جانب المشورة والتدريب على هيكلة وتسويق المنتجات المالية لهذه التحسينات.

ورغم الطقس شديد البرودة، وارتفاع تكلفة الطاقة فى الشتاء الماضى، فقد دفع كثير من الهنغاريين بالفعل مبالغ أقل مما دفعوه من قبل مقابل التدفئة المنزلية. وعلى مدى العامين المنصرمين، ساعدت المؤسسة أحد البنوك الهنغارية المحلية فى تمويل تحسينات فى كفاءة الطاقة المنزلية، بما فى ذلك تحسين العزل وزيادة كفاءة النوافذ، وتوفير أدوات جديدة لتنظيم الحرارة (ثرموستات).

وقد بدأنا أيضا هذا العام العمل فى البنوك الروسية فى تمويل مشروعات كفاءة الطاقة لشركات تجرى تطويرا على نظم التدفئة البالية، وخطوط الإنتاج التى عفا عليها الزمن.

ونصف المعدات الصناعية فى روسيا تقريبا يرجع تاريخها على الأقل إلى ٢٠ عاما مضت واستهلاك الطاقة لكل وحدة إنتاج يعادل ١٠ أمثال استهلاك أغنى البلدان. وفى روستوف الواقعة على نهر الدوق فى جنوب روسيا، قدمت المؤسسة قرضا مربوطا بمؤشر الروبل بمبلغ ٤ ملايين دولار لبنك CenterInvest Bank لتمويل عدة مشروعات من هذا النوع، منها معدات تدفئة جديدة لعدد ٤٠٠ منزل. ومن المتوقع أن تؤدى هذه المعدات إلى تخفيض تكلفة التدفئة المنزلية بنسبة ٤٠ فى المائة.

وسوف تحدث استثمارات العام المالى ٢٠٠٦ الأحرى آثارا بيئية إيجابية فى بلغاريا، ورومانيا. وقد تلقت شركة EPIQ NV، وهى شركة منتجة للإليكترونيات وعميل للمؤسسة منذ ٢٠٠١، قرضا لتوسيع وتحديث عملياتها فى بلغاريا. وسوف ترصد أجهزة الاستشعار التى تنتجها الشركة من أجل صناع السيارات انبعاث الغازات الملونة وتحسن كفاءة الطاقة فى سيارات الديزل فى أوروبا. وقد قدمنا قرضا بمبلغ ١٤ مليون يورو إلى شركة CNFR Navrom Galati S.A.، وفى أكبر شركة خاصة للملاحة النهرية فى رومانيا. وسوف يستخدم هذا القرض فى تطوير أسطولها من القاطرات المزودة بمحركات تستوفى الشروط البينية للاتحاد الأوروبى بالنسبة للانبعاثات.

Örozbek Kenjetaev

تساعد المؤسسة فى تحسين أحوال الإسكان فى جمهورية قيرغيزيا من خلال مشروعات تمويل الإسكان.

منظمو المشروعات متناهية الصغر فى قيرغيزيا يستفيدون من تمويل مؤسسة التمويل الدولية

وقعت المؤسسة اتفاقية لتقديم حزمة تمويل بمبلغ ٢,٢ مليون دولار هذا العام للمؤسسة المالية لوكالة الائتمان المتناهى الصغر Micro Credit Agency Bai Tushum Financial Foundation وهى واحدة من المؤسسات الرائدة للإقراض المتناهى الصغر فى جمهورية قيرغيزيا. وسوف يستخدم تمويل المؤسسة فى تمويل Bai Tushum من هيئة لا تستهدف الربح إلى مؤسسة مالية أكثر نزوعا إلى النشاط التجارى وأكثر استدامة، حتى توسع إقراضها للمزارعين، ومنظمى المشروعات الفردية، والمشروعات الخاصة فى الأقاليم النائية. وباعتبارها شركة منظمة للتمويل متناهى الصغر، سيكون بمقدور Bai Tushum تقديم طائفة عريضة من منتجات الائتمان والادخار التى لا تتاح على نطاق واسع لمنظمى المشروعات المتناهية الصغر المحليين. ومن المتوقع أن يستفيد ما يقدر بعدد ٣٢٠٠ منظم جديد من منظمى المشروعات المتناهية الصغر، مما يؤدى إلى زيادة ثروة القطاع الخاص وإيجاد وظائف.

وهنـاك استثمـاران كبـيران للمؤسسـة فـى قطـاع الصلب مـن المتوقـع أن يجلبـا تحسينات بيئيـة ملحوظـة للمجتمعـات المحليـة المحيطة. وسوف يساعد هذان القرضان، وهما قرض بمبلغ ٦٠ مليـون دولار لشركـة Vyksa Steel Works الروسية التابعة لمجموعة OMK Group، وقرض بمبلـغ ١٠٠ مليـون دولار لشركـة Industrial Union of Donbass الأوكرانيـة، فـى تمويـل برنامـج التحديـث الواسع، مما يساعـد الشركتين فـى التخصـص تدريجيـا مـن أفـران المحامـر المكشوفة الملوثة للبيئة، استيفاء المعايير البيئية ذات المستوى الدولى.

قطاعات اقتصادية أخرى

إن ما يحد من النفاذ إلى الأسـواق فى الإقليم هو أن البنية الأساسية للنقل محدودة، وشبكات تجـارة التجزئة والنقليات وخدماتها متخلفة. وقد شملت ارتباطات المؤسسة استثمارا فى شركة Galnaftogaz لتوسيع شبكتها المتنامية من محطات تعبئة البترول فى أوكرانيا. وفى أوكرانيا أيضا أقرضنا شركة Nova Liniya، وهى شركة صغيرة لتحسين المنازل، بما يسمح لها بالتوسع إلى المدن الإقليمية. وقد ساعدنا أيضا مجموعة Biocon Group فـى توسيع أعمالها فـى تـوزيـع الأدويـة والتجزئة. وفى أرمينيا، دعمت المؤسسة أكثر من ٨٠٠ تاجر تجزئة عن طريق توفير التمويل لتحسين وتوسيع البازار الذى كانوا يعملون داخله فى يريفان. وفى روسيا، قدمت المؤسسة تمويلا لمركز Trio وهو مركز حديث للتوزيع والمستودعات لمنتجات الأغذية المجمدة. وفى روسيا أيضا، دعمنا توسيع متجر Ramstore فى المناطق الأقل تطورا من البلاد. ومن خلال علاقاتها ببنية النقل الأساسية والنقل والإمداد والتموين (اللوجستيات) فى إقليم موسكو، سوف يضع Trio معيارا جديدا للصناعة للتداول رفيع المستوى للمنتجات القابلة للتلف.

وسـوف تـؤدى استثمارات المؤسسة فى الأعمال الزراعية التجارية فى أوروبا إلى توسيع السوق أمـام مصنعى الأغذية الأساسية. ففى بلدان البلقان، ساعدت المؤسسة شركة Agrokor فى إعادة هيكلة مصنعين لتجهيز اللحوم، لم يكن فى وسعهما لولا ذلك أن يستمرا فى العمل. وقدمنا أيضا تمويلا بمبلغ ١٠ ملايين دولار لشركة Rise، وهى شركة للأعمال الزراعية التجارية المتكاملة، وذلـك للمساعدة فى زيـادة فرص المزارعين للحصول على التوريدات والخدمات الرئيسية فى مولدوفا، وروسيا وأوكرانيا. كما ساعدنا شركة Rise فى تنقيح خطتها فى مجال الأعمال وتحسين الحركة داخلها.

وقد أدى نمو التشييد عبر الإقليم إلى زيادة الحاجة إلى مواد البناء، وهو قطاع آخر دعمناه هـذا العـام. وأقرضـت المؤسسة شركة Zeus Ceramica من أجل إقامة مصنع جديد لبلاط السيراميك فى إقليم دونيتسك بأوكرانيا. وفى تركيا، أقرضنا مجموعة Sanko Group لدعم إنشائها بمصنع أسمنت كبير غير ملوث للبيئة.

وقامت المؤسسة أيضا بأول استثمار لها فى قطاع تكرير النفط فى شرق أوروبا، بتقديم قرض وقرض مشترك بمبلغ ٨٢ مليون دولار لمعمل تكرير النفط الرومانى التابع لشركة Petrotel-Lukoil. وإضـافة إلى مساعدة هـذه الشركة الروسية فى توسيع عملياتها إلى بلد مجاور، سوف يسمح استثمارنا لها بتحديث أعمالها وتطوير مستوياتها البيئية.

تلقى ٤٠٠ منزل فى جنوب روسيا معدات تدفئة جديدة ذات كفاءة فى استهلاك الطاقة من خلال قرض مربوط بمؤشر الروبل مقدم من المؤسسة إلى بنك CenterInvest Bank .

كما قدمنا قرضا بمبلغ ١٢٠ مليون دولار لشركة Avea وهى شركة تركية لتشغيل الهاتف المحمول. وهذا الاستثمار من شأنه أن يساعد فى تحرير صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية فى تركيا، وأن يزيد المنافسة فى القطاع، مما يؤدى فى نهاية المطاف إلى جعل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية فى حدود القدرة المالية للمستهلكين.

Matthias Hedinger

معمل تكرير النفط الرومانى التابع لشركة Petrotel-Lukoil سوف يحدث أعماله ويطور مستوياته البيئية بتمويل بمبلغ ٨٢ مليون دولار تم تدبيره من جانب المؤسسة.

الاستثمار فى الصحة والتعليم فى تركيا

توسع المؤسسة من دعمها لمشروعات القطاع الخاص فى مجالى الصحة والتعليم فى تركيا. فقد قدمنا أول قرض منا باللـيرة التركية هذا العام، بما يعادل ٤,٥ مليون دولار إلى Yuce وهى مدرسة ابتدائية وثانوية ومعهد تدريب على تقنية المعلومات فى أنقرة. وسوف يساعد القرض مدرسة Yuce فى تلبية الطلب المتزايد على التدريب المهنى فى قطاع تكنولوجيا المعلومات، ويحسن منتجاتها من البرمجيات التعليمية، التى تستخدم على نطاق واسع فى كل من المدارس الحكومية والخاصة. وللقدرة على تمويل المشروعات بالعملة المحلية أهمية خاصة فى القطاعات الاجتماعية، حيث تكون موارد معظم المؤسسات بالعملة المحلية.

وقد أقرضنا أيضا ما يعادل ٤٠ مليون دولار لمجموعة Acibadem للرعاية الصحية، التى تدير شبكة من المستشفيات ومرافق الرعاية الإسعافية فى اسطنبول. وهذا القرض، وهو الثانى من أجل توسيع الشركة، سوف يسمح لـ Acibadem بالتوسع فى اسطنبول وفى مدن أصغر فى تركيا، حيث الرعاية الصحية رفيعة المستوى أقل توافرا.

Courtesy of Yuce Schools

مدرسة Yuce فى أنقرة – تركيا.

الأعمال الزراعية التجارية فى أوكرانيا

تلقت شركة Sandora، وهى أكبر منتج للعصير ذى العلامة التجارية المشهورة قروضا بمبلغ ٢٠ مليون دولار لبناء مصنع جديد لتعبئة الزجاجات، وتحسين نوعية المنتجات والتوزيع.

وبغية دعم حاجة الشركة إلى مورد ثابت، رفيع المستوى من الفواكه والخضروات، تعمل شراكة المشروعات الخاصة التابعة للمؤسسة، مع المنتجين المحليين على تحسين إدارة المزارع، والممارسات التسويقية. ويجرى دعم المشروع بتمويل من مانحين سويديين، ويتضمن تقديم مساعدات قانونية للمزارعين حول التفاوض بشأن عقود التوريد. وبينما ستتمكن شركة Sandora وشركات مثلها من الحصول على منتجات أفضل، فإن المزارعين الأوكرانيين سوف يستحدثون شراكات أقوى فى الأعمال تحسن من استقرار الوظائف فى المناطق الريفية. وبالنسبة لموسم الغرس فى ٢٠٠٦، وقعت Sandora عقود طويلة الأجل للتوريد قيمتها ٥,٦ مليون دولار مع ٢٦ مزرعة. وتستخدم هذه المزارع مجتمعة أكثر من ١٥٠٠ عامل.

Vladimir Andrievsky

تعتبر الفواكه رفيعة المستوى ضرورية لأعمال Sandora.

تقرير عن الأقاليم ٢٠٠٦

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

الأرجنتين، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواى، باراغواى، البرازيل، بربادوس، بليز، بنما، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، دومينيكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوتشيا، السلفادور، شيلى، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هايتى، هندوراس.

إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

- تحسين المناخ المواتى للأعمال، ومساعدة الشركات الصغيرة فى الانضمام إلى السوق الرسمية.
- زيادة فرص الحصول على التمويل عن طريق: الوصول إلى منظمى المشروعات متناهية الصغر، والشركات الصغيرة، وشركات الصف الثانى، وتوفير تمويل طويل الأجل للمؤسسات.
- تدعيم البنية الأساسية بزيادة مشاركة القطاع الخاص، وإسداء المشورة حول إصلاحات الإطار التنظيمى.
- تعزيز الاستدامة، من خلال معايير أعلى لحوكمة الشراكات، والأداء البيئى والاجتماعى.

الارتباطـــات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

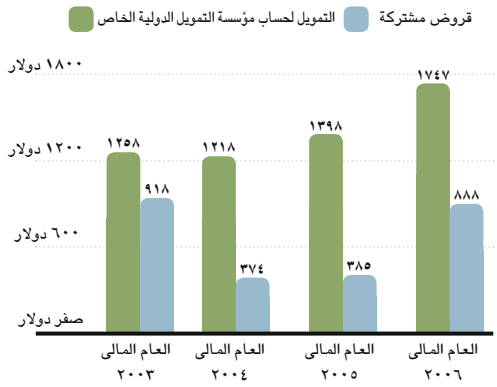

نظرة عامة على نشاط المؤسسة

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
العدد الإجمالى لمشروعات الاستثمار	٦٩	٥٤
إجمالى الإنفاق على مشروعات المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية (بملايين الدولارات الأمريكية)	١٣ دولار	٥ دولار

موظفو المؤسسة ومستشاروها

	المقر الرئيسى	المكاتب الميدانية
حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	١١	٩٥

تمويل المشروعات وحافظتها

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
التمويل المرتبط به لحساب المؤسسة	١٧٤٧ دولار	١٣٩٨ دولار
قروض*	١٣٧١	١٢٢١
أسهم*	٢٦٥	٧٥
ضمانات وإدارة المخاطر	١١١	١٠٣
قروض مشتركة موقعة	٨٨٨	٣٨٥
إجمالى الارتباطات الموقعة	٢٦٣٥	١٧٨٣
ارتباطات الحافظة لحساب المؤسسة	٦٢٩٩	٦١٢٤
الحافظة المرتبط بها والمحجوزة لحساب آخرين (قروض وضمانات)	٢٣٢٨	٢١٧٩
إجمالى الحافظة المرتبط بها	٨٦٢٧	٨٣٠٤

أكبر تعرض للمخاطر القطرية تواجهه المؤسسة

حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

(بملايين الدولارات الأمريكية)

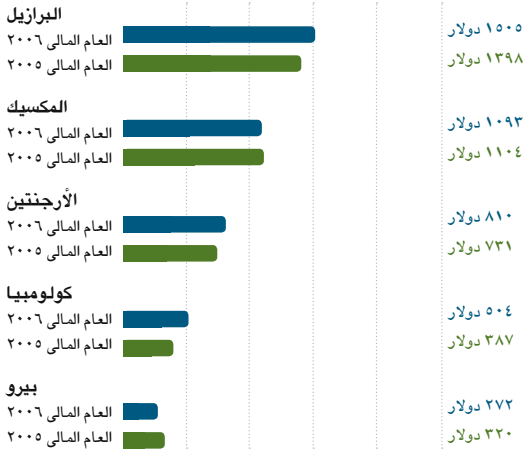

** تشمل القروض المنتجات من نوع القروض وأشباه الأسهم. تشمل استثمارات الأسهم المنتجات من نوع الأسهم، وأشباه الأسهم.*

Alejandro Perez

قدم الصندوق البلدى للمؤسسة ضمانا جزئيا للائتمان من أجل شراء وتشغيل قطارات على خط مترو الأنفاق الجديد فى ساو باولو.

دعم قيادات الصناعة الناشئة من خلال الشراكات طويلة الأجل

يشهد إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى عامه الرابع على التوالى من النمو، إذ يتوقع أن يعادل التوسع الاقتصادى للعام ٢٠٠٦ نسبة الزيادة التى بلغت فى ٢٠٠٥ (٤ فى المائة). إلا أنه برغم التحسينات فى السياسة الاقتصادية الداخلية، وارتفاع أسعار سلع الإقليم، إلا أن النمو فيه قد تخلف عن مستواه فى الأسواق الناشئة الأخرى. ويعتبر متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الإقليم، مقيسا بالمتوسط العالمى على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، أقل من جميع أقاليم الأسواق الناشئة الأخرى، فيماعدا إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، الذى فاق أداؤه إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى ٢٠٠٥ .

ويؤدى استمرار الفقر وانعدام المساواة إلى زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية فى الإقليم، مع انتشار النمط وسط الجماعات التى لا تدرك مزايا النمو الاقتصادى، مما اتضح فى الانتخابات الأخيرة. وتسعى بعض الحكومات الجديدة إلى قيام الدولة بدور أكبر فى الاقتصاد، مما يثير عدم التيقن وسط المستثمرين، الذى قد يسفر عن تدن فى مستويات الاستثمار، بالإضافة إلى زيادة أوجه انعدام الكفاءة. وهذا بدوره قد يحد من النمو ومن الجهود الرامية لتخفيض أعداد الفقراء. ورغم ذلك، فإن معظم الحكومات فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى تدرك أن القطاع الخاص يمثل قوة قادرة من أجل التنمية، وأن القطاع الخاص نفسه يتصدى بصورة أكثر نشاطا لانعدام المساواة ويشجع روح المبادرة فى تنظيم المشروعات. وكثير من المستثمرين فى الإقليم يعتبرون أن مشاركة أصحاب المصلحة والاستدامة استراتيجيتان مهمتان لإقامة روابط محلية قوية، وتعزيز الشهرة، وتحسين النتائج النهائية.

تعكس أنشطة المؤسسة هذه البيئة المتسمة بالتحدى. ومن خلال الاستثمارات فى الأسهم، والقروض، والمساعدات الفنية، والمنتجات الاستشارية ترعى الشراكات طويلة الأجل مع عملائها من الشركات، وتحسن فرص الشركات الصغيرة فى النفاذ إلى السوق، وتدعم التوسع العالمى للشركات الرائدة فى الإقليم. وفى العام المالى ٢٠٠٦، بلغت ارتباطاتنا فى إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١,٧٥ مليار دولار لعدد ٦٩ مشروعا، وحشدنا مبلغا إضافيا قدره ٨٨٨ مليون دولار من بنوك تجارية من خلال قروض مشتركة.

وتضع المؤسسة احتياجات العملاء فى المقدمة، مع الاجتهاد فى السعى تجاه النمو القوى ذات التأثير الإنمائى. وعلى المستويين الإقليمى والقطرى، تنصب بؤرة اهتمامنا الاستراتيجى فى إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى على تحسين مناخ الأعمال، والبنية الأساسية، والحصول على التمويل، واستدامة نشاط القطاع الخاص وحتى ننجح فى تعاملنا مع عملائنا من الشركات، نطرح حلولا مبتكرة. ونقدم خدمات مالية نافعة وذات كفاءة، ومصارف عالمية وتجديدا وابتكارا.

تنمية فرص الحصول على التمويل

ربطت المؤسسة مبلغا قياسيا بلغ ٦٣٥ مليون دولار للقطاع المالى من خلال ٢٥ معاملة فى الإقليم، منها قروض مشتركة بمبلغ ٥٩ مليون دولار من البنوك المشاركة. وقد استكمل أكثر من ثلثى هذه المشروعات من جانب مكاتبنا الميدانية، وهو عهد بوضع مزيد من موظفى الاستثمار هناك. ونحو ٧٠ فى المائة من ارتباطاتنا لصالح القطاع المالى أو ما يبلغ ٤١٠ ملايين دولار عبارة عن معاملات بعملات محلية، بما فيها مشروعات مبتكرة فى البرازيل،

وكولومبيا، وبيرو. كما استحدثنا برنامجا قويا مع بنوك من الصف الثانى لتوفير الائتمان للمشروعات متوسطة الحجم.

وتضمنت ارتباطاتنا لصالح القطاع المالى فى الإقليم ١٥٦ مليون دولار فى كولومبيا، و ١٣٠ مليون دولار فى المكسيك، و ١١١ مليون دولار فى البرازيل، و ٨١ مليون دولار فى بلدان البحر الكاريبى – وهو مبلغ تزايد زيادة كبيرة. وقد ربطت المؤسسة ٢٠٨ ملايين دولار لصالح المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، و ١٥٠ مليون دولار للإسكان، ونحو ١٢٠ مليون دولار للأعمال المصرفية العامة. وتم فتح أربعة حدود لتمويل التجارة أدت إلى ٢٦ معاملة بلغت قيمتها الإجمالية ٤٥ مليون دولار، استخدم كثير منها فى دعم مصدرين برازيليين أصغر. كما استثمرنا ١٨٣ مليون دولار فى أسهم واشباه أسهم لشركات عاملة فى الإقليم.

٧٠ فى المائة من ارتباطاتنا لصالح السوق المالية فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى كانت عبارة عن معاملات بعملات محلية.

الاستثمارات فى البنية الأساسية، والصحة، والتعليم

ارتبطت المؤسسة بتقديم ٤٠٧ ملايين دولار وحشدت مبلغا إضافيا قدره ٣١٢ مليون دولار لعدد ١٤ مشروعا للبنية الأساسية فى الإقليم هذا العام. ولتعظيم تأثيرنا، تعمل المؤسسة والبنك الدولى معا لإعداد شراكات بين القطاعين العام والخاص، على أن تقدم المؤسسة الخدمات الاستشارية، والاستثمارات، وتطرح وجهات نظر القطاع الخاص فى المناقشات مع الحكومات. ويتضمن التقدم الحاصل قانونا جديدا للشراكة بين القطاعين العام والخاص فى البرازيل، وإطارا تنظيميا مطورا لمثل هذه الشراكات فى المكسيك. وفى جواتيمالا، قدمنا مساعدات فى التمويل على المستويين البلدى، ودون القومى.

وتضمنت استثماراتنا فى البنية الأساسية خلال العام المالى ٢٠٠٦، استثمارا بمبلغ ٦٢,٥ مليون دولار، وقرضا مشتركا بمبلغ ٦٧,٥ مليون دولار من أجل بناء محطة كهرباء حرارية لتوليد القوى الكهربائية تبلغ طاقتها ٣١٠ ميجاوات بصورة تعتمد عليها فى سيرا، وهى واحدة من أفقر الولايات فى البرازيل. وستقوم ببناء وإدارة المحطة، شركة مشروعات ذات غرض خاص هى: Central Geradora Termelectrica Fortaleza.

كما قدمنا تمويلا لعدة مطارات وشركات طيران هذا العام، بما فى ذلك حزمة تمويلية لتوسعة مطار سانجستر الدولى فى جامايكا. كما قدمنا أيضا قرضا لتحسين المنشآت فى مطار Las Américas، ولإنشاء مطار سمانا، وكلاهما فى الجمهورية الدومينيكية. ولدعم توسعة شركة خطوط TAM الجوية فى البرازيل، قدمنا ارتباطا بالتمويل بمبلغ ٥٠ مليون دولار لهذا القرض.

واستثمرت المؤسسة فى مشروعات للتعليم عبر الإقليم توسع فرص الحصول على تعليم رفيع المستوى بمصروفات معقولة. وقدمنا قرضا بالعملة المحلية بما يعادل ٣٠ مليون دولار لإنشاء ثلاثة مجمعات جامعية جديدة تقيمها جامعة التكنولوجيا المكسيكية Universidad Tecnológica de México وهى ثالث أكبر جامعة خاصة فى البلاد. كما قدمت المؤسسة تمويلا بالعملة المحلية بما يعادل ٥ ملايين دولار لمستشفى Centro Español فى تاميكو لتحديثه وتوسعته. وسوف تساعد مشاركة المؤسسة فى

تمويل الإسكان والتجارة

قامت المؤسسة بعدة استثمارات هذا العام لزيادة فرص الحصول على تمويل الإسكان والتجارة. فقد استثمرنا فى شركة Rio Bravo Securitizadora in Brazil لتوسيع عملياتها للإقراض والتوريق للعقارات السكنية. وتألف التمويل الذى قدمناه من استثمار فى الأسهم بمبلغ ١,٥ مليون دولار، وحدا للتسهيلات الائتمانية لمشروع تخزين يعادل ٢٢ مليون دولار. وفى كولومبيا، قدمنا حزمة تمويلية بلغت ما يعادل ٦١ مليون دولار لبنك Banco Davivienda وهو البنك الرائد المنشىء للإقراض العقارى فى البلاد، بغرض تنويع مصادر تمويله وتخفيض حالات عدم توافق آجال الاستحقاق.

كما ندعم أيضا شركات صغيرة للأعمال الزراعية التجارية الموجهة للتصدير فى ١٦ بلدا عبر أمريكا اللاتينية بحد للتسهيلات الائتمانية قدره ٣٠ مليون دولار لمؤسسة تطوير الأعمال الزراعية التجارية Agribusiness Development Corporation، التى تمكن من الاستثمار فى رؤوس أموال مزارع التصدير والشركات الزراعية التجارية الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم التمويل طويل الأجل. ولتحسين فرص الشركات الصغيرة فى الإقليم فى الحصول على الائتمان، قدمنا تمويلا إلى بنك Banco Mercantil لتمويل التجارة موجها إلى صغار المستوردين البوليفيين. كما استثمرنا أيضا فى أسهم بمبلغ ٣ ملايين دولار لإنشاء شركة Solidus للاستثمار التى سنقوم باستثمارات من نوع أشباه الأسهم فى مؤسسات للتمويل متناهى الصغر فى جميع أنحاء الإقليم.

إضفاء الصفة المؤسسية على عمليات المحاسبة والإدارة المالية الأكثر كفاءة للمستشفى. وساعدت المستشفى فى تدعيم إدارته لإمدادات المياه، والنفايات الطبية، ومراقبة الصحة العامة والعدوى، والسلام من الحرائق. وفى البرازيل، قدمنا قرضا واستثمارا فى الأسهم فى صندوق Fundo de Educação para o Brazil لدعم جامعة Anhaguera Educacional التى تخدم أساسا الطلاب منخفضى الدخل.

تعزيز الاستدامة

تقود المؤسسة عددا من مبادرات حوكمة الشركات، لاسيما فى البرازيل، وبيرو، وتقدم مساعدات فنية للعملاء لتحسين سبل نفاذهم إلى الأسواق. وبغية تدعيم توسعة إحدى الشركات الرائدة فى القضايا البيئية والاجتماعية، ربتنا حزمة تمويل بمبلغ ٢٨٠ مليون دولار هذا العام لشركة Arcor، وهى شركة عائلية تنتج الحلوى فى الأرجنتين. وسوف تستخدم الشركة التمويل للتوسع فى عدة بلدان فى أمريكا اللاتينية.

وتشمل أعمالنا الأخيرة من أجل وضع معايير بيئية واجتماعية مشروعات تشمل قطاع التعدين فى غواتيمالا، وغيانا، وبيرو، وأعمالا زراعية تجارية فى منطقة الأمازون البرازيلية، وأحراجا فى شيلى، ونيكاراغوا. وهدفنا من كثير من هذه الجهود هو تعظيم الفاعلية المجمعة لمساعدات المؤسسة المالية والفنية. ففى غيانا مثلا، سوف يدعم استثمارنا البالغ ٤,٦ مليون دولار برنامجا جاريا للاستشكاف ودراسات جدوى لمشروعات. ونظرا لحداثة مشاركتنا فى هذا العمل، فإننا نعمل مع الشراكة بشأن الشراكات بين المجتمع المحلى والمجتمع المدنى، والتنمية الاقتصادية المحلية، والإدارة البيئية.

ومن خلال استثمارنا فى صندوق Fondo de Inversión Forestal Lignum وهو صندوق خاص للاستثمار فى أسهم شركات الحراجة، فإننا نمكن ملاك الأراضى الصغار والمتوسطين من زيادة دخلهم الحالى من خلال عملية توريق فريدة لممتلكاتهم من الأراضى. أما فى البلدان عالية المخاطر، ومنخفضة الدخل، حيث تكون فرص الاستثمار المالى لمؤسسة محدودة، فتقدم المؤسسة مساعدات فنية لتحسين استدامة النشاط الاقتصادى. ففى نيكاراغوا مثلا، نتعاون مع الاتحاد العالمى للحياة البرية فى مجالات مبادرات الحراجة.

وقد قدمت المؤسسة أيضا دعما ماليا لوضع مؤشر استدامة الأعمال الذى أطلقته أخيرا Bovespa لسوق الأوراق المالية البرازيلية. وهذا المؤشر، الذى يعتبر الثانى من نوعه فى الأسواق الناشئة، وضعه مركز دراسات الاستدامة، ويشمل ٢٨ شركة محلية مسجلة فى سوق ساو باولو للأوراق المالية. ويتبع المؤشر مسار حركة الشركات، والأداء البيئى والاجتماعى إضافة إلى النتائج المالية. وقد كشف النقاب عن المؤشر فى مؤتمر برعاية المؤسسة حول التمويل المستدام فى الأسواق الناشئة، عقد فى ساوباولو فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥.

Jouni Martti Eerikainen

بفضل تمويل المؤسسة لبناء محطة بضائع Tecon Salvador فى البرازيل، تمكنت الشركة من مضاعفة طاقتها لمناولة الحاويات.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص فى البنية الأساسية

بدأت المؤسسة منذ ٢٠٠٢ فى تقديم الشورى للحكومة المكسيكية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو جهد أسفر أخيرا عن عروض فائزة لمشروعين : مستشفى ليون Leon Hospital وطريق بين إيربواتو ولابيداد. وفى البرازيل تقدم المؤسسة المشورة للحكومة الاتحادية بشأن مبادرتين هما طريق فى باهيا ومشروع رى فى بونتال فى شمال شرقى البرازيل.

وفى غواتيمالا سيتى، نعمل مع البنك الدولى على توفير تمويل لإنشاء شبكة Transmetro للنقل الجماعى. ويتألف التمويل دون الإقليمى من تعزيز ائتمان جزئى لبنك Banco G&T Continental من خلال تسهيل لتقاسم المخاطر بمبلغ يعادل ٦,٦ مليون دولار بالعملة المحلية. وسوف يساعد ذلك كله فى حشد ٤٦,٢ مليون دولار لشبكة النقل الحضرية. ومن المتوقع أن يفيد هذا المشروع ١٨٠ ألف شخص يوميا، بمن فيهم كثيرون يعتمدون على النقل العام للذهاب إلى أعمالهم.

تبسيط إجراءات تسجيل الشركات

كان من شأن تقارير ممارسة الأعمال التى تصدرها المؤسسة والبنك الدولى أن رفعت مستوى الوعى بمعوقات الأعمال والاستثمار عبر الإقليم، وتقدم المؤسسة بدعم جداول أعمال الإصلاح فى البرازيل، وكولومبيا، والمكسيك، وبيرو. ويعمل تسهيلنا لإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى على تبسيط إجراءات تسجيل الشركات، ومساعدة الشركات الصغيرة على الانتقال إلى حلبة الاقتصاد الرسمى.

ففى بيرو، حيث يعمل أكثر من ٦٠ فى المائة من الشركات بصورة غير رسمية، ساعدنا فى الدخول إلى القطاع الرسمى من خلال اختزال الوقت اللازم لتأسيس الشركة فى العاصمة ليما، من أكثر من ٦٠ يوما إلى يومين أو أقل. كما قمنا أيضا بتدريب موظفى المعلومات وطورنا البنية الأساسية لتقنية المعلومات فى البلديات فى عدد من المدن البوليفية. وبتحسين عملية تسجيل الشركات وتخفيض عدد المرات التى يتعين على منظمى المشروعات التردد فيها على مكاتب البلديات من ست مرات إلى مرتين فى المتوسط، شهدت بوليفيا دخول مزيد من الشركات إلى الاقتصاد الرسمى، مما زاد من إيرادات البلديات من تسجيل الشركات بنسبة ٢٥ فى المائة.

ساعدت المؤسسة فى تحسين فرص الحصول على الخدمات الهاتفية ودعمت أكبر استثمار أجنبى فى هايتى خلال ٣٠ عاما بتمويل قدره ١٥ مليون دولار لشركة Digicel لتشغيل الاتصالات.

Marisol Giacomelli

أحد الصناع الحرفيين المحليين الذين استفادوا من برنامج المؤسسة لتنمية مشروعات الحرف المحلية.

المساعدة فى إضافة القيمة للمنتجات البتروكيماوية فى البرازيل

طلبت شركة Suzano Petroquímica ، وهى واحدة من أكبر الشركات البتروكيماوية فى البرازيل، ساعدت المؤسسة من أجل تطوير قدرات شركات صغيرة توجد حول ساوباولو يمكن أن تمول منتجاتها من البتروكيماويات إلى منتجات بلاستيكية ذات قيمة مضافة. ومن المتوقع أن تحقق مساعدتنا مزايا مزدوجة. فبالنسبة لشركة Suzano، سوف تنشىء طلبا إضافيا، وربما هوامش أعلى. وبالنسبة للبرازيل، التى مازالت تعتبر أساسا مصدرا للمنتجات الأولية، فإن هذه فرصة لتحريك سلسلة القمة للأمام، وإيجاد فرص استثمار وعمل جديدة، واستبقاء مزيد من القيمة المضافة داخل البلاد. ومن المتوقع أن تدعم المبادرة تطوير مجموعة عنقودية من ٢٠ إلى ٣٠ منتجا صغيرا ومتوسطا للبلاستيك، تضم نحو ١٢٠٠ موظف.

كما ارتبطت المؤسسة أيضا بتقديم ٦٠ مليون دولار لشركة Suzano هذا العام. وسوف تستخدم الشركة هذا التمويل فى التملك وإعادة هيكلة الشركة.

خمسون عاما من دعم القطاع الخاص فى أمريكا اللاتينية

بلغ أول استثمار لمؤسسة التمويل الدولية فى عام ١٩٥٦ مليونى دولار، وفى قرض أجله ١٥ عاما قدم لشركة Siemens لتصنيع معدات لتوليد الكهرباء فى البرازيل. وبعد ذلك بنصف قرن، قمنا باستثمار ٣١ مليار دولار فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، منها نحو ٦٠٠ مليون دولار فى ٣٠ شركة فى بلدان الإقليم الأدنى دخلا، وهى بوليفيا، وهايتى. وخلال عملنا، قمنا باستنباط شراكات طويلة الأجل لدعم نمو الشركات فى أمريكا اللاتينية.

الأرجنتين

استثمرت مؤسسة التمويل الدولية ٦ مليارات دولار فى ١١٢ شركة فى الأرجنتين، أحيانا فى ظل مناخ استثمارى مثير للتحدى. وفى أثناء أزمة العملة فى البلاد فى ٢٠٠١ ، بقيت المؤسسة على التزاماتها تجاه الأرجنتين باعتبارها المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التى تدعم القطاع الخاص. وقد واصلنا إقراض عملاء مثل مجموعة Aceitera General Deheza، وهى مجموعة كبرى للأعمال الزراعية التجارية، وعميل للمؤسسة منذ ١٩٨٦ (انظر صفحة ١٧).

البرازيل

وفرت استثمارات المؤسسة فى البرازيل تمويلا بمبلغ ٨ مليارات دولار لعدد ١٦٧ شركة. ومع تعرض الاقتصاد البرازيلى لموجات من المد والجزر، دأبت المؤسسة على الابتكار فى عملها فى أوقات الأزمات – ومن ذلك مثلا إعادة تنشيط تمويل تجارى بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار فى ٢٠٠٢. كما دأبت المؤسسة بانتظام على دعم صناعات جديدة تحقق النمو فى البرازيل، بما فى ذلك أول مشروع للبتروكيماويات فى البلاد، خلال السبعينيات من القرن العشرين، الذى كان أول خطوة فى بناء صناعة تعتبر الآن خامس أكبر صناعة فى البرازيل من حيث الناتج المحلى الإجمالى. ويخوض القطاع حاليا المرحلة الثانية من ضبط أوضاعه المالية من أجل تعزيز قدرته على المنافسة عالميا، وفى العام المالى ٢٠٠٦، استثمرنا ٣٥٠ مليون دولار فى شركات رئيسية للبتروكيماويات.

المكسيك

كما كنا مستثمرا نشيطا أثناء فترات الأزمة فى المكسيك، ولعبنا دورا حاسما فى إعادة تنظيم شركة أصابها الإعسار ثم فى ازدهارها بعد ذلك، وهى شركة Grupo Visa. وعقب الأزمة المكسيكية فى ١٩٨٢ ، خاضت الشركة غمار عملية إعادة هيكلة مالية تحت إشراف المؤسسة ومجموعة Visa Group. وفى ١٩٨٨، أقرضت المؤسسة الشركة ٨٠ مليون دولار، أسهمت فى تحفيز استثمارات إضافية بمبلغ ١٤٦ مليون دولار. وقد تطورت الشركة، التى تغير اسمها بعد ذلك إلى (Fomento Económico Mexicano, S.A.) FEMSA حتى صارت واحدة من أكبر شركات المنتجات الاستهلاكية فى أمريكا اللاتينية، وبلغت مبيعاتها ٩,٩ مليار دولار فى ٢٠٠٥ .

كولومبيا

ظلت المؤسسة، منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، تلعب دورا رئيسيا فى مساعدة كولومبيا فى استحداث سوق مال أكثر كفاءة، وإطارا تنظيميا سليما. وفى ٢٠٠١، رعت المؤسسة، بالاشتراك مع شركاء ماليين محليين، أول شركة للإقراض العقارى الثانوى فى البلاد، هى Titularizadora de Colombia باستثمار بمبلغ ٤٠ مليون دولار، وبتسهيل ضمان بالعملة المحلية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار. وفى وقت لاحق فى آذار/ مارس ٢٠٠٢، أطلقت المؤسسة إصدارا لسندات بمبلغ ٢٢٥ بليون بيزو كولومبى أو ما يعادل ١٠٠ مليون دولار. وكنا أول مؤسسة مالية دولية تصدر سندا بالبيزو الكولومبى.

نشاط القطاع الخاص فى هايتى

برغم الانهيار الوشيك للدولة فى هايتى فى التسعينيات من القرن العشرين، واصلت المؤسسة دورها كمستثمر نشيط فى البلاد. وفى ١٩٩٨، استثمرت المؤسسة ٥٠٠ ألف دولار من أجل إنشاء أول مؤسسة مالية لمنظمى المشروعات المتناهية الصغر فى هايتى وقد واصلت مؤسسة MicroCredit National، وهى أول مشروع فى أسواق المال لمؤسسة التمويل الدولية فى هايتى، عملها على أساس تجارى طوال فترة الاضطراب الأخيرة فى البلاد.

وقد قدمت المؤسسة هذا العام المالى تمويلا بمبلغ ١٥ مليون دولار لمشروع للاتصالات السلكية واللاسلكية فى هايتى، مع شريك طويل الأجل فى الإقليم هو شركة Digicel. ويعتبر المشروع أكبر استثمار أجنبى فى البلاد خلال السنوات الثلاثين الماضية، ويتوقع أن يوسع نطاق خدمات الهاتف المحمول بنسبة تزيد على ٥٠ فى المائة قبل حلول ٢٠٠٧. وكما قمنا بعملية تدقيق لهيئة Electricité de Haiti بالتعاون مع البنك الدولى، وبتمويل من الوكالة الكندية للتنمية.

تقرير عن الأقاليم ٢٠٠٦

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، باكستان، تونس، الجزائر، جمهورية إيران الإسلامية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية، الضفة الغربية وغزة، العراق، عمان، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، المملكة العربية السعودية.

استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- دعم الإصلاح الاقتصادى من خلال توفر الاستثمار والمشورة بشأن الممارسات المثلى العالمية
- التركيز على الاستثمارات فى القطاع المالى، وقطاعات البنية الأساسية، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير المساعدات الفنية الموجهة وعالية التأثير للقطاع المالى، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومناخ الأعمال، والشراكات بين القطاعين العام والخاص وعمليات الخصخصة.
- تعزيز الاستثمارات داخل الإقليم وبينه وبين الأقاليم الأخرى من أجل تسريح التكامل الاقتصادى وتوسيع الأعمال.

الارتباطـــات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

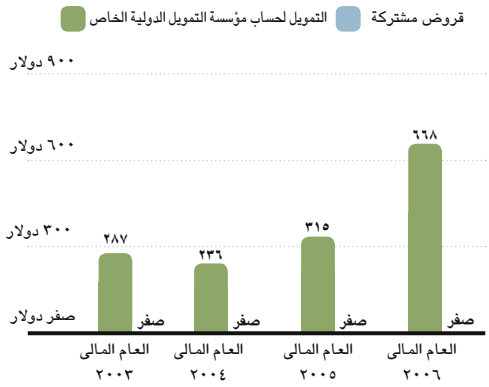

نظرة عامة على نشاط المؤسسة

	العام المالى ٢٠٠٦	العام المالى ٢٠٠٥
العدد الإجمالى لمشروعات الاستثمار	٢٩	٢١
إجمالى الإنفاق على مشروعات المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية (بملايين الدولارات الأمريكية)	٢٠ دولار	٥ دولار

موظفو المؤسسة ومستشاروها

	المقر الرئيسى	المكاتب الميدانية
حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦	٤	١٨٩

تمويل المشروعات وحافظتها

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	العام المالى ٢٠٠٦*	العام المالى ٢٠٠٥**
التمويل المرتبط به لحساب المؤسسة	٦٦٨ دولار	٣١٥ دولار
قروض***	٥٠٤	٢٥٧
أسهم***	١٠٠	٢٠
ضمانات وإدارة المخاطر	٦٤	٣٨
قروض مشتركة موقعة	صفر	صفر
إجمالى الارتباطات الموقعة	٦٦٨	٣١٥
ارتباطات الحافظة لحساب المؤسسة	١٥٥٦	١٢١٠
الحافظة المرتبط بها والمحجوزة لحساب آخرين (قروض وضمانات)	٣١٤	٦٦٤
إجمالى الحافظة المرتبط بها	١٨٧١	١٨٧٤

أكبر تعرض للمخاطر القطرية تواجهه المؤسسة

حافظة مرتبط بها لحساب المؤسسة الخاص فى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

(بملايين الدولارات الأمريكية)

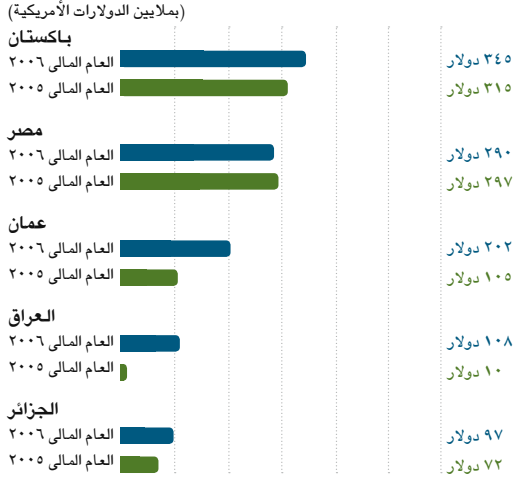

** تشمل الحصص الإقليمية لتسهيل Soco، واستثمارات Veolia AMI، التى تصنف رسميا كمشروعات عالمية. وتمثل الحافظة المرتبطة لها لحساب المؤسسة الحصة الإقليمية لمشروع BAPTFF، الذى يصنف رسميا كمشروع عالمى.*

*** تشمل الحصص الإقليمية كمشروع BAPTFF، واستثمارات تسهيل Melrose التى تصنف رسميا كمشروعات عالمية.*

**** تشمل القروض المنتجات من نوع القروض وأشباه الأسهم. وتشمل استثمارات الأسهم المنتجات من نوع الأسهم، وأشباه الأسهم.*

Michael Higgins

تعزيز التوسع العالمى لشركات الأسواق الناشئة

بلغ معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إجمالا ٥ فى المائة فى ٢٠٠٥، مع حدوث أقوى توسع فى البلدان المصدرة للنفط، ونموا ضعيفا نسبيا فى العراق، ولبنان، وسوريا، والضفة الغربية وغزة، واليمن. ودفع ارتفاع معدلات البطالة فى أجزاء كثيرة من الإقليم، بعض البلدان، مثل مصر، وباكستان إلى الشروع فى تنفيذ جداول أعمال للإصلاح تسفر إلى جذب استثمارات القطاع الخاص، وزيادة الوظائف. وتماشيا مع هذه الإصلاحات، طفقت أنشطة المؤسسة فى مجال الاستثمار والمساعدات الفنية تتزايد عبر الإقليم.

وخلال العام المالى ٢٠٠٦، قفزت ارتباطاتنا فى الإقليم بمعدل يزيد على ١٠٠ فى المائة، بمبلغ إجمالى قدره ٦٦٨ مليون دولار مقدمة إلى ٢٩ مشروعات مقابل ٣١٥ مليون دولار مقدمة إلى ٢١ مشروعا خلال العام السابق. وبغية توسيع حافظتنا، قمنا بزيادة جهودنا من أجل تنمية مشروعات الأعمال، حيث قمنا بالتعاقد مع مسئولين كبار فى الجزائر، ومصر، وباكستان، والإمارات العربية المتحدة. وقد انتشرت استثماراتنا فى العام المالى ٢٠٠٦ عبر الإقليم فى قطاعات اقتصادية، منها البنية الأساسية، والصناعات التمويلية، والنفط والغاز، والمؤسسات المالية، تمثل الفئة الأخيرة منها أكثر من ٤٠ فى المائة من ارتباطات المؤسسة الإقليمية. كما تزايدت تزايدا كبيرا هذا العام مساعداتنا الفنية المقدمة لعملائنا من الشركات، والهيئات الحكومية، وجمعيات رجال الأعمال، التى قدمها أساسا تسهيل المؤسسة لشراكات المشروعات الخاصة.

دعم المؤسسات المالية والأسواق المالية

بغية دعم عملية خصخصة بنك Habib Bank Limited in Pakistan، قدمت المؤسسة قرضا طويل الأجل بمبلغ ٥٠ مليون دولار، لتنويع التمويل الذى يقدمه البنك، وتمكينه من منح قروض للشركات المحلية بآجال استحقاق طويلة. وهذا المشروع واحد من مشروعات كثيرة تتضمن شراكات بين مؤسسة التمويل الدولية وصندوق أغاخان للتنمية الاقتصادية. وتسهم مساعدات المؤسسة الفنية فى تدعيم قدرة البنك التشغيلية وهو يمضى فى إعادة هيكلة عملية الإقراض للمستهلكين، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحديثها وتصميمها وفق احتياجاتهم. كما نقدم أيضا المشورة لمساعدة البنك فى تقديم التمويل المسئول اجتماعيا وبيئيا.

وعقب استثمار مبدئى فى الأسهم بمبلغ ١ مليون دولار لبنك First Microfinance Bank of Afghanistan فى ٢٠٠٤، قدمنا لمؤسسة التمويل المتناهى الصغر تسهيلا ائتمانيا احتياطيا بمبلغ ٣,٥ مليون دولار هذا العام. وإضافة إلى هذا الحد للتسهيلات الائتمانية، نعمل مع جهات أخرى مانحة فى وضع حزمة مساعدات فنية لمساعدة بنك FMBA فى إدارة الضمانات، والوصول إلى المستفيدين من الجنسين فى المناطق النائية، وتدريب الموظفين، وكذلك مواجهة معوقات البنية الأساسية.

وفى المغرب، قدمنا لمؤسسة التنمية والشراكات المحلية (FONDEP) حزمة شاملة لتمويل التنمية والمساعدات لاستكمال خطط استغلال امكانات نموها وتوسعها خلال الأعوام القادمة. والعميل هو مؤسسة للتمويل متناهى الصغر يقدم تسهيلات ائتمانية لمنظمى المشروعات المتناهية الصغر، لاسيما النساء فى المناطق الحضرية وشبه الحضرية من البلاد.

كما قدمت المؤسسة ضمانا جزئيا للائتمان يهدف إلى مساعدة المؤسسة (FONDEP) فى الحصول على تمويل بالعملة المحلية من البنوك التجارية المحلية، وكذلك مساعدات فنية تهدف إلى تطوير ضوابطها الداخلية ونظامها لإدارة المخاطر. وتضمنت استثماراتنا فى التمويل المتناهى الصغر فى الإقليم استثمارا فى الأسهم بمبلغ مليون دولار فى بنك Tameer Microfinance Bank بنسبة تصل إلى ١٠ فى المائة من رأسمال البنك المبدئى. ويخطط البنك لاستهداف الأفراد العاملين فى أعمال أخرى من ذوى الدخل المنخفض.

وبغية دعم الأشكال البديلة للتمويل، قمنا باستثمارات فى شركات للتمويل الإيجارى فى أفغانستان، ومصر، والأردن، وعمان، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، أو قدمنا مساعدات فنية لها. وفى مجال تمويل الإسكان، قدمنا دعما أرسى سابقة فى مجال الأوراق المالية المدعومة برهونات عقارية التى أصدرتها شركة المملكة للتقسيط فى المملكة العربية السعودية.

سوف تستخدم شركة Paktel تمويلا من مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ ٣٥ مليون دولار فى تعميم خدمة الهاتف الخليوى فى جميع أنحاء باكستان قبل حلول ٢٠٠٧

الاستثمارات فى قطاعات رئيسية أخرى

يسيطر النفط والغاز على كثير من اقتصادات الإقليم، وتضمنت الارتباطات التى قدمناها فى العام المالى ٢٠٠٦ دعما للجوانب غير المخدومة على المستوى المطلوب من هذه القطاعات. وقد تلقت شركة Red Med، وهى شركة نقليات وإمداد وتموين تقدم دعما أساسيا لمخيمات قواعد شركات النفط والغاز فى الجزائر قرضا من المؤسسة بمبلغ ١٠ ملايين دولار، مع عنصر للمشاركة فى الدخل. وفى الجزائر أيضا، استثمرنا ٢٤ مليون دولار فى شركة Fertial وهى أول شركة أسمدة يتم خصخصتها فى البلاد، وسوف تقدم المساعدات الفنية للمزارعين الذين يستخدمون سماد الشركة.

تعتبر البنية الأساسية مجالا حاسما من مجالات الاستثمار، إذ تزيد بلدان المنطقة من روابطها التجارية مع الاقتصاد العالمى، وتواصل المؤسسة دعم الاستثمارات الخاصة فى مجال النقل والشحن البحرى. وفى الأردن، ربطت المؤسسة قرضا بمبلغ ١٥ مليون دولار لمجموعة CTI Group، وهى شركة شحن متخصصة فى نقل الأسمنت على مستوى الإقليم. وتحتاج الشركة إلى استثمار كبير لإحلال أسطولها المتقادم من ناقلات الأسمنت المتخصصة، بسفن أحدث، ولكنها لم تتمكن من الحصول على تمويل طويل الأجل من البنوك المحلية، وكانت فرصها محدودة فى الحصول على التمويل التقليدى للسفن. ويعتبر التمويل طويل الأجل المقدم من المؤسسة أمرا حاسما فى خطط تجديد وتوسعة أسطول شركة CTI، وسوف يسهل من فرص

مؤسسة التمويل الدولية تمويل شبكة للهاتف الخليوى فى أفغانستان

بغية دعم إنشاء وتشغيل شبكة رقمية للهاتف الخليوى بنظام الهاتف المحمول العالمى (GSM) ـ وهى واحد من أكبر الاستثمارات الأجنبية فى أفغانستان هذا العام ـ وقعت مؤسسة التمويل الدولية اتفاقا بقرض بمبلغ ٤٠ مليون دولار واستثمارا فى الأسهم بمبلغ يصل إلى ٥ ملايين دولار مع شركة Areeba Afghanistan. ومعدل كثافة الهواتف فى البلاد واحد من أدنى المعدلات فى العالم، حيث بلغ معدل الخطوط الثابتة لكل ١٠٠ شخص فى ٢٠٠٥ أقل من ٠,٥ خط، ومعدل خطوط الهاتف المحمول أربعة خطوط. وهذا المعدل يقل بصورة ملحوظة عن معدلات الانتشار الموجودة فى بلدان أخرى قريبة، أو بالمقارنة ببيئات اقتصادية مماثلة. وإضافة إلى تعويق النشاط الاقتصادى، فإن نقص الخدمات يعرقل الاتصال بين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية.

وهذا المشروع من شأنه أن يزيد من توافر خدمات يعتمد عليها وتكاليفها فى المتناول، بالنسبة للمستهلكين والشركات، والهيئات العامة، وسوف يوسع مجال التغطية الجغرافية التى تشتد الحاجة إليها إلى المناطق الريفية وغير المخدومة على المستوى المطلوب من أفغانستان. ومن خلال استثمارها فى Areeba، فإن المؤسسة تدعم أيضا جدول أعمال الحكومة الأفغانية من أجل تحرير الاتصالات السلكية واللاسلكية، واستنهاض مشاركة القطاع الخاص والمنافسة.

وشركة Areeba Afghanistan مملوكة لشركة Investcom لتشغيل الهاتف المحمول، التى تحظى بسجل من النتائج المرضية فى الأسواق الرائدة، بما فيها بنن، وغانا، وغينيا ـ بيساو، وليبيريا، والسودان، وسوريا، واليمن. ومن شأن تمويل المؤسسة أنه يعزز التدفقات الرأسمالية بين البلدان النامية، بمساعدة شركة Investcom ، التى امتلكتها أخيرا شركة MTN على الاستثمار فى الأسواق المتخلفة.

وفازت شركة Areeba بثالث ترخيص تشغيل طويل المدى فى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ من خلال عملية ترسية تتسم بالشفافية والمنافسة. وتتوقع الشركة أن يبلغ عدد المشتركين فيها ٧٠٠ ألف مشترك قبل حلول ٢٠٠٩ .

بنك مصرى يستفيد من إقراض التمويل المتناهى الصغر

دعمت مؤسسة التمويل الدولية برنامجا رائدا للتمويل المتناهى الصغر بالتعاون مع ثانى أكبر بنك فى مصر وهو بنك مصر. وقد نجح هذا البرنامج إلى درجة جعلت البنك يوسع هذا البرنامج. وحيث إن نحو ١٢ فى المائة فقط من أصغر الشركات فى البلاد تتوافر لها فرصة الحصول على تمويل مصرفى، فإن هذه الشريحة من السوق تنطوى على إمكانات هائلة.

وقامت المؤسسة أولا بمسح سوق المشروعات المتناهية الصغر، وتصميم المنتجات، ووضع خطة للأعمال. ثم ساعدنا البنك فى صياغة سياسة ائتمانية، وإجراءات، وأدلة عمل لعملية التمويل المتناهى الصغر، وفى تنفيذ نظام لتتبع القروض وتنظيم حلقات عمل فى المجتمعات المستهدفة. وفى ظرف عام من إطلاق البرنامج فى خمسة فروع، حقق البنك مبلغا إجماليا قدره ٦ ملايين من ١٣ ألف قرض متناهى الصغر بمعدل سداد بلغ ١٠٠ فى المائة. وقد جذب نجاح هذا البرنامج اهتمام بنوك أخرى فى مصر والشرق الأوسط بالتمويل المتناهى الصغر.

الشركة فى الوصول إلى بنوك الشحن البحرى الدولية. وتعمل المؤسسة أيضا مع شركة CTI على تحسين ممارساتها لحوكمة الشركة.

وفى باكستان، قدمنا قرضا بمبلغ ٨ ملايين دولار إلى أرصفة محطة رسو الحاويات فى ميناء كراتشى. وسوف تستخدم محطة الحاويات الدولية الباكستانية القرض فى شراء معدات لتداول الحاويات، وزيادة قدرتها، وتحسين الخدمة.

وفى قطاع الصناعة التحويلية، قدمت المؤسسة قروضا بمبلغ ١٣٣ مليون دولار لمصانع أسمنت فى العراق، واليمن. وقدمنا أيضا ٩٨ مليون دولار، وهو أكبر استثمار لنا على الإطلاق فى العراق، لإنشاء مصنع غير ملوث للبيئة. وسوف تبنى المصنع وتديره شركة أوراسكوم لصناعات الإنشاء المصرية.

اشتهرت أفغانستان منذ زمن طويل بجودة فواكهها الطازجة والمجففة. ورغم عقود من الاضطراب السياسى الذى قوض الاستثمار، لا يزال لمحاصيل البلاد من الزبيب والرمان إمكانات كبيرة للتصدير. وتساعد المؤسسة المنتجين والتجار فى تحسين تقنيات الإنتاج والتصنيع البالية، وبناء سلاسلهم للعرض، وتوسعة معرفتهم بأسواق التصدير. ولابد أن يعزز هذا الجهد جودة المنتج وإيرادات التصدير.

Courtesy of Pakistan International Container Terminal

حصلت شركة محطات الحاويات الدولية الباكستانية Pakistan International container Terminal من المؤسسة على قرض بمبلغ ٨ ملايين دولار – مما سيساعد الشركة فى شراء معدات لمناولة الحاويات وتحسين الخدمة فى ميناء كراتشى.

تلبية الحاجة إلى رأس المال طويل الأجل والمساعدات الفنية فى الجزائر

قامت مؤسسة التمويل الدولية هذا العام باستثمار بمبلغ ١٠ ملايين دولار فى شركة جزائرية هى Red Med، لمساعدة الشركة فى تلبية الطلب المتزايد من جانب الشركات الأجنبية فى قطاع النفط والغاز على خدمات النقل والإمداد والتموين المحلية. وفتح مستودعات الجزائر من الهيدروكربون فى مناطق صحراوية نائية، لا توجد بها بنى أساسية كافية، مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية العمل فيها. واستثمار المؤسسة فى Red Med، وهو أول استثمار لنا فى شركة جزائرية محلية، سوف يدعم توسعا فى أنشطة الشركة الأساسية قيمته ٣٢ مليون دولار لمدة أربعة أعوام، بما فى ذلك شراء روافع، وشاحنات، وطائرات، ومعدات اختبارات طبية إضافية.

وحيث إن القطاع المصرفى فى الجزائر تسيطر عليه البنوك المملوكة للدولة، مع فرص محدودة للحصول على موارد للتمويل طويل الأجل، يعتبر تمويل المؤسسة طويل الأجل أمرا حاسما بالنسبة لخطط الشركة للتوسع. وتساعد المؤسسة أيضا شركة Red Med فى مجال ممارسات حوكمة الشركة، بما فى ذلك تطوير هيكل ملكيتها. وهذه الخطوات من شأنها أن تساعد الشركة فى الوصول إلى أسواق المال الدولية مستقبلا.

Torek Farhadi

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتقديم النصح للحكومة الأردنية فى خصخصة مطار الملكة عالية الدولى.

تنمية المشروع الخاص من خلال المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية

يقدم تسهيل المؤسسة لشراكة المشروعات الخاصة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذى يموله المانحون، مساعدات فنية لدعم القطاع المالى، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإصلاح مناخ الأعمال، والشراكات بين القطاعين العام والخاص فى مشروعات البنية الأساسية. ونحن نضاعف عملنا الاستشارى بشأن حوكمة الشركات فى جميع أنحاء الإقليم، ولاسيما فى مصر، وباكستان. ففى مصر، نحن بصدد زيادة القدرة الإدارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برنامج للتدريب الإدارى لتحقيق مضاء مشروعات الأعمال الذى تديره شراكة المشروعات الخاصة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتلقى الشركاء فى البرنامج تدريبا وشهادات فى مجالات التسويق، والتمويل، والمحاسبة، وطرق تحسين الكفاية الإنتاجية، وتراقب الشراكة أداءهم للمحافظة على معايير الجودة. ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، منحنا شهادات إلى ١١ شريكا فى التدريب قاموا بدورهم بتدريب أكثر من ٢٥٠٠ مدير وأصحاب مشروعات صغيرة ومتوسطة. ونحن بصدد مد نطاق البرنامج إلى الأردن، وعمان، والإمارات العربية المتحدة، واليمن، كما ندخل شراكات مع شركات كبرى لتقديم التدريب الإدارى للمشروعات الصغيرة القائمة على سلاسل العرض الخاصة بها.

تضمنت استثماراتنا فى التمويل متناهى الصغر استثمارات فى الأسهم فى بنك Tameer Microfinance Bank فى باكستان لدعم إقراضه لمنظمى المشروعات المتناهية الصغر من ذوى الدخل المنخفض.

وتعمل المؤسسة كمستشار رئيسى للجنة التنفيذية للخصخصة التابع للحكومة الأردنية، التى تقوم بحشد مشاركة القطاع الخاص لتوسعة وتأهيل مطار الملكة عالية الدولى. كما تقدم خدمات استشارية لدعم خصخصة المطار. ومن شأن تطوير المطار أن يزيد من قدرة صناعة السياحة الأردنية على المنافسة.

وفى أفغانستان، تقدم المؤسسة وجامعة كابول بوضع برنامج للتدريب على مهارات الأعمال لمنظمى المشروعات المحليين الذين يحتاجون إلى مزيد من الخبرة فى التسويق، والمحاسبة، والتخطيط المالى. ومنهج التدريب متوافر بلغتين محليتين، وقد التحق ١٢٠ دارسا ومنظما للمشروعات فى المشروع النموذجى الأول له. كما نقوم بمساعدة الجامعة فى وضع استراتيجية لتقديم التدريب بصفة مستمرة.

تدعيم حوكمة الشركات

قدمت مؤسسة التمويل الدولية خلال العام المالى ٢٠٠٦، تدريبا على حوكمة الشركات لأكثر من ١٠٠٠ من المديرين والمدراء من ٢٠٠ شركة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد قدمنا مدخلات وساعدنا فى وضع أربع مدونات لحوكمة الشركات ـ اثنتان منهما فى مصر، وواحدة فى كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة. كما قمنا أيضا برفع مستوى الوعى بحوكمة الشركات الرشيدة فى مجال الصحافة، بتقديم التدريب لصحفيين فى مصر، وأفغانستان.

ويواصل تسهيل المؤسسة لشراكة المشروعات الخاصة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دعمه للمعهد المصرى لأعضاء المدراء، وهو أول منظمة من نوعها فى الإقليم. وبغية تحسين الحوكمة فى الشركات المصرية، ويعمل التسهيل المذكور مع البنك الدولى على بناء قدرة المعهد على تنفيذ البرامج، بما فى ذلك أول برنامج للاعتماد من أجل تطوير مجالس الإدارات.

ملاحظات، وتعريفات

ملاحظات، وتعريفات

السنة المالية لمؤسسة التمويل الدولية تبدأ من ١ تموز/يوليو وتنتهى فى ٣٠ حزيران/ يونيو. ومن ثم، فإن السنة المالية ٢٠٠٦ بدأت فى ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، وانتهت فى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

مبالغ الاستثمار مدرجة بالدولار الأمريكى ما لم ينص على خلاف ذلك.

إعادة الإقراض أو الإقراض من الناحيتين هو عملية إقراض التمويل المدنى ثم الحصول عليه من مصادر مؤسسة التمويل الدولية الخاص عن طريق وسطاء، مثل البنوك المحلية ومؤسسات التمويل بالغة الصغر.

تتقاسم مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسات المشاركة بالكامل المخاطر الائتمانية التجارية للمشروعات، إلا أنه نظرا لأن المؤسسة هى المقرض الأصلى (المسجل)، فإن المؤسسات المشاركة تحصل على نفس المزايا الضريبية ومزايا المخاطر القطرية التى تستمدها المؤسسة من وضعها الخاص كمؤسسة متعددة الأطراف.

أدوات أشباه الأسهم تتضمن خصائص كل من القروض والأسهم، والتى يكون الغرض منها هو توفير درجات متباينة من المفاضلات بين المخاطر والعائد التى تقع بين القروض المباشرة والاستثمار فى الأسهم.

تقريب الأرقام إلى أقرب عدد صحيح قد يؤدى إلى اختلاف المجموع عن حاصل جمع الأرقام كل على حدة فى بعض الجداول.

البنك الدولى يضم كلا من البنك الدولى للإنشاء والتعمير (IBRD)، ومؤسسة التنمية الدولية (IDA).

ومجموعة البنك الدولى تضم البنك الدولى للإنشاء والتعمير (IBRD)، ومؤسسة التنمية الدولية (IDA)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

للحصول على مزيد من المعلومات

موقع المؤسسة على الشبكة

يحتوى موقع المؤسسة على الشبكة العنكبوتية www.ifc.org معلومات شاملة عن كل جانب من أنشطة المؤسسة. ويتضمن معلومات عن المشروعات، والسياسات الاجتماعية، والبيئية، والمطبوعات، وتفاصيل الاتصال بمكاتب ومنشآت المؤسسة القطرية، وجميع المنتجات والخدمات.

مطبوعات أخرى رئيسية

تقرير الاستدامة

يوضح هذا التقرير كيف تستفيد المؤسسة من وضعها الفريد، ومواردها فى مواجهة التحديات العالمية، ومنها تغير المناخ، والفقر، والفساد، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، ومشاركة النساء فى تنمية القطاع الخاص، والمحافظة على الموارد الطبيعية.

تقرير إلى مجتمع المانحين

يقدم تقرير ٢٠٠٦ إلى مجتمع المانحين بيانا شاملا للإنجازات الرئيسية التى حققتها الشراكات بين المؤسسة، والبلدان المانحة لها فى تخفيض أعداد الفقراء، وفى مساعدة عملائنا على تحقيق أهداف الألفية الإنمائية من خلال برامج المساعدات الفنية.

تقرير ممارسة الأعمال

ممارسة الأعمال سلسلة من التقارير السنوية من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولى، تبحث فى اللوائح التى تيسر ممارسة الأعمال، وتلك التى تعوقها. وتركز طبعة ٢٠٠٧ على تنفيذ الإصلاح وتقارن بين المؤشرات المستقاة من ١٧٥ بلدا ناميا وصناعيا. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع التالى :

www.worldbank.org/doingbusiness

ملاحظات حول الممارسات الجيدة

تطرح هذه السلسلة من المطبوعات توجيهات ونماذج للممارسات الجيدة للعملاء من القطاع الخاص حول تشكيلة من الموضوعات الاجتماعية والبيئية تتراوح من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز فى مكان العمل إلى مكافحة التمييز، وتعزيز تكافؤ الفرص.

التقرير السنوى لمستشار الأمتثال/ محقق الشكاوى (CAO)

يسلط التقرير السنوى لمستشار الامتثال/ محقق الشكاوى الضوء على جهود مكتب مستشار فى معالجة الشكاوى المقدمة من المتضررين من المشروعات، وتقرير المحصلات الاجتماعية والبيئية للمشروعات التى تلعب المؤسسة، والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار دورا فيها. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات على الموقع التالى :

www.cao-ombudsman.org

النتائج التى توصل إليها فريق التقييم المستقل

الغرض من سلسلة مطبوعات النتائج التى توصل إليها فريق التقييم المستقبل هو المساهمة فى توعية أصحاب المصلحة بما توصل إليه الفريق من نتائج وتوصيات جديدة للتقييم حول مشروعات المؤسسة للاستثمار والمساعدات الفنية. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول مجموعة التقييم المستقلة على الموقع التالى:

www.ifc.org/ieg

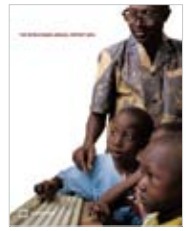

التقرير السنوى للبنك الدولى

يلقى هذا التقرير الضوء على إنجازات البنك الدولى فى جهوده من أجل تخفيض أعداد الفقراء على مستوى العالم، ويتضمن قائمته المالية. وموقع البنك الدولى على الشبكة العنكبوتية هو

www.worldbank.org

مدير المشروع والمحرر
Susan Blesener

المساهمون فى إدارة علاقات الشركاء
Bruce Moats, Head,
Corporate Relations
Dana Lane, Chief of Publications
Paul McClure, Associate Publisher
Ariadne Garscadden,
Information Assistant
Neil Flanigan and Declan Heery,
Consultants
Naira Abajyan and Kelly Finnegan,
Program Assistants

المساهمون من مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولى
Hayat Abdo
Maxwell Aitken
Anthony Aylward
Paul A. Barbour
Paul Bravery
Yanni Chen
Julia Chiperfield
Jane Clement
Elizabeth Davis
T. Michael Dompas
Kutlay Ebiri
Sidney Edelmann
Torek Farhadi
Matthew Gamser
Dianne Garama
Louise Gardiner
Anastasia Gekis
Stella Gonzalez
Darrin Hartzler
Kate Henvey
Mariko Higashi
Brigid Holleran
Vikram Jackson
Ludwina Joseph
Rita Jupe
Lisa Kaestner
Arthur Karlin
Alzbeta Klein
David Lawrence
Elena Lee
Irina Likhacheva
Toshiya Masuoka
Roland Michelitsch
Joyce Msuya
Pierre Nadji
Oksana Nagayets
Kaikham Onedamdy
Skander Oueslati
Janine Pampolina
Henny Rahardja
Fereshteh Raissian
Usha Rao-Monari
Yasmina Sam
Ellen Schwab
Minakshi Seth
Karin Strydom
Tomoko Suzuki
William V. Todd
Hannfried von Hindenburg
Eduardo Wallentin
Wai-Keen Wong
Rob Wright
Gulnara Yunusova
Goran Zaric

تصميم موضوعات الشبكة العنكبوتية
Stephenie DeKouadio
Vincent Yemoh

التصميـــم
Financial Communications Inc.

أعد الترجمة العربية:
مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام – القاهرة
الطباعـة: مطابع الأهرام التجارية – قليوب – مصر